جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

التطبيع مع الكيان الصهيوني وأثره على الأمن القومي العربي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبين:

- خروبي أحمد
- كندي محمد

إشراف الأستاذ:

- بن زايد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بلحاج هواري	أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور شاربي محمد	أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية	جامعة سعيدة	عضوًا
الدكتور بن زايد أحمد	رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً

السنة الجامعية: 2024 – 2025

وزارة التعليم العالي

إهـــداء

الحمدلله رب العالمين الذي علا فقهر وملك فقدر وعفا فغفر وعلم وستر وهزم ونصر وخلق ونشر

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل شئ قدرا وجعل لكل قدر أجلا وجعل لكل أجلا كتابا

أشكر الله عز وجل شكرا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وعلى توفيقه لي لاتمام هذا العمل المتواضع

وإلى من قال فيهم المولى عز وجل

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

هدية من الله ونعمة كبيرة التي أعيشها إلى من سعيت دوما لرضاهم دونا من الناس إلى من ساندو خطاي المتعثرة إلى أسمى آيات العطاء والبشرى **أمي** و **أبي** الغاليين العزيزين اللذين كانا لي دائمًا مصدر إلهام ودعم أهديهم هذا البحث المتواضع عسى أن يكون صدقة جارية عني وعنهما وأشكرهم على ثقتهم دوما بقدراتي

وإلى من أخد بيدي نحو ما أريد وأعاد إليَّ ثقتي بقدرتي على التقدم إلى المرأة التي تجعل كل شئ ممكنا بصبرها ودعمها **زوجتي الغالية** لكونها دائما الثقة بنجاحي لك كل الحبّ والعرفان

وإلى من حلت بركة وجودهم في حياتي ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري فلذات كبدي

ابني الغالي ***بسدات عبد الباسط*** وابنتي الغالية ***نسيمة رجاء***

وإلى أولئك الذين يفرحهم نجاحي ويحزنهم فشلي **أخواتي**

أدعوا الله أن يديمهم لي ويوفقهم في حياتهم ويبارك في صحتهم وأعمالهم

وإلى من كان أخي ورفيق دربي خروبي أحمد جزاه الله خيرا

- كنـدي محمـد -

إهـــداء

إلى والديّ الحبيبين يا مَن زرعتما فيّ بذورَ الإيمان والعلم

وسقيتماها بصبرٍ لا ينضب وحبٍّ لا يعرف الكلل

إلى **أبي** ..يا فارسًا وقف خلفي في كلّ خطوة، يُذلّل الصعاب

ويُضيء الدرب بنصائحه وحكمته

وإلى **أمي** ..يا من منحتني دفئَ قلبكِ ودعاءكِ الخفيّ الذي رأيتُ ثماره في كلّ نجاح، هذا الإنجاز هو ثمرةٌ من ثمرات تضحياتكم،

كلّ الحبّ والعرفان **إلى زوجتي الغالية** يا رفيقة الدرب، يا من تحمّلتِ غيابي الطويل وصبرتِ على هموم الدراسة، شكرًا لأنّكِ كنتِ السند عندما تعبتُ، والفرح عندما نجحتُ، ولأنّكِ جعلتِ من بيتنا واحةَ أمانٍ تُذكّرني دائمًا بأنّ الحياة أجملُ من أيّ تحدٍ ..هذه الكلمات لا تُكافئ جميلكِ، لكنّها تُعبّر عن وعدٍ بأنّ الأيام القادمة ستكون أجمل بوجودكِ

إلى أطفالي الأعزّاء: [عبد المالك، عبد الباري، نمارق، منة] يا نور عيني وفرحة قلبي، لكم كُتبت هذه السطور، لأنّكم السبب الذي جعلني أستيقظ كلّ يومٍ بأملٍ جديد، أرجو أن أكون قدوةً لكم كما تمنّيتُ دائمًا، وأن تروا في هذا الإنجاز بدايةَ طريقٍ تُحقّقون فيه أحلامكم أكبر

إلى إخوتي وأخواتي يا مَن شاركتموني اللحظات الحلوة والمرّة، يا من وقفتم بجواري في أصعب الأوقات، هذا النجاح هو نجاحكم قبل أن يكون نجاحي، فلكم منّي كلّ الشكر والتقدير

إلى روح أخي عمر الطاهرة يا من رحلتَ مبكرًا، لكنّ ذكراك ما زالت حيّة في كلّ تفصيلٍ من حياتي، إليك أُهدي هذا العمل، وأسأل الله أن يجعله صدقةً جاريةً لك، وأن يرفع بها درجاتك في الجنّة "..إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.."

خاتمة الإهداء اللهمّ اجعل هذا العمل خالصًا لوجهك الكريم، واجعله بابًا من أبواب الخير لي ولأسرتي، وأسألك أن تُبارك في علمي وعملي، وتُعينني على خدمة أمّتي .." لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" (إبراهيم: ٧)

- خروبي أحمـــد -

شكـر وتقـديـر

قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام

{ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل** }

ومن هنا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى

الأستاذ الدكتور – **بن زايـد أمحمـد** –

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الذي تولى الإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بالتوجيهات القيمة

والشكر موصول الى كل من ساعدنا وكان له العون في إنجاز هذا العمل.

مقدمة

العلاقات العربية – الإسرائيلية أحد أكثر الملفات تعقيدا وتشابكا في منطقة الشرق الأوسط لعقود طويلة، حيث ظل الصراع العربي الإسرائيلي يعكر صفو المنطقة، ويؤثر في مسارات التنمية والاستقرار فيها. وفي خضم هذه الديناميكية التاريخية، برزت في السنوات الأخيرة تحولات نوعية تمثلت في تسارع وتيرة التطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل.

إن الطابع الغالب على العلاقات العربية الاسرائيلية مند نشأة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام 1948 هو طابع صراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك إدراكا من الجانبين أن الكيان الصهيون ما هو إلا جسما غريبا زُرع في محيط معادٍ له، ومن هنا يدرك الجانب الاسرائيلي أن التخلص من العداء العربي والحصار الموجه اتجاه دولتهم فضلا عن فرض الكيان لدولتهم في المنطقة يتطلب الحصول على الشرعية الدولية من خلال الاعتراف به وقبوله من معظم دول العالم، وخاصة الدول العربية التي طالما غلب الطابع الصراعي على علاقتهم. وتدريجيا لاحظنا أن هناك تحول لعلاقات الصراع بين الكيان الصهيون والبلدان العربية إلى علاقات طبيعية (التطبيع)، وهذا هو الطابع الخطير الذي ينال مرمى الأهداف القومية للشعوب العربية.

هذه الخطوات التي أثارت جدلاً واسعًا وانقسامًا في الآراء، تطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها، والأهم من ذلك تأثيراتها المحتملة على مفهوم الأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة، إذ تعتبر قضية سياسات تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية واحدة من أكثر القضايا السياسية تعقيدا في التاريخ المعاصر، من خلال منطق الصراع العربي– الإسرائيلي، هذا الصراع المعقد والمتشابك مع التدخلات الخارجية الدولية مرتبطا بقضيتي الأمن والسلم الدوليين، فهو مختلف عن غيره من الصراعات الدولية، إنه صراع على الوجود.

تشهد الساحة العربية حالة من التطبيع المعلن وغير المعلن من قبل بعض الأنظمة العربية التي تربطها علاقات سابقا مع الكيان الصهيوني، في ظل حالة الضعف والصراعات التي مرت وتمر بها الدول العربية، تتضح أهمية الوقوف عند موضوع التطبيع وخطورة تداعياته، في ظل تحول بعض الحكومات العربية للهرولة لا نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإن كان مرفوضا عربيا على المستوى الشعبي، فإنه سيعمل على تكريس "شرعية" احتلال "إسرائيل" لفلسطين، وستوظف ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

التطبيع يعبر عن استراتيجية الكيان الصهيوني الساعي إلى التعميم مع كل الدول العربية، وعلى الرغم من توقيعه اتفاقية سلام مع كلا من مصر والأردن ومنطقة التحرير الفلسطينية ووجود علاقات سرية يرتبط بها مع عدد من الدول العربية، إلا أنه (الكيان) يرى أن علاقاته مع بعض الدول العربية تأتي في نطاق التطبيع السياسي، بينما هو يسعى إلى بناء علاقات مباشرة وواضحة وعلى كافة المستويات تتجاوز القضية الفلسطينية وتبنى فقط على أسس العلاقات والمصالح بين الدول.

وفي ظل هذا السياق بدأت تظهر تغييرات في الكثير من المواقف العربية خاصة بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي، تشير إلى ضرورة وجود علاقات مباشرة بين الدول العربية والكيان الصهيوني متزامنة مع حالة تجاهل كبير للقضية الفلسطينية، بل يتعدى الأمر إلى تفكيك علاقات الارتباط مع الفواعل الفلسطينية كالمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة.

ونظرا لما تمثله الدول العربية من أهمية كبيرة في الساحة العالمية فهي صاحبة الموقع الاستراتيجي، إلى جانب ما تمتلكه بعض الدول العربية من ثروات نفطية هائلة، سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على هاته الدول العربية بعد أن لاحظنا قيام البعض منها بمناورات عسكرية بينهم وبين الكيان الصهيوني، ومنهم من افتتح مكاتب ومنهم من راقص الصهاينة على أراضيهم.

أسباب اختيار موضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التخصص في مجال دراسات السياسات العربية الإسرائيلية وتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول القضايا العربية والإسرائيلية
- يمثل هذا الموضوع مجال خصب للدراسة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية وبما أنه يرتبط بقضية حساسة ألا وهي الأمن العربي المشترك والقضية الفلسطينية
- المشاركة في إثراء الأطروحات والدراسات التي تدفع إلى حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات العربية الإسرائيلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والاستراتيجية
- التخوف من الآثار السلبية المتعلقة بالتطبيع وإمكانية انعكاس هذه السلبيات على المجتمعات العربية، بنسيان القضية الفلسطينية

أسباب موضوعية:

إن اختيار موضوع "التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي" يستند إلى عدة مبررات أساسية:

الاهتمام الكبير بموضوع التطبيع لدى الباحثين في المجال السياسي.

حداثة وأهمية الظاهرة:

التطور الكبير والمتسارع الذي شهدته قضية التطبيع وما تبعه من دور في التأثير على الأمن العربي المشترك، حيث يمثل التطبيع الأخير تحولًا مهمًا في مسار العلاقات العربية الإسرائيلية، وهو ما يستدعي دراسة معمقة لفهم أبعاده وتأثيراته.

التأثيرات الاستراتيجية المحتملة:

من المتوقع أن يكون للتطبيع تداعيات كبيرة على التوازنات الإقليمية، والتحالفات، ومفهوم الأمن في المنطقة ومعرفة الآثار المترتبة عن التطبيع والصراع العربي الإسرائيلي.

الحاجة إلى تحليل أكاديمي معمق:

لا يزال التحليل الأكاديمي الشامل لهذه الظاهرة في بداياته، وهناك حاجة إلى دراسات معمقة تسعى إلى فهم أبعاده المختلفة، وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير بموضوع التطبيع لدى الباحثين في المجال السياسي.

إثراء النقاش العام:

يهدف البحث إلى المساهمة في إثراء النقاش العام حول هذه القضية الحساسة، وتقديم رؤى تحليلية تساعد في فهم أفضل للتحديات والفرص.

أهمية موضوع البحث:

أ. الأهمية العلمية النظرية:

بشكل عام تحاول الدراسة توضيح موضوع هام في إطار العلاقات الدولية وهو متعلق بطبيعة العلاقات بين الدول كيف تتحول من حالة صراع إلى حالة سلم وفقاً لعوامل مختلفة تتعلق بكل دولة من هذه الدول والمصالح التي ستعود عليها من هذا التحول في طبيعة العلاقات بينهم، وبشكل خاص تركز هذه الدراسة على ظاهرة التطبيع في إطار المنطقة العربية باعتبار أنها ظاهرة جديدة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وتركز على توضيح مدى تأثير هذه الظاهرة على الأمن القومي للدول العربية المطبعة وكذلك للمنطقة العربية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة ستعد جزء

من الإسهامات العلمية التي تشكل اتجاهاً نظرياً وعلمياً يفيد الباحثين والدارسين في هذا المجال، وبالأخص المهتمين بظاهرة التطبيع بأبعادها المختلفة.

ب.الأهمية العملية التطبيقية:

تساعد هذه الدراسة الباحثين في محاولاتهم لتتبع ظاهرة التطبيع والأبعاد المختلفة لها، وكذلك معرفة مخاطر هذه الظاهرة على الأمن القومي لتلك الدول وكذلك الأمن القومي للمنطقة العربية ككل بالتركيز على القضية الفلسطينية على اعتبار أنها تعد قضية مشتركة لكل الدول العربية وبالتالي تمس الأمن القومي للمنطقة ككل، وكذلك تهدف الدراسة لتزويد صانعي القرار بالمعلومات حول ظاهرة التطبيع ومدى خطورتها لما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية، وأمنية تهدد الأمن القومي لدولهم وللمنطقة العربية ككل، خصوصا في إطار ما يشهده النظام الدولي من تغيرات في المرحلة الراهنة وبالأخص النظام الإقليمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التطبيع وأبعاده المختلفة وكذلك أثره على الأمن القومي العربي عامة وعلى أمن الدول المطبعة خاصة، بالإضافة لتوضيح مدى تغير طبيعة العلاقات بين أطراف التطبيع قبل العملية وبعدها، والعوامل التي تدفع الطرفين للتطبيع، كما تهدف الدراسة لتوضيح مسار التطبيع بين إسرائيل والدول المطبعة، بالإضافة إلى وضع سيناريوهات لمستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي وخاصة في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي في المرحلة الراهنة.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية حيوية ومستجدة ذات تداعيات استراتيجية عميقة على المنطقة العربية. ففي ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة والتحديات الأمنية المتزايدة، يصبح فهم دوافع واتجاهات التطبيع، وتحليل آثاره المحتملة على الأمن القومي العربي، ضرورة ملحة لصناع القرار والباحثين على حد سواء. كما أن هذا البحث يسعى إلى تقديم تحليل معمق لهذه الظاهرة، بعيدًا عن الانفعالات الآنية، ويسعى إلى استشراف المستقبل بناءً على معطيات الواقع وتحليل الاتجاهات.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مفهوم التطبيع العربي الإسرائيلي وفهم أبعاده المختلفة.
- استكشاف تأثير التطبيع على الأمن القومي العربي من النواحي السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.
- تقييم مدى تأثير السياسات التطبيعية على الوحدة العربية ومواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية.
- تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

تعتمد هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث يتم التركيز على:

- الدراسات التي ناقشت مفهوم التطبيع وأبعاده.
- الأبحاث التي تناولت العلاقات العربية الإسرائيلية في السياقات التاريخية والسياسية.
- الأدبيات التي بحثت في مفهوم الأمن القومي العربي وتحدياته في ظل التطبيع.

الدراسة الأولى: دراسة الأنباري أحمد (2014)، إستراتيجية الأمن الإسرائيلية هدفت دراسة الأنباري إلى تسليط الضوء على متطلبات إستراتيجية الأمن الإسرائيلي المتمثلة في تحقيق الأمن بالاستيطان، والحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز أمن إسرائيل الإقليمي. فالموضوع الأمني للكيان الإسرائيلي يعد من الموضوعات ذات الأولوية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من أجل تحقيق الحالة الأمنية المرغوبة بإسرائيل ومن أجل ذلك سخرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كافة إمكانياتها، وذلك لإدراكها أن تحقيق عنصر الأمن أمرا يعد غاية في التعقيد، كون أن صراعها مع الدول المحيطة بها هو صراع مستمر ودائم، وبالتالي، فإن "إسرائيل" تسعى جاهدة لتبني عقيدة عسكرية ترى من خلالها الرد على التهديدات الأمنية المحتملة. لكن الأنباري شدد في دراسته على حقيقة لا جدال فيها وهي أن أمن إسرائيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعترافها الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في دولته المستقلة على حدود الرابع من جوان 1967 وقد تحقق أمنها بانسحاب قواتها من الأراضي العربية التي تحتلها في سوريا ولبنان.

الدراسة الثانية: دراسة إسماعيل زورقة (2016) الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين الثابت والمتغير هدفت دراسة إسماعيل إلى تسليط الضوء على أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تتكون

من مجموعة من المنطلقات تتميز بها عن غيرها من الاستراتيجيات الأمنية الأخرى، والتي لها تأثير بشكل حتمي ومباشر في عملية تطبيقها وطرق ممارستها، كونها تعد تعبيرا لتصور شامل للقواعد الهامة التي يتوجب الرجوع لها، وتعتمد في تحديد مسارها الرئيسي، وذلك منذ أن شنت إسرائيل أول حرب لها عام 1948 ولغاية يومنا هذا، فإستراتيجية الأمن الإسرائيلي تعيد النظر بإدراكها وقراءتها لجميع المخاطر والتهديدات التي تحيط بها، فبعد أن تعودت على نمط محدد من الحروب مع دول محددة، أصبح هنالك تأرجح بين تهديدات لا تماثلية، وتهديدات جديدة أكثر حدة ومن أبرز نتائج الدراسة تعتبر الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مجالها الجيوبوليتيكي الحيوي متغيرا تابعا لمجموعة من المتغيرات التي ساهمت في بلورتها، ويتعلق الأمر بكل من المتغيرات الداخلية والخارجية وأن أداء الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في مختلف مراحلها ليس مطلبا رسميا فقط بل هو مطلب العديد من القوى المجتمعية، التي تنادي بضرورة إبقاء إسرائيل الدولة التي لا تقهر في المنطقة، إضافة إلى أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تمتاز بالثبات والتغير في نفس الوقت، فهي من جهة في حركة وديناميكية مستمرة لمعالجة النكبات والاهتزازات التي تعانيها، ومن جهة أخرى فهي تحافظ على المبادئ العامة والخطوط العريضة لها، والتي هي مجموعة من التصورات والإدراك للتهديدات التي تتعرض لها إسرائيل مع الحفاظ على سلوكياتها العدوانية تجاه مختلف فواعل المنطقة.

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2012 مذكرة لنيل شهادة الماجيستسر في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث أحمد عواد نويران الفاعوري تمت مناقشتها سنة 2011، هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل وذلك لاعتبارها ركيزة أساسية ليبين عليهم أي منظور عسكري وأمين للنظام العربي.

الدراسة الرابعة: دراسة بعنوان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013 مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث خالد حامد أحمد عياد تمت مناقشتها في سنة 2014، هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة إيجاد طرق حقيقية إلى إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، الإستفادة من تجربة الدول الأوروبية في مجال العيش المشرتك بعد حروبها الطاحنة.

الدراسة الخامسة: دراسة بعنوان الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013 مذكرة لنيل شهادة الماجيستسر في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث غازي حاصل النهار بن ملحم تمت مناقشتها سنة 2013، هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة الأبعاد الفكرية والدينية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه مسيرة عملية السلام في الشرق االوسط منذ مؤمتر مدريد للسلام وحتى الآن.

الدراسة السابعة: دراسة بعنوان التطبيع العربي الصهيوني في آسيا (دول الخليج أنموذجا) كاتب محمد أبو سعدة اسطنبول 16 سبتمبر2017، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دول الخليج العربي خصوصا لما تمثله دول الخليج من أهمية كبيرة في العالم العربي فهي بوابة شرقية للوطن العربي وصاحبة الموقع الإستراتيجي.

الدراسة الثامنة: دراسة البزورمي 2017 التطبيع ما بين ثنائية الرفض والقبول هدفت دراسة البزور إلى تسليط الضوء على ظاهرة التطبيع بين المحتل المستعمر وصاحب الأرض في سياق أراضي الفلسطينيين والأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في اتباع سياسة الاستيطان الاستعماري وذلك في حقلي علم النفس الاجتماعي وعلم النفس السياسي، كما أن الدارسة قامت بوصف مواقف الفلسطينيين والعرب اتجاه قضية تطبيع العلاقات مع الإسرائيليين والتي تم حصر معظمها في ثنائية بين الرفض والقبول دون البحث في الحدود الفاصلة بين هذا الرفض وذلك القبول، وتوصلت الدارسة للعديد من النتائج أهمها: رغم وجود جذور تاريخية سابقة تفيد بزعزعة قاعدة الرفض الفلسطيني الشامل للمشروع الاستعماري الاستيطاني برمته للتطبيع مع فكرة إسرائيل، شكَّل اتفاق أوسلو قطيعة مع ماضي منظمة التحرير الفلسطينية الثوري عبر التطبيع مع فكرة الصهيونية بإقراره الاعتراف بدولة إسرائيل وبحقها التمتع بالأمن ونبذ العنف. ومن وجهة نظر علم النفس السياسي والاجتماعي تتطلب عملية التسوية السلمية تجديدا في الخطاب السياسي ويعمل على إحداث تغير في سيكولوجية الجامعة من خلال تغيير النظرة إلى الذات وإلى التاريخ. بمعنى إعادة الصياغة للحدود النفسية والاجتماعية بين المجموعتين.

الدراسة التاسعة: دراسة مالك فضيلة ودركي إيمان 2018، محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. هدفت دراسة كل من مالك والدركي إلى تسليط الضوء على المتغيرات التي حصلت في كل من البيئة الداخلية والخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، التي كان لها تأثير على طبيعة وكيفية التهديدات التي وجهت للأمن الإسرائيلي، إلا أن مضمون الإستراتيجية لديها بقي ثابتا،

واكتفت إسرائيل في محاولة تكيف آلياتها وفق ما يناسب الوضع القائم، كما ركزت الدراسة على أن الفكر الأمني لدولة إسرائيل تركز في جميع مراحله على أهمية القوة العسكرية، كما أن سياسات الردع والاستباقية في الحروب لتحقق أمنها، والذي يعني من وجهة نظرها حماية حدودها من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن وجودها عن طريق تعظيم إمكانياتها العسكرية، في ظل عدم وضوح بيئتها الأمنية الإقليمية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مفهوم إستراتيجية الأمن الإسرائيلي يعتبر ويصنف على أنه مفهوما مرنا، لمواكبته للمتغيرات على المستوى الداخلي وكذلك متغيرات على المستوى الإقليمي والدولي، بصرف النظر عن حقيقة أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تقوم على ركائز ثابتة ومتغيرة، فإن أهمها: عقيدة الردع ومفهوم المحيط الأمني، وهو مفهوم متغير يمكن تعديله وفقًا لمتطلبات أمن إسرائيل، بالإضافة إلى عامل العمق الاستراتيجي، بسبب الموقع الجغرافي، يعتبر عاملا صعبا نظرا للتحديات التي تواجه أمن إسرائيل.

الدراسة العاشرة: دراسة الجندي أحمد 2021 التحديات الإستراتيجية التي تواجه إسرائيل وعلاقتها بالأمن القومي العربي. هدف الجندي في دراسته إلى توضيح أن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب يصدر تقرير سنوي في بداية كل عام ميلادي، لكن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي قام بإصدار تقرير ثاني للعام 2021 وذلك نتيجة للمتغيرات الدولية والمحلية التي حدثت خلال النصف الأول من العام 2021 مما دفع المعهد إلى إصدار تقرير ثاني بشكل استثنائي نتيجة لتلك المتغيرات، أهمها وصول إدارة أمريكية جديدة إلى أبرز قراراتها وهي إعادة إيران للاتفاق النووي، بالتزامن مع استلام حكومة جديدة زمام الحكم في إسرائيل، إضافة إلى تصاعد الاشتباكات بين العرب واليهود داخل المدن الإسرائيلية. وتوصل الباحث للعديد من التوصيات والملاحظات بما يتعلق بتقرير الأمن القومي الإسرائيلي للنصف الثاني من العام 2021 أهمها: إن توصيات التقرير تعكس التحولات بالرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، في ظل التغيرات بالأنظمة العربية المصاحبة لثورات الربيع العربي التي كشفت عمق المصالح المرتبطة بين مستوى الأمن القومي "للدولة الإسرائيلية" واستقرار أنظمة الحكم العربية الحالية خصوصا تلك الدول التي وصفها التقرير.

الدراسة الحادي عشر: الدراسات الأجنبية دراسة Dehshiri 2023. al, بعنوان تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية: التهديدات ضد محور المقاومة أشارت الدراسة إلى غرب آسيا هي منطقة حاسمة ومليئة بالصراعات

في العالم. توجد نزاعات رئيسية بين العرب ونظام إسرائيل، ولكن علاقات السعودية مع إسرائيل بدأت في التطبيع منذ عام 2015، دولة إيران تعتبر إسرائيل وبعض الدول العربية أعداء لها، أسست "محور المقاومة" لتوسيع نفوذها وأمانها في المنطقة. ومع ذلك يبدو أن تطبيع العلاقات قد أضر بمحور المقاومة، وهذه الدراسة تهدف إلى تحليل ذلك. وبناء على ذلك، كان السؤال الرئيسي للدراسة هو كالتالي: ما هي التهديدات التي تشكلها تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل ضد محور المقاومة وتأثيرها على الأمن الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ أهمية هذه الدراسة الوصفية التحليلية تكمن في أن أي تهديد متطور ضد محور المقاومة المتمدد حول الجمهورية الإسلامية يمكن أن يؤثر على الأمن الوطني لإيران. وأظهرت النتائج أن تطبيع العلاقات قد أدى إلى تهديدات ضد محور المقاومة، بما في ذلك دعم القوى المحلية والانفصالية والمعارضة في الجمهورية الإسلامية في إيران ودعم القوى الإقليمية والدولية المعادية لمحور المقاومة في جميع أعضاء المحور، أي إيران وسوريا ولبنان واليمن والعراق.

الدراسة الثانية عشر: دراسة Koplow Michael 2021, بعنوان: التطبيع العربي الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحثت هذه الدراسة في موضوع تطبيع الدول العربية مع دولة إسرائيل حيث أشارت الدراسة إلى الاتفاقيات التي أصبحت معروفة باسم اتفاقات أبراهام، والتي وُقِّعت من قبل إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين على ساحة البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2020، شكلت تحولًا تاريخيا في علاقات إسرائيل مع الدول العربية وتحدت عصرا جديدا من التعاون والحوار بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، قلبت أيضا الحكمة التقليدية التي تقول إن التطبيع مع العالم العربي سيأتي فقط بعد تحقيق اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وهو نموذج يهدف إلى تشجيع إسرائيل على التوصل إلى حل مع الفلسطينيين. ومع بدء السودان والمغرب في عمليات التطبيع مع إسرائيل بعد ذلك، واحتمال أن تنوي دول عربية أخرى القيام بذلك قريبا، كيف يؤثر هذا على المشهد الإسرائيلي الفلسطيني؟ هل يمكن أن تكون منطقة أكثر اتصالًا تعود بالفائدة على الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزز بيئة أكثر مناسبة لتحقيق السلام؟ تحل هذه الدراسة مدى تأثير سلسلة التطبيع بين إسرائيل والدول العربية في التقدم نحو حلا ثنائي الدولة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتقدم توصيات سياسية حول كيفية الاستفادة من اتفاقيات التطبيع لإحداث تغييرات ملموسة على الأرض يمكن أن تساعد في الحفاظ على فرصة حل الدولتين حتى تأتي ظروف سياسية أكثر حظًا.

الدراسة الثالثة عشر: دراسة Vakil &Quilliam,2020 بعنوان: اتفاقات أبراهام وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة منذ توقيع اتفاقات أبراهام بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات والبحرين) في سبتمبر 2020 تطورت العلاقات بين إسرائيل والإمارات بسرعة، وبذلك فإن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات قوي، ومكانتهما الدولية والإقليمية، وسمح بتبادلات اقتصادية وفتح فرص إستراتيجية للتعاون في مجال الدفاع .كما ساعد التطبيع على تعزيز مستويات متزايدة من التواصل الدبلوماسي وتهدئة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل قمم بغداد وقمة النقب واتفاقية إسرائيل–لبنان البحرية. يمكن أيضا أن يساعد الهدف الذي تقوده الولايات المتحدة لإنشاء بنية أمنية إقليمية متكاملة في بناء الثقة والتعاون في مجال الدفاع بين حلفاء الولايات المتحدة. يقوم هذا البحث بتقييم العلاقة بين إسرائيل والإمارات ويقدم حسابا شاملاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية منذ توقيع اتفاقات أبراهام. كما يقدم توصيات للاستفادة من هذه الاتفاقيات لضمان استمرار نجاحها وتحقيق التكامل الأمني الإقليمي.

الدراسة الرابعة عشر: دراسة EISENKOT 2019, بعنوان: إرشادات لإستراتيجية الأمن الوطني الإسرائيلي منذ تأسيس دولة إسرائيل، واجهت الدولة العديد من التحديات الأمنية المعقدة، مما استدعى من قادتها صياغة مبادئ أمن وطني أساسية ووضع استراتيجيات استنادا إلى الإستراتيجية الوطنية لأمن الدولة التي وضعها زعيم إسرائيل المؤسس دافيد بن غوريون.

إن صلاحيتها قد ثبتت عبر الزمن، في حين تم تكييف وضبط الاستجابات الخاصة لتلبية تحديات إسرائيل الحالية والمستقبلية. بالنسبة لإسرائيل، ينبع التحدي الرئيسي في مجال الأمن من تطلعات إيران إلى التفوق الإقليمي وامتلاك قدرة عسكرية نووية ونطاق تأثير متصل من خلال العراق واليمن وسوريا ولبنان وقطاع غزة. وفي نفس الوقت، تواجه إسرائيل تغييرات اجتماعية داخلية. إلى جانب زيادة عدد السكان والقوة الاقتصادية والقدرات العلمية والتكنولوجية في البلاد، ظهرت تشققات مثيرة للقلق في المجتمع الإسرائيلي على الإستراتيجية الأمنية، والتركيز على التطبيع، بينما ركز البعض الآخر على دور إيران في بلورة الإستراتيجية الأمنية لدى الكيان الإسرائيلي وأيضا توظيف إسرائيل لخطر إيران في فرض نفوذها وسيطرتها في المنطقة لاستمالة الدول العربية للتطبيع. إن قيم الدولة تعكس سماتها على مستوى عميق، حيث تعمل كنوع من الإعلان الأساسي الذي

يعبر عن هوية الدولة ورؤيتها وسبب وجودها. إنها تشكل أوسع مساحة مشتركة ثابتة لجميع السكان.

ومن تلك القيم تستمد مصالح إسرائيل الوطنية الحيوية والمصالح الأمنية الحيوية. وإن أهم مصالح الأمن القصوى لدولة إسرائيل هي الحفاظ على سيادتها، وحماية أصولها الحيوية، وضمان سلامة سكانها. من الناحية الجغرافية أيضا التي هي أيضا عامل بارز في الأمن القومي لإسرائيل. معظم سكان إسرائيل والبنية التحتية الحيوية موجودون ضمن الشريط الساحلي الضيق. وهذا هو الجزء الأكثر حرجية في أراضي الدولة، ويتعرض باستمرار للتهديد من قبل أنواع مختلفة من الصواريخ من السطح إلى السطح قادرة على إعاقة الحياة اليومية بشكل كبير، وتلف البنى التحتية الحيوية في المنطقة، وتعيق تحرك الوحدات الاحتياطية وحركة القوات من وإلى مختلف المناطق.

موضع الدراسة من الأدبيات السابقة:

من خلال سرد الدراسات والأدبيات السابقة فقد ظهر بوضوح بأن كل دراسة منها تركز على جانب معين من الجوانب التي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة، مثل: تركيز علاقاتها معها وتشكيل قوة ردع أمني لمواجهة خطر إيران في المنطقة، الاستفادة من هذه الدراسات من خلال الرجوع إلى الأدوات المستخدمة فيها لتطوير أداة الدراسة لتحديد مدى التوافق والاختلاف بينها من أجل مقارنتها بالنتائج التي ستخلص إليها:

أولا: أوجه الاتفاق بين دراستنا والأدبيات السابقة اتفقت بعض الأدبيات والدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع الأمن لدى دولة الاحتلال وبعض الدراسات تناولت موضوع تطبيع الدول العربية معها، وكذلك تتفق الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة بالمنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي، ويلاحظ أن هذه الدراسات اتفقت فيما بينها على الخطوط العريضة بموضوع إستراتيجية الأمن، حتى أنها أتت بتفاصيل متطابقة إلى حد بعيد.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين دراستنا والأدبيات والدراسات السابقة تمثل هذه الدراسة محاولة جديدة ومبتكرة لدراسة أثر البعد الأمني للكيان الإسرائيلي على عمليات التطبيع مع الدول العربية، وهو مجال لم يتم تناوله بمدى كاف في الأدبيات والدراسات السابقة.

وبالتالي تناولت الأبحاث السابقة الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل بشكل عام دون التركيز بشكل خاص على تأثير البعد الأمني على تطبيع العلاقات العربية. على سبيل المثال، تناولت هذه الأبحاث قضايا مثل السياسة الخارجية الإسرائيلية والصراعات الإقليمية، ولكن لم تتعمق بشكل

كاف في دراسة كيف يؤثر العنصر الأمني في القرارات المتعلقة بالتطبيع. هذه الرسالة تهدف إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل ودراسة العلاقة بين الجانب الأمني لدى الكيان الإسرائيلي وحالة التطبيع مع العديد من الدول العربية. ستقدم الرسالة نظرة عميقة ومفصلة على كيفية تأثير الأمن القومي والأمن الإسرائيلي على العلاقات مع الدول العربية سواء كان ذلك بشكل واع ومقصود أو ضمني غير مباشر.

ببساطة، تهدف هذه الرسالة إلى توجيه الضوء نحو عنصر حاسم للتفاهم الإقليمي والدولي والعلاقات العربية الإسرائيلية

المشكلة البحثية:

لقد أصبح موضوع التطبيع العربي الإسرائيلي أحد أبرز القضايا المثيرة للجدل في العالم العربي، إذ يعاني الكيان الإسرائيلي منذ نشأته من أزمة وجود حقيقية وقد تصاعدت الأزمة بالتحديات والصراعات التي واجهته سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو على مستوى ما يحدث من تطورات إقليمية و دولية، حيث لعبت هذه المتغيرات دورا كبيرا في إعادة توجهات الإستراتيجية الأمنية، وعلى وجه الخصوص بعد أن فشلت في ترسيخ الوجود الإسرائيلي في أذهان دول العالم العربي والإسلامي، حيث أثار تساؤلات عميقة حول تأثيره على الأمن القومي العربي.

أ. وفي ضوء ما سبق ومن خلال ما أشرنا إليه، فإن مشكلة الدراسة تتمحور في:

- **كيف أثّر التطبيع العربي الاسرائيلي على الأمن القومي العربي ؟**

ب.وتتفرّع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف يؤثر التطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن القومي للدول العربية، وما هي المفاهيم الأساسية للصهيونية التي تتداخل مع هذا التأثير ؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى قيام الكيان الصهيوني وظهور فكرة التطبيع في العلاقات العربية الإسرائيلية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العلاقات على القضية الفلسطينية ؟
- كيف أثرت اتفاقية أبراهام على الأمن القومي العربي، وما هي التداعيات المحتملة لهذه الاتفاقية على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل ؟

فرضيات البحث:

تسعى هذه المذكرة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات، من بينها:

– يفضي تسارع وتيرة التطبيع العربي الإسرائيلي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وتغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط

– يحمل التطبيع في طياته فرصًا للتعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول العربية وإسرائيل، ولكنه قد يثير في الوقت نفسه تحديات تتعلق بالمنافسة وعدم المساواة

– يؤثر التطبيع بشكل مباشر وغير مباشر على القضية الفلسطينية، وقد يؤدي إلى تعقيد مساعي التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع

– تختلف الآثار الأمنية للتطبيع على الأمن القومي العربي باختلاف طبيعة العلاقات الثنائية بين الدول المطبعة وإسرائيل، والسياق الإقليمي والدولي

الإطار النظري (النظريات والمداخل)

ولكي نفهم بشكل أعمق قضية السلام مع الكيان الصهيوني من منظور علمي وسياسي، يمكن النظر إليها من خلال العديد من النظريات في مجالات مختلفة: نظرية النظم، الاتصال، القيادة، التبعية، واتخاذ القرار. وفيما يلي تحليل مفصل لكل جانب:

نظرية النظم:

تعتمد على فكرة أن المجتمع والدولة كوحدة واحدة تكاملية نظامية، تتكون من أجزاء متواصلة ومترابطة من السياسة والاقتصاد وسائل الإعلام والتعليم وغيرها، لذا فالانظمة التي تختار السلام سوف تعليه الهياكل القديمة للتكيف مع أهداف جديدة، تُقلل من انسداد إسرائيل وتقبيل العلاقات الاقتصادية وتغيير وظيفة بعض الأجزاء كالإعلام ليكون أداه لبيع السلام، حيث يديرها أفقد جزء من النظام مما يقوم بتقويض المقاومة لبعض الأجزاء الأخرى مثل المواطنين.

نظرية الاتصال:

تختبر كيف تكون الأخبار في التفاعل مع مجموعات الناس (أفراد، وأحزاب سياسية، ووسائل الإعلام...).

تعتمد الأحزاب المتنازعة ووسائل الإعلام على الأخبار مستندة على هوية "الأعداء" لذويهم وتقم بتغيير تصوراتهم إلى "الأصدقاء."

من خلال استخدام رسالة واضحة، ولغة رمزية على غرار الأمان في بلد، عن طريق مراكز ووسائط الإعلام من أجل التأثير على الرأي العام.

خلق الطقس النفسي والاجتماعي الذي يمكن أن يقبل السلام أو يتحمله على الأقل.

نظرية القادة:

يتعلق بدور القادة في اتخاذ القرارات وقيادة إحدى المجموعات.

تدرج في قائمة الزعماء الذين يدعمون "السلام" لإقناع الآخرين أو مشوارتهم.

نظرية التبعية:

الدول الضعيفة تعتمد اقتصاديًا وسياسيًا على الدول القوية، مما يوقفها عن القيام بعمليات حرة. وقد يكون السلام حبيس الضغوط من جانب دول أخرى ولا سيما الولايات المتحدة في الحصول على قدر يزيد الدعم الإقتصادي أو الحماية السياسية. ويُمكن أن تكون الدول التي تعتمد على المساعدات أو الاستثمار المحلي وظيفة الضغط طالما كان هذا لا يتناسب مع الشعب.

القرارات تُتخذ من ''خارج البلاد'' وليس من ''داخلها''، وتجعل الفجوة بين الدولة والمجتمع.

نظرية القرار: كيف ''يتم اتخاذ القرارات'' وخصوصًا القرارات الرئيسية.

في كثير من الأحيان، تتم عمليات اتخاذ القرارات بشكل مكتمل ومركزي مبنية على حسابات عقلانية (التكاليف والفوائد)، أو حسابات شخصية/نخبوية.

ومنه:

لا يمكن فهم قرار السلام مع الكيان الصهيوني بمعزل عن إطار نظري أوسع. بل هو نتيجة تفاعل:

ضغوط النظام العالمي (نظرية التبعية).

بنية النظام المحلي (نظرية النظم).

استخدام أدوات التأثير (نظرية الاتصال).

دور القيادة في التوجيه أو التنفيذ (نظرية القيادة).

كيفية اتخاذ القرارات داخليا (نظرية القرار).

الإطار المنهجي

- **المنهج المحوري:**

المنهج المقارن: يدرس المنهج المقارن للتطبيع العربي الإسرائيلي طبيعة العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل من منظور تحليل دوافع التطبيع ومظاهره. تتعلق الدراسات المقارنة بتقييم المواقف المختلفة لدى الدول العربية وتأثير التطبيع على الأمن القومي.

المنهج الوصفي: لتحليل طبيعة التطبيع وأبعاده وتأثيراته على الأمن القومي العربي استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتقديم الظاهرة وتحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تميز ظاهرة الدراسة وتصف طبيعتها ونوع العلاقة بين متغيراتها وأسبابها، والمتغيرات المؤثرة في إستراتيجية الأمن القومي لدى الكيان الإسرائيلي،كما تقوم الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة ظاهرة التطبيع وتطور العلاقات بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني وكيف لعبت التغيرات العاصفة في المنظومة العربية في تقاطع المصالح الصهيونية مع بعض الدول العربية وتنامي العلاقات بينهما في الآونة الأخيرة، كما قامت الدراسة بتحليل دور هذه الإستراتيجية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية ومكانتها في الوطن العربي والعالم.

المناهج الثانوية:

المنهج التاريخي: لدراسة تطور العلاقات العربية الإسرائيلية عبر الزمن استخدم المنهج التاريخي لدراسة الجذور التاريخية والدينية للفكر الأمني الإسرائيلي وأيضا للتحدث عن محطات تطور الفكر الأمني الإسرائيلي منذ قيام الكيان الصهيوني، ومحاولة فهم مضمون إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى دراسة جذور تطبيع الدول العربية مع الكيان الصهيوني.

الإطار الإيثيمولوجي:يتم في هذه الدراسة تعريف المصطلحات الأساسية مثل:

التطبيع العربي الإسرائيلي: تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل بما يشمل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية.

مفهوم التطبيع:

لغة يعني جعل شيء طبيعي بعد أن كان غير مألوف عن طريق وضعه تحت شروط تجعله طبيعياً.

اصطلاحاً يعني التحول من حالة غير مألوفة أو غير طبيعية أو قد توصف بأنها حالة شاذة، إلى حالة طبيعية ومألوفة، والتطبيع من المنظور العربي يظهر في تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي وذلك من خلال تحقيق التعاون أو المشاركة في المجال الاقتصادي، أو المجال الدبلوماسي من خلال

سفارات الطرفين، أو التعاون العسكري بعدة طرق أحدها المناورات العسكرية المشتركة، أو قد يتم التعاون في المجال الإجتماعي بواسطة التبادل الثقافي والمعرفي، وفي مقابل ذلك يستمر السلوك الإسرائيلي العدواني كما هو اتجاه فلسطين والفلسطينيين لأسباب مختلفة، وبالنسبة للتطبيع إجرائيا يتمثل في قيام بعض الدول العربية بالفعل بالإعتراف بوجود الكيان الإسرائيلي رغم سلوكه العدواني والإستيطاني، بل وكذلك إقامة شراكات سواء مباشرة أو غير مباشرة على مختلف المستويات لتبادل العلاقات في عدة مجالات سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية وغيرها من المجالات، وهذا محل الدراسة ما فعلته الدول كالمغرب والسودان والإمارات والبحرين من خلال التطبيع والتعاون والتحالف مع الكيان الإسرائيلي.

الأمن القومي العربي: يشير إلى حماية الدول العربية من التهديدات الخارجية والداخلية التي قد تمس سيادتها ووحدتها واستقرارها.

مفهوم الأمن القومي: يعرِّف المفكر جورج كينان، الأمن القومي على أنه الحفاظ على النظام الدولي والحفاظ على السلم والاستقرار الدولي، وضمان عدم التهديد للدول الأخرى والمنطقة الدولية بالحروب والنزاعات. وهو يعتقد أن الأمن القومي يتطلب الحفاظ على قوة الدولة وتأكيد سيادتها على أراضيها، ولكنه يركز بشكل أكبر على تأمين السلم والاستقرار الدولي.

كما يؤكد كينان أن الأمن القومي يتطلب أيضًا العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والتعاون الدولي في مجال الأمن، وذلك عن طريق الحوار والتفاهم والتعاون الدولي.

ويعتبر أيضًا أن الأمن القومي يتطلب تحقيق العدالة الدولية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحقيق التنمية المستدامة وتوزيع الثروة بشكل عادل. كما يشير أيضا وفقاً لكينان على أنه ذلك النوع من الأمن الذي لا يمكن تحقيقه من خلال العمل الوحيد للدولة، بل يتطلب التعاون الدولي والتفاهم بين الدول لتحقيق الهدف المشترك للسلم والاستقرار الدولي. ويعتبر أن الأمن القومي لا يتعارض مع الأمن الدولي العام، بل يتطلب العمل على تحقيق الأمن الدولي العام كجزء من تحقيق الأمن القومي لكل دولة.

كما يعرف المفكر والفيلسوف هانز مورجنثاو، الأمن القومي على أنه الحفاظ على الاستقلال السياسي للدولة، وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، وحماية مواطنيها ومصالحها. ويعتبر أن الأمن القومي يتطلب الحفاظ على القوة العسكرية والاقتصادية للدولة، وإنشاء تحالفات وشراكات استراتيجية مع الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف. ويؤكد مورجنثاو

على أن الأمن القومي يعتمد بشكل كبير على القوة العسكرية، وأن الدولة التي تمتلك القوة العسكرية الأكبر تتمتع بالأمن القومي الأكبر، ويعتبر أيضًا أن الأمن القومي يتطلب التحكم في الموارد الاقتصادية والتجارية، وضمان استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ويؤكد على أهمية القوة العسكرية لتحقيق أهداف الأمن القومي.

كما يتضمن مفهوم الأمن القومي مجموعة من المقاييس والمؤشرات الإجرائية التي تستخدم لقياس الأمن القومي للدولة، وقد تختلف هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وغيرها. ومن بين المؤشرات الشائعة للأمن القومي على سبيل المثال، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الأمن العسكري، مؤشر الأمن الاقتصادي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر الأمن السيبراني. وغيرها من المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على مفهوم الأمن القومي، بالإضافة لمؤشرات الأمن بشكل عام حيث تتضمن مؤشرات الأمن مجموعة من المقاييس التي تستخدم لقياس مدى الأمن في المجتمع والحفاظ على الأمن العام. وتختلف هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى، ولكن من بين المؤشرات الشائعة للأمن كلا من معدلات الجريمة، معدلات الإرهاب، مؤشر الأمن العسكري، مؤشر الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي، والأمن الاقتصادي.

صعوبات الدراسة: واجهت الدراسة عدة صعوبات، منها:

- ندرة الدراسات التي تناولت تأثير التطبيع على الأمن القومي العربي بشكل شامل.
- حساسية الموضوع وارتباطه بالقضايا السياسية الراهنة.
- صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة حول الاتفاقيات التطبيعية وتأثيراتها الفعلية.
- كثرة المراجع حول نشأة الكيان الصهيوني ومراحله التاريخية واختلاف مذاهب المؤلفين يصعب من أخذ المعلومات الصحيحة.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

تعتمد الدراسة على الإطار النظري للأمن القومي، حيث يتم تحليل تأثير التطبيع على عناصر الأمن القومي العربي، مثل :السيادة الوطنية – الاستقرار السياسي – الأمن الاقتصادي والاجتماعي. كما يتم استخدام نظريات العلاقات الدولية لفهم ديناميكيات التطبيع وتأثيرها على ميزان القوى في المنطقة.

الحدود المكانية:

تتمحور هذه الدراسة حول المنطقة العربية حيث تركز على دراسة ثاثير التطبيع على الأمن القومي للدول المطبعة مع الكيان الاسرائيلي سواء الامارات أو البحرين أو المغرب أو السودان وكذلك على الأمن القومي للمنطقة العربية ككل بالتركيز على أرض فلسطين المحتلة من اسرائيل.

الحدود الزمنية:

تتمحور هذه الدراسة حول دراسة تاثير التطبيع على الأمن القومي العربي ككل والأمن القومي للدول العربية المطبعة مع اسرائيل بالتحديد منذ عام 2020 الذي يعد عام بدء علاقات التطبيع العلنية بين الدول العربية واسرائيل مثل اتفاقيات ابراهيم 2020 بين اسرائيل والمغرب والامارات والبحرين والعديد من الاتفاقيات الأخرى بين الدول العربية واسرائيل وتستمر الدراسة لتوضيح أثر هذا التطبيع حتى الفترة الحالية لما طرأ على العلاقات بين هذه الدول والكيان الاسرائيلي من تغير نتيجة لتطورات القضية الفلسطينية وتحولها لقضية عالمية وليس فقط قضية إقليمية تمس الامن القومي العربي.

الحدود الموضوعية:

تعد هذه الدراسة دراسة بينية لأنها تقع ضمن عدة حقول علمية منها حقل النظم السياسية حيث سوف يتم توضيح أهم الدوافع الداخلية للدول العربية المطبعة مع اسرائيل وكدلك دوافع اسرائيل للتطبيع معهم وعلى الجانب الآخر تدخل هذه الدراسة ضمن حقل العلاقات الدولية وبالتحديد حقل السياسة الخارجية المتفرع عنه حيث سوف يتم التركيز على الدوافع الخارجية التي دفعت كلا الطرفين إلى التطبيع بالاضافة الى دراسة السياسة الخارجية لهذه الأطراف مما دفعها تدريجيا لتطبيع العلاقات سويا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لهم.

هندسة الخطة: يتكون الموضوع من مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة

يتناول هذا البحث تاريخ وخلفيات التطبيع العربي الإسرائيلي ومراحل انتشاره وآلياته ودوافعه من تاريخ وسياسة. وتموّل فكرة هذا البحث الكشف عن الحقيقة الواضحة حول ملف التطبيع.

في هذا البحث سيسلط الضوء على الحقائق التاريخية والسياسية القائمة التي تُأَسَّس وتروّج من خلال التزوير لقيام الكيان الصهيوني، ومحاولة الكشف عن الحقائق التي لن تعرض للتداول العام.

في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة الذي يتم فيه تحليل الظروف التاريخية والمحفزة لأطراف الصراع الإسرائيلي- العربي للدخول في عملية التفاوض على أساسيات الحل السياسي بالنظر إلى وضع المفاوضات الثنائية والجماعية، فالهدوء الظاهر الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط بعد اكتمال الصراع البارد وحوادث العنف والمواجهة التي مر بها الطرفان وما كانت عواقبها.

وفي الفصل الثاني تطور العلاقات العربية الإسرائيلية وسياقات التطبيع، حيث ستجسد العلاقة العربية الإسرائيلية من خلال حديث عن التاريخ الكامل لإسرائيل، من النشأة حتى اليوم وعلاقة الدول العربية معها بتفاصيل مجردة.

الفصل الثالث تأثير التطبيع على الأمن القومي العربي، الذي سيذاع فيه حديث عن تطبيع العلاقة العربية الإسرائيلية وكل ما يحتوى عليه تاريخ تلك العلاقة. هذا وسيتطرق البحث بشكل تفصيلي لصفقة أبراهام، والأساليب التي اتفقت من خلالها دول الخليج والمغرب مع الكيان.

الخاتمة تتضمن الحوصلة، تقييم الفرضيات، النتائج، والتوصيات وفي ختام البحث سيوجه الضوء على أدوات استخدمتها الأنظمة في الحصول على هامش نجاح لكل ضمير يُعبر عن شعبها.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي

للصهيونية والتطبيع والأمن القومي العربي

تمهيد

تؤكد الحقائق التاريخية على أن معظم يهود إسرائيل الحاليين لا يمتُّون بأية صلة سلالية لليهود الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في إقليم الشرق الأوسط قبل 3000عام، لأنهم يرجعون بأصولهم العرقية إلى يهود الخزر، أي إلى السلالة التركية–السلافية–ومن سلالات أوروبية وأمريكية وأفريقية وخصوصاً من يهود الفلاشا موريا الأثيوبيين، فهم إذاً غرباء أو أجانب أو دخلاء على اليهود الفلسطينيين الذين لا يمثلون الآن في إسرائيل إلا حوالي 5% من تعداد اليهود الحالي.

إن الصراع العربي مع الإسرائليين ليس بين العروبة وبين اليهود في المسألة الدينية، وإن كانوا يختلفون في مفردات الدين، فقد عاشوا معاً 14 قرناً من دون أن يسيء العرب إليهم ولكن مشكلة العرب مع اليهود أنهم احتلوا فلسطين وشردوا أهلها ولم يقبلوا أن يعيدوها إليهم في الوقت الذي قبل فيه الفلسطينيون – بكل فصائلهم – أن لا يطلقوا رصاصة واحدة بشرط أن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة العربية، ومنه سنتطرق إلى فهم الخلفية الفكرية والايديولوجية للطرف الإسرائيلي ودوافعه وأهدافه وتأثيراته المحتملة على الأمن القومي العربي في معادلة التطبيع العربي الإسرائيلي.

المبحث الأول: ماهية الصهيونية

(تعريفها – أنواعها وأهدافها – الفرق بين الصهيونية واليهودية)

تشكل الحركة الصهيونية بجميع فرقها خطراً كبيراً على المسجد الأقصى المبارك منذ نشأتها ومحاولات السيطرة عليه، بدعوى تثبيت الروايتين المزورتين، التوراتية الداعية إلى العودة لـ"أرض الميعاد"، والصهيونية القائلة بأن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وبعد احتلال الضفة الغربية في جوان 1967، جاءت الفتاوى الدينية والأنشطة السياسية المصحابة لها تجدد المطامع الصهيونية واليهودية في المسجد الأقصى المبارك بهدف تحويله مكاناً مقدساً لليهود فقط، وإعادة بناء هيكلهم المزعوم. ولتحقيق ذلك، بدأت الصهيونية اليهودية بكل فرقها واتجاهاتها بالعمل من أجل السيطرة على المسجد الأقصى وتدميره، وبناء "الهيكل الثالث" مكانته، ومنه يكمن هذا المبحث في فهم الايديولوجية الصهيونية بأنواعها وأهدافها وما الفرق بين الصهونية واليهودية.

المطلب الأول: الايديولوجية الصهيونية

لا يخلو تحديد مفهوم الصهيونية العالمية من اختلاف في وجهات النظر، بل تُناقِض وتُعارِض في أحيان كثيرة، وهذا نابع من التوجه الفكري المختلف في أسسه ومضمونه لدى متتبعي هذه الحركة إذ غلب على ظن الكثيرين أن الصهيونية حركة دينية قديمة، وأنها مرتبطة بما ورد من الوعود للخليل إبراهيم عليه السلام. والواقع أنها ليست بالحركة الدينية، وليست بالحركة القديمة في بني إسرائيل أنفسهم، ولكنها حركة سياسية حديثة تصبو لقيام دولة لليهود الصهيوني التي تدعو إلى إقامة كيان مستقل ليهود العالم وليظهروا أنهم أمة واحدة.

ترجع كلمة صهيون إلى أحد التلال أو الجبال التي تقوم عليها مدينة القدس القديمة، وهو اسم كنعاني الأصل ورد ذكره في التوراة والإنجيل، وتشير بعض الروايات أن لفظ صهيون عرف في بيت المقدس زمن اليبوسيين أبناء عمومة الكنعانيين العرب قبل ظهور بني إسرائيل بنحو ألفي عام وأقاموا حصناً عليها[1]، لذلك فإن الكلمة كنعانية وليست عبرية يهودية، شأنها في ذلك شأن أكثر أسماء مدن وقرى فلسطين القديمة، التي كانت ولا زالت تحمل أسمائها الكنعانية الأصلية حتى يومنا

[1] – إمحمد إبراهيم إمحمد، **الصهيونية السياسية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور** 1897 – 1917، جامعة عمر المختار، كلية الآداب – البيضاء، قسم التاريخ، 2011.

هذا، وكان غرض اليهودية العالمية من اختيار لفظة صهيون، إثارة الشعور الديني العنصري لدى يهود العالم واكتساب تأييد العناصر المسيحية الغربية وعطفها[1].

لقد بني اليهود احتلالهم لفلسطين على مزاعم دينية وتاريخية ترتكز على تهجير اليهود إلى فلسطين بحجة عودة المنفيين إلى أرض الميعاد، ويعتبر التوراة دستور الشعب اليهودي وسجل تاريخي للأصول اليهودية.

ويبدأ الوعد الإلهي في سفر التكوين حسب الميثاق الذي تم بين الرب وإبراهيم عليه السلام (لِنَسْلِكَ أُعْطِي هَذِهِ الأَرْض بِنَهرِ مِصرَ إِلَى النَّهرِ الْكَبِير نَهْرَ الْفُرَات، وَأُقِيم عَهْدِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَبَيْنَ نَسْلِكَ مِنْ بَعْدِكَ فِي أَجْيَالِهِمْ لِأَكُونَ إِلَهًا لَكَ وَلِنَسْلِكَ مِنْ بَعْدِكَ أَرْضِ غِربَتِكَ، كُل أَرْضِ كَنْعَان مِلْكًا أَبَدِيًّا وَأَكُونَ إِلَهَهُمْ)[2]، إضافة الى التوراة استندت الحركة الصهيونية إلى التملود، من أجل حث يهود العالم وتأجيج مشاعرهم الدينية في العودة إلى المملكة اليهودية، مستندا في ذلك إلى تغيرات الكهنة والحاخامات وكتاباتهم وشروحاتهم والأقوال الربانية التي تجعل معلمي التلمود في مصف الآلهة دونها الحاخامون، بين القرنين الثاني والخامس[3].

لم يتداول مصطلح الصهيونية (SIONISME) بشكله الواسع إلا في القرن 19 ميلادي، وهي بالمعنى الديني تشير إلى جبل صهيون والقدس.

وفسره اليهود أنفسهم في ثلاث معاني كبرى من حيث اعتماد كلمة صهيون:

أولا : إنها مدينة الملك الأعظم أي ملك إسرائيل.

ثانيا : موقع لحصن يبوسي احتله داوود عليه السلام وسماه بـ (مدينة داوود)، ثم أتى إليها بتابوت العهد فأخذ بذلك قداسة خاصة عند اليهود.

ثالثا : هي اسم جبل يقع على الشرق من المقدس.

وعليه فمن كلمة صهيون، اشتق اصطلاحا – الحركة الصهيونية – دائعة الصيت، والتي تدعي أن هدفها الأساسي هو استرداد الشعب اليهودي الموجود في الشتات لوطن آبائه وأجداده

[1] – إمحمد إبراهيم إمحمد، مرجع سابق.

[2] – عقل صلاح، رائد أبو بدوية، **توظيف الأيديولوجيا في إطار بناء الدولة الصهيونية**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 37، العدد 01 ، 2023.

[3] – محمد بلعيشة، **البناء الهوياتي الايديولوجي والديني للفكر الاستراتيجي الصهيوني**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السابع العدد الاول ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، 2023 الاول ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، 2023.

حسب مرتكزات الفكر الصهيوني، وبالعودة إلى كلمة صهيون نفسها فإننا نجد لها أصلا متفقا عليه وموحدا في اللغة العبرية وأكثر الشرائح يرجحون أنها عربية بينهما.

هناك من يفترض أنها كلمة مستعارة عن طريق البابليين بمعنى (المعبد)، وهناك من يذهب إلى أن الكلمة تعني (الحرية)، وهناك من فسر حصن صهيون بحصن الماء بمعنى الحصن الذي يحمي مورد ماء أورشليم[1].

فالصهيونية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمدينة القدس ومنذ أن ظهرت من ألفي سنة وهي تتغذى في المخيال اليهودي، فالصهيونية ركن أساسي من النسق الديني الإسرائيلي وشعور ملازم لليهود، إذ يعبر عن الحنين للعودة إلى أرض صهيون وإلى المملكة الغابرة، فاقتبس المفكر اليهودي النمساوي (نيثان بيرنباوم) في أبريل 1890، عبر مجلة «الإنعتاق الذاتي» مصطلح الصهيونية ليصبح عنوان للمشروع وينقل من التاريخ إلى الواقع وشرح معناه في خطاب بتاريخ 6 نوفمبر 1891 قال فيه:

(إن الصهيونية هي إقامة منظمة تضم الحزب القومي السياسي، بالإضافة الى الحزب ذي التوجه العلمي (أحباء صهيون) الموجود حاليا)[2].

المطلب الثاني: أنواع الصهيونية وأهدافها

الظاهرة المركبة المعروفة باسم "ما بعد الصهيونية" (Post-Zionism) معقدة جداً، ومكوناتها بالتأكيد غير متماثلة. ومن الأهمية بمكان أن تجلياتها الايديولوجية هي نتاج حلقة صغيرة من أنصارها. ومع أن صوت هؤلاء الأنصار مرتفع، وكثيراً ما يبرز في المنشورات المطبوعة ووسائل الإعلام الإلكترونية، إلاّ إنهم يعكسون آراء نخب ذات نفوذ في المجتمع الإسرائيلي.

ويجدر أن نتذكر في هذا السياق أن الصهيونية، كحركة قومية ديمقراطية، تطورت على خلفية، وتحت رعاية الفلسفة القومية الديمقراطية في أوروبا الغربية إلى:

[1]- سعودي احمد، **الصهيونية العالمية بين المظلومية الزائفة والجرم الاكيد**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 03 – العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مارس 2021 ، ص130

[2]- قادة دين، **التطور التاريخي للصهيونية من معتقد ديني إلى مشروع سياسي عصور الجديدة**، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة أيو القاسم سعد الله، الجزائر 2، 2018.

الفرع الأول: الصهيونية المسيحية

نشأت الصهيونية المسيحية في بريطانيا، في عام 1588 دعا رجل دين اسمه بريتمان لإعادة اليهود إلى الأراضي المقدسة تحقيقا لنبوءات الكتاب المقدس.

في عام 1615 طالب البرلماني السيري هنري فينش حكومة بلاده بدعم اليهود ليرجعوا لأرض الموعد قائلا: "ليس اليهود قلة مبعثرة، بل أنهم أمة، وستعود أمة اليهود إلى وطنها وستعمر كل زوايا الأرض وسيعيش اليهود بسلام في وطنهم إلى الأبد"، وتعد من أخطر فرق الصهيونية حيث قامت مجموعة منهم منذ وقت بعيد بتذليل المسيحية لأهدافها، وذلك بالربط بين العهد القديم والعهد الجديد واحتواء الربوتستانتية وإخضاعها لمفاهيمها.

لذا يطلق هذا الاسم على جماعة من المسيحيين الذين ينحدر أصلهم من الكنائس الربوتستانتية الأصولية والتي تؤمن في عقيدتها بأن المجيء الثاني للمسيح إلى الأرض مرتبط بقيام دولة إسرائيل عام 1948، وهذا ضرورة حتمية لأنها تُتم نبوءات الكتاب المقدس بعهديه القدمي والجديد، لذا يعتقد أعضاء الصهيونية المسيحية أنه من واجبهم الدفاع عن الشعب اليهودي بشكل عام وعن الدولة العبرية بشكل خاص، وهم يشكلون جزءًا كبيرا من اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعارضون أي نقد أو معارضة لإسرائيل.

وقد حملت الصهيونية التلمودية على المسيحية، وحاولت التشكيك فيها بهدف احتوائها والسيطرة عليها من ناحية أخرى، ولقد كان هدف الصهيونية التحرر من القوانين التي فرضتها المسيحية على المجتمع اليهودي داخل المجتمع المسيحي.

وكانت الثورة الفرنسية والثورات الأوربية المختلفة عاملا على إحلال القومية الوطنية حمل الدين، وبذلك انهارت هذه القيود، وتمكن اليهود في المجتمع الغربي كله من الانطلاق والعمل في مختلف المجالات واستطاعوا السيطرة على الأحزاب السياسية، وتوجيهها الوجهة التي تمكنهم من قيادة الأمم والدول[1].

[1]- خالد شاهين، **الاستراتيجيات الصهيونية تجاه المسجد الأقصى المبارك**، مجلة دراسات بيت المقدس ، جامعة ماردين أرتقلو، ماردين- تركيا، 2021 .

أ موقف الكنيسة الإنجليزية:

رفضت الكنيسة الإنجيلية في الولايات المتحدة الصهيونية المسيحية، وأوكلت تحويل الرفض لأساليب عملية إلى المجلس الوطني لكنائس المسيح الذي يضم 34 طائفة يمثلون حوالي 40 مليون عضو.

بنى هذا المجلس إستراتيجيته للتعامل مع الصهيونية المسيحية على استقطاب الإنجيليين الليبراليين الذين يرفضون التفسير الحرفي للكتاب المقدس ويرفضون الصهيونية اللاهوتية في الكنيسة، واستطاع المجلس التواصل مع عدد كبير منهم عبر مجلاته "القرن المسيحي" و"المسيحية والأزمات" و"القيمون" و"المصلح". ولم يغفل هذا المجلس أهمية تنسيق مواقفه الرافضة للصهيونية المسيحية مع كنائس أخرى تتشابه معه في هذا الأمر ولو بنسب ودرجات مختلفة مثل الكنيسة المشيخية والكنيسة المنهجية والمعمدانية والأسقفية.

ب موقف الكنيسة الكاثوليكية:

لم تكن الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة بعيدة عن جبهات الرفض المتنامية ضد الصهيونية المسيحية، بل إنها سارعت وأعلنت موقفها الرافض منذ أكثر من 100 عام، ففي ماي 1897 لاحظت هذه الكنيسة أن التيار المقصود يهدف في النهاية إلى السيطرة على فلسطين بمسوغات دينية مسيحية، فأصدرت بيانا قالت فيه: "إن إعادة بناء القدس لتصبح مركزا لدولة إسرائيلية يعاد تكوينها يتناقض مع نبوءات المسيح نفسه الذي أخبرنا أن القدس سوف تدوسها العامة حتى نهاية زمن العامة أي حتى نهاية الزمن".

ولم يختلف موقف الفاتيكان في روما عن موقف الكنيسة الكاثوليكية داخل الولايات المتحدة، فكما رفض أفكار الصهيونية المسيحية، ورفض كذلك مساعيهم السياسية وتحالفاتهم مع الصهيونية اليهودية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبرر رفضه بأسباب عدة منها أن دعاوى الصهيونية المسيحية مخالفة للكتاب المقدس ولروح المسيحية وأنها ستلحق ضررا بالمسيحيين الشرقيين خاصة إذا نجحوا في إقامة دولة في فلسطين.

وفي العام 1917 قال البابا بنديكت الـ15 معلقا على وعد بلفور "لا لسيادة اليهود على الأرض المقدسة"[1]، وفي 15 ماي 1922 وجه الفاتيكان مذكرة رسمية لعصبة الأمم تنتقد إقامة

[1] – **محمد عبد العاطي**، الكنائس المعارضة للصهيونية المسيحية، متاحة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 26-12-2006.

وطن قومي لليهود في فلسطين، وقال:"إن الحبر الأعظم لا يمكن أن يوافق على منح اليهود امتيازات على غيرهم من السكان"، ولم يختلف الموقف كثيرا بالنسبة للبابا بيوس الـ12 الذي خلف بنديكت الـ15.

واستمر هذا الرفض حتى قيام دولة إسرائيل عام1948، بعدها حدث تغير لاهوتي في موقف الكنيسة الكاثوليكية بعد أن استطاع الإسرائيليون/اليهود أن يقنعوا كبار رجال الدين في الكنيسة الكاثولكية أن وجودهم في الشرق الأوسط مهم لمحاربة الشيوعية "الإلحادية" ووقف امتدادها، وازداد هذا الموقف تماسكا في ولاية جون كيندي أول رئيس أميركي كاثوليكي يدخل البيت الأبيض، وكان بصحبته الأسقف كاشنغ الذي كان مشبعا بالعداء للشيوعية ووجد أن إسرائيل/اليهود وليس الإسلام هو الحليف الطبيعي للولايات المتحدة ضد الشيوعية.

بعد هذا الاختراق الكنيسي كثرت المنظمات الكاثولكية المطالبة بتغيير مواقف الفاتيكان اللاهوتية من مبدأ قيام دولة يهودية ومبدأ عودة اليهود إلى فلسطين، وقامت كذلك جنبا إلى جنب منظمات كاثوليكية أخرى لا ترفض قيام دولة يهودية ولكنها تدعو أن يكون ذلك مصاحبا لمنح الفسطينيين حقوقهم.

ج موقف الكنيسة الأرثوذكسية

بنت الكنيسة الأرثوذكسية في الولايات المتحدة معارضتها للصهيونية المسيحية على منطلقات عقائدية، حيث اعتبرت أن هذا التيار يصر على زرع رؤية لاهوتية غريبة عن المسيحية وأن أهدافها سياسية وليست دينية وهي في محصلتها الختامية تخدم مصالح دولة بعينها[1]

الفرع الثاني: الصهيونية السياسية

من الأهمية التمييز بين نمطين من الصهيونية لا يزالا قائمين، الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية، كانت الصهيونية السياسية بقيادة ثيودور هرتزل وماكس نورداو في روسيا[2]، يعتبر "هرتزل" أول من أخرج الفكر الاستراتيجي الصهيوني من الأمل والأفكار إلى عالم التطبيق والتنفيذ.

[1]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

[2]- محمد بلعيشة، مرجع سابق، ص206.

إن تأسيس دولة جديدة ليس بالأمر السخيف أو المستحيل ولتنفيذ هذه الاستراتيجية اقترح "هرتزل "منظمتين هما:

أ منظمة اليهود: مكلفة بخلق الإجراءات السياسية لإيجاد الدولة والتي سرعان ما تحولت إلى الحركة الصهيونية العالمية.

ب منظمة الشركة اليهودية: مكلفة بالتنفيذ الفعلي للإجراءات السياسية والتي تحولت بدورها إلى المنظمة اليهودية[1]

ومنه تأتي الصهيونية السياسية وصفها تعبيرا عن الحركة التي سعت إلى توحيد الجماعات اليهودية ودفعها إلى الهجرة إلى فلسطين عقب المقررات التي خرج بها المجتمعون في «مؤمتر بازل» في سويسرا، كما عرف هرتزل كيف يستغل الظروف الدولية، خصوصا السباق الاستعماري والصراع السياسي الدائر بين الدول الأوروبية الاستعمارية بشأن تفكيك إرث الامبراطورية العثمانية، وذلك عن طريق جعل المسألة اليهودية ذات طابع دولي، فحاول التقرب من الدول الأوروبية المختلفة ذات المصالح السياسية الدولية مثل: بريطانيا – ألمانيا – روسيا وغيرها. ورغم أنه هو شخصيا لم ينجح في تحقيق اعتراف دولي أو اعتراف من قبل دولة عظمى بشأن المسألة اليهودية إلا أن الأمر تحقق في اصدار تصريح بلفور العام 1917 وهو اعتراف بريطاني، ثم أعقبه اعتراف من عصبة الأمم بواسطة إصدار صك الإنتداب العام 1922، والذي يُقر بكل ما ورد في تصريح بلفور، لهذا فإن الخطوات السياسية التي أعلن عنها هرتزل والتي قام بتنفيذها هو ومن خلفه هي ذاتها الصهيونية السياسية[2]

الفرع الثالث: الصهيونية العملية أو الاشتراكية الصهيونية

أسس الصهيونية العملية موشيه ليب ليلينبلوم وشارك معه وليون بينسكر وكانت منظمة هوفيفي زيون هي التي قامت بالصياغة لها، وتبنى استراتيجيتهم على نهج الحاجة الماسة من الناحية العملية إلى الهجرة اليهودية لفلسطين، في أقرب وقت ممكن لاستيطان أرض فلسطين، حتى لو لم يتم الحصول على ميثاق قانوني على الأرض.

[1]– محمد الهاشم البطاط، **الصهيونية السياسية والحداثة الغربية – محاولة لترشيح العلاقة**، مركز براثا للبحوث والدراسات، بيروت – بغداد، 2024.

[2]– عباس محمود العقاد، **الصهيونية العالمية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013 .

لعب الصهاينة العماليون دورًا رائدًا في حرب 1948 وكان الصهاينة العماليون هم المسيطرون على قيادة الجيش الإسرائيلي لعقود بعد تشكيل دولة "إسرائيل" في عام 1948.

ومن بين المنظرين الرئيسيين في الحركة الصهيونية العمالية موسى هيس، حنمان سريكنين، بير بوروشوفو وآرون ديفيد جوردون ومن بين الشخصيات البارزة في الحركة دافيد بن غوريون، جولدا مئيرو، وبيرل كاتسنلسون.

الفرع الرابع: الصهيونية الاصطناعية

قامت استراتيجية الصهيونية الاصطناعية على أساس الجمع بين النهجين السابقين، وكانت الصهيونية الاصطناعية بقيادة حاييم وايزمان، وليو موتسكين، وناحوم سوكولو.

الفرع الخامس: الصهيونية التعديلية

ظهرت في البداية الصهيونية التعديلية بقيادة زئيف جابوتنسكي، ولاحقًا من قبل خليفته مناحيم بيغن (رئيس وزراء إسرائيل لاحقًا)، وكانت استراتيجيتهم ترتكز على إقامة الدولة اليهودية والتأكيد على العناصر الرومانسية للهوية اليهودية، والتراث التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل باعتباره المكون الأساس للفكر القومي الصهيوني، كما كانت تعارض أي فكرة أو محاولة لاحتواء الكفاح الفلسطيني، وساهمت في دعم العمل العسكري الصارم ضد المنظمات الفلسطينية التي هاجمت المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل، وبسبب هذا الموقف انشق فصيل من القيادة التعديلية عن تلك الحركة من أجل إنشاء الإرغون تحت الأرض، يصنف هذا التيار أيضًا على أنه مؤيد لإسرائيل الكبرى، وساهمت في دعم الليبرالية وخاصة الليبرالية الاقتصادية.

الفرع السادس: الصهيونية الثقافية

كانت استراتيجية الصهيونية الثقافية قائمة على فكرة أن تحقيق النهضة الوطنية للشعب اليهودي يجب أن تتحقق من خلال إنشاء مركز ثقافي في أرض إسرائيل ومركز تعليمي ليهود الشتات، حيث يشكل هذا حصنًا ضد خطر الاستيعاب الذي يهدد وجود الشعب اليهودي، وكان قائد هذه الفكرة (آحاد هعام، آشر تسفي هيرش جينسبيرج[1]).

[1]- خالد شاهين، **مرجع سابق**، ص 441 – 443.

الفرع السابع: الصهيونية الثورية

تم تأسيس الصهيونية الثورية على يد أبراهام شتيرن وإسرائيل إلداد ويوري تسفي غرينبرغ، أصبحت منظمة معروفة على نطاق واسع باسم عصابة شتيرن وتعد من أكثر الميليشيات الصهيونية شراسة وشهرة، وكان ابراهم شتيرن يفضل التحالف مع ألمانيا النازية بدلاً من بريطانيا حيث كانت استراتيجية الصهيونية الثورية تقوم على الصراع الثوري من أجل جمع اليهود من الشتات وإحياء اللغة العبرية باعتبارها لغة عامية منطوقة وإعادة تأسيس مملكة يهودية في أرض إسرائيل بوصفهم أعضاء في ليحي (منظمة عسكرية صهيونية أسسها البولندي أبراهام شتيرن الشهير بالاسم السري "يائير"، حيث عرفت الساحة الفلسطينية نشأة العديد من المنظمات الصهيونية القتالية) .

خلال أربعينيات القرن العشرين، انخرط العديد من أتباع الصهيونية الثورية في حرب العصابات ضد الإدارة البريطانية في محاولة لإنهاء الانتداب البريطاني لفلسطين وتمهيد الطريق للاستقلال السياسي اليهودي بعد إقامة دولة إسرائيل، زعمت الشخصيات البارزة في هذا التيار أن إنشاء دولة إسرائيل لم يكن أبدًا هدفًا للصهيونية، بل أداة لاستخدامها في تحقيق هدف الصهيونية الذي أطلقوا عليه بالعبرية اسم ملكوت يسرائيل(مملكةإسرائيل)، غالبًا ما يتم تضمين الصهاينة الثوريين عن طريق الخطأ ضمن الصهاينة التعديليين لكنهم يختلفون ايديولوجيًا في عدة مجالات في حين كان التعديليون في معظمهم من القوميين العلمانيين الذين كانوا يأملون في إقامة دولة يهودية، و مخطط أن تكون كومنولث داخل الإمبراطورية البريطانية، دافع الصهاينة الثوريون عن شكل من أشكال المسيانية القومية التي تطمح إلى مملكة يهودية شاسعة ذات هيكل يبنى في القدس، كما تتبنى الثورة الصهيونية عموما معادات الإمبريالية ووجهات النظر السياسية التي شملت كلا من اليمينية واليسارية القومية وكلا التوجهين منتشر بين معتنقيها يصنف هذا التيار أيضا على أنه مؤيد لإسرائيل الكبرى[1].

[1]- خالد شاهين، **مرجع سابق**، ص 441 – 443.

الفرع الثامن: الصهيونية الدينية

الصهيونية الدينية هي حركة صهيونية دينية معارضة للتيار العلماني وتحولت الى حزب سياسي باسم (همزراحي) في العام 1902، واتخذ الحزب شعارا لها، وكان بقيادة يتسحاق يعقوب رينز، مؤسس الصهيونية الدينية مزراحي وإبراهيم إسحاق كوك.

أكدت الصهيونية الدينية أن الهوية اليهودية وإقامة دولة إسرائيل واجب ديني مستمد من التوراة على عكس بعض أجزاء المجتمع اليهودي غير العلماني الذي ادعى أن الخلاص لأرض إسرائيل لن يحدث إلا بعد مجيء المسيح الذي سيحقق هذا الطموح، أكدوا أن الأعمال البشرية لاسترداد الأرض ستجلب المسيح، شعارهم: "إن أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقا للتوراة"، اليوم يشار إليهم عادة باسم "القوميين الدينيين" أو "المستوطنين"، ويتم تصنيفهم أيضًا على أنهم مؤيدون لإسرائيل الكبرى.

الفرع التاسع: الصهيونية الإصلاحية

هي فرقة دينية يهودية حديثة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا، وانتشرت منها إلى بقية أنحاء العالم، وخصوصاً الولايات المتحدة، وتسعى الصهيونية الإصلاحية إلى جعل إسرائيل أساسية للحياة المقدسة والهوية اليهودية لليهود الإصلاحيين، وهي تعرف أيضاً باسم الصهيونية التقدمية أو الليبرالية، حيث تمثل ايديولوجية الذراع الصهيونية للفرع الإصلاحي أو التقدمي لليهودية، كما تعتبر المنظمة الصهيونية حركة الإصلاح الأمريكية، وبصفتها منظمة صهيونية، فهي تدافع عن الأنشطة التي تعزز إسرائيل كدولة يهودية تعددية وعادلة وديمقراطية[1].

المطلب الثالث : الفرق بين الصهيونية واليهودية

ما نعرفه اليوم جيدا أن هذه اللحظة كانت بداية المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي انتهى بدولة إسرائيل المقامة على أنقاض فلسطين، لكن ما لا يعرفه الكثيرون أيضا أن اللحظة نفسها هي التي دشَّنت حكاية الصراع اليهودي الداخلي بين اليهود المتدينين وبين الصهيونية قبل النكبة، وقبل الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وهذا ما سيتم التطرف إليه.

سميت اليهودية نسبة الي اليهود الذين تعددت تسميتهم فقيل في ذلك أقوال كثيرة منها:

[1]- خالد شاهين، **مرجع سابق**، ص 441 – 443.

أنهم ينتسبون الي يهوذا ابن يعقوب عليه السلام وقيل نسبة الى الهود وهو التوبة والرجوع قال تعالى {إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ}[1] أي رجعنا اليك وتبنا، وقيل يهودي من التهود وهو التقرب، ومن الهوادة بمعنى المودة، وتعتبر اليهودية من أقدم الديانات وكتابها التوراة ومصطلح اليهود أشمل من بني إسرائيل لأنه يطلق على الذين اعتنقوا الديانة سواء كانوا من بني إسرائيل أو غيرهم[2].

ولليهود 39 سفر معتمدا يطلق عليها العهد القديم، أما التلمود فهو مجموعة شروح للشرائع المنقولة شفاهة عن سيدنا موسى وانقسم اليهود إلى أكثر من فرقة اختلفت فيما بينها حول الأخذ بالعهد القديم أو التلمود.

الصهيونية هي اسم لحركة وايديولوجية تعبر عن رغبات وطموحات الشعب اليهودي في العصر الحديث وفي مقدمتها العودة إلى أرض إسرائيل وأول من استعمل هذا المصطلح هو المفكر والكاتب اليهودي نتان بيرنفويم 1864- 1937.

وأول مرة ذكر فيها اسم صهيون في الكتاب المقدس في سفر صموئيل الثاني 5-7 "وأخذ داود حصن صهيون" وسميت بعد ذلك مدينة داوود، وينسب إلى جبل صهيوني الواقع في جنوب غرب مدينة القدس القديمة ويمتد على طول الحي الأرميني ولا علاقة لتسمية الجبل بالحركة الصهيونية لأنها كلمة عربية الأصل تطلق على الجبل العالي والمشمس[3]، ويطلق اسم صهيون على جبل في ريف اللاذقية في سوريا وآخر في اليمن كناية عن العلو والمنعة واقتبست الحركة الصهيونية هذا الاسم لتربط نفسها بمدينة القدس، وقد أقر اسم الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل سويسرا عام 1897[4].

مما سبق يمكن القول أن العلاقات بين الصهيونية و اليهودية ليست موحدة حيث أن العديد من اليهود يتعاطفون مع القضية الصهيونية وآخرون يتعاملون معها بحذر أو معارضة وذلك لاعتبارات جيوسياسية.

أما اليهودية، فقد أدت آراء بعض المفكرين اليهود، الذين استندوا إلى روايات العهد القديم، إلى خلق فكرة وطن قومي لليهود، الجذور الأولى للفكرة الصهيونية، أي قبل أن يتبناها هرتزل،

---

[1]- سورة الأعراف الآية 156.

[2]- آية الهنداوي، **المجلة السياسية الدولية – تقارير بين اليهودية و الصهيونية في فهم جذور الصراع و تعقيداته**، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2024.

[3]- الجزيرة نت، 15.04.2024، https://2u.pw/iuRRU

[4]- إبراهيم الدبو، **الاسلام وقضايا العصر**، دار المأمون، عمان، الأردن، 2012، ص37

وتقوم أفكار هؤلاء على أن اليهود كل واحد مترابط، فهم شعب وتاريخ وأرض وحضارة وتمثيل للرب.ويعد الحاخام موشيه بن نحمان أول من أضفى سمة القدسية على أرض إسرائيل –فلسطين– وعدها مركز العالم، وهي المكان المناسب والوحيد لتأدية الوصايا الدينية التوراتية، والاستيطان فيها واجب ديني، وهذه الفريضة عند بن نحمان تعادل كل فرائض التوراة مجتمعة[1].

واليهودية هي دين وهوية ثقافية تسبق الصهيونية في حين أن هذه الأخيرة هي حركة سياسية وقومية ظهرت في أواخر القرن19 بهدف إنشاء وطن قومي لليهود ، وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة باليهودي النمساوي ثيودور هوتزل الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث والمعاصر الذي تقوم على آراءه الحركة الصهيونية.

المبحث الثاني: خلفيات التطبيع وأنواعه

يشكل التطبيع مع إسرائيل إشكالية سياسية وقانونية تثير جدلاً واسعاً في الأوساط العربية، حيث يتجاوز المفهوم مجرد العلاقات الدبلوماسية ليشمل القبول بالوجود الصهيوني كأمر واقع. وينطوي التطبيع على مستويات متدرجة تبدأ بالإعتراف وتصل إلى التعاون الاستراتيجي، مما يستوجب تحليلاً دقيقاً لأبعاده المختلفة. وتكمن أهمية هذا المبحث في كشف الحيثيات الخفية للتطبيع وارتباطها المباشر بالأمن القومي العربي.

المطلب الأول: جذور المفهوم

يعود مفهوم التطبيع إلى مراحل مبكرة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث بدأ كإستراتيجية صهيونية لفرض الاعتراف بالكيان المحتل.

تطور هذا المفهوم عبر محطات تاريخية مختلفة، ارتبطت بتغير موازين القوى الإقليمية والدولية. وتكمن أهمية تتبع جذوره في فهم آلياته الحالية وتأثيراته على الأمن القومي العربي، خاصة في ظل تعدد أشكاله ومسوغاته السياسية.

لغة:

في القاموس العربي الشامل ذكر التطبع بالشخص أي التخلق بطباعه.

[1]– عقل صلاح، رائد أبو بدوية، **توظيف الأيديولوجيا في إطار بناء الدولة الصهيونية**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 37 ، العدد01، 2023، ص43.

لم يخالف المنجد في اللغة والأدب والعلوم في ذلك، فجاء: طبعَ، طبعاً الشيء: صوره بصورة ما، وطبّع الدابة عند العامة أي أذهلا وراضاها، وتطبع بطباع أبيه: أي تخلق بأخلاقه.

قال ابن فارس: "الطاء والباء والعين أصل صحيح، وهو مثل على نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يختم عندها، يقال طبعت على الشيء طابعاً، ثم يقال على هذا طَبْعُ الإنسان وسجيَّتُه.

ومن ذلك طَبَعَ اللهُ على قَلْبِ الكافر، كأنه ختم عليه حتى لا يصل إليه هدىً ولا نُور، فلا يوفّق لخير.

ومن ذلك أيضاً طبع السَّيف والدِّرهم ، وذلك إذا ضربه حتى يكمّله والطَّابع الخاتم يُختَمُ به. والطَّابِع: الذي يَخْتِم.

ومن الباب قولُهم لملءِ المكيال طبع، والقياسُ واحدٌ، لأنه قد تكامل وخُتم، وتطبَّع النَّهر، إذا امتلأ، وهو ذلك المعنى.

وكذلك إذا حُمِّلت النَّاقة حِمْلَها الوافي الكامل، فهي مطبَّعة.

ومما شذّ عن هذا الأصل وقد يمكن أن يقارب بينهما، إلا أنّ ذلك على استكراه، قولهم للدَّنَس طَبَع، يقال رجلٌ طَبِعٌ. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استعيذوا بالله من طَمَعٍ يَهْدِي إِلَى طَبَعٍ[1].

ويقول ابن منظور في لسان العرب: (طبع) الطبع والطَّبيعةُ الخَلِيقةُ والسَّجِيَّةُ التي جُبِلَ عليها الإنسان. ويجمع طَبْعُ الإنسان طباعاً وهو ما طُبع عليه من طِباعِ الإنسان في مأكله ومَشْرَبِه وسُهولةِ أَخلاقِه وحُزونَتِها وعُسْرِها ويُسْرِها وشدّتِه ورَخَاوَتِه وبُخْلِه إلخ.

وطَبَعَه الله على الأَمرِ يَطْبَعُه طبعاً فَطَرَه وطبع اللهُ الخَلْقَ على الطبائع التي خلقها فأنشأهم عليها وهي خَلائِقُهم يَطْبَعُهم طبعاً خَلَقَهم. وفي الحديث كل الخِلال يُطْبَعُ عليها المؤْمِنُ إِلا الخيانة والكذب أي يخلق عليها. والطِّباعُ ما رُكِّبَ في الإنسان من جميع الأخلاق التي لا يكادُ يُزاولها من الخير والشر.

وطبع الله على قلبه ختم على المثل. ويقال طبع الله على قلوب الكافرين نعوذ بالله منه أَي خَتَمَ فَلا يَعِي وَغطَّى وَلَا يُوَفَّقُ لخير. الطبع بالسكون الختم وبالتحريك الدَّنَسُ وأَصله من الوَسَخ والدَّنَس يَغْشَيانِ السيف ثم استعير فيما يشبه ذلك من الأوزار والآثام وغيرهما من المقابح.

[1] – ابن فارس أحمد بن فارس :معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، 3 / 438 – 439، دار الفكر، 1979.

وفي حديث الدُّعاء اخْتِمهُ بِآمِينَ فَإِنَّ آمِينَ مِثْلُ الطابع على الصحيفة الطابع بالفتح الخاتم يريد أنه يَخْتِمُ عليها وتُرْفَعُ كما يفعل الإنسان بما يَعِزُّ عليه، وطبع الإناء والسِّقاء يَطْبَعُه طبعاً وطبَّعه تطبيعاً فتطبَّع مَلأَه وطِبْعُه مِلْؤُه والطَّبْعُ مَلْؤُكَ السِّقاءَ حتى لا مزيدَ فيه من شدّة مَلْئِه. وتَطَبَّعَ النهرُ بالماء فاض به من جوانبه قال الأَزهري ويجمع الطِّبْعُ بمعنى النهر على الطُّبوع سمعته من العرب وفي الحديث ألقى الشَّبكة فطبَّعها سَمَكاً أي مَلأَها وَالطِّبْعُ أَيضاً مَغِيضُ المِاءِ وكأنه ضِدَّ وجمع ذلك كله أطباعٌ وطِباعٌ وناقة مُطبَعةٌ ومُطبَّعَةٌ مُثْقَلَةٌ بِحِمْلها على المثل كالماء. قال الأزهري و المطبَّعُ الملآن. وتكون المطبعة الناقة التي مُلِئت لحما وشحما فتوثَّقَ خلقها و قِربة مطبّعة طعاماً مملوءة[1]

اصطلاحا:

مصطلح التطبيع يحمل معاني كثيرة متباينة ومتشابكة، حيث أصبح (التطبيع) متشاهبا في استعمالاته بالنسبة للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، هذه الدول تقوم بتنفيذ مشاريع تعاونية ومبادلات تجارية واقتصادية وسياسية وعسكرية فيما بينها.

كلمة التطبيع كمصطلح بدأ تداوله في قاموس الصراع العربي- الصهيوني منذ معاهدة السادات-بيغن والتي ليس لها معنى سوى في كونه تغيير صارخ عن الإصرار الإمبريالي / الصهيوني، وتطويع الأمة العربية[2].

ولكن علينا في البداية أن نحدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التطبيع، فالملاحظ من الناحية اللغوية خلو معاجم اللغة العربية مثل القاموس العربي الشامل والمنجد في اللغة والأدب والعلوم وغيرها من كلمة تطبيع بمفهومها السياسي والقواميس العربية القديمة كلمات مثل : الطبع-الطبيعة-التطبع-الانطباع إلخ، وكلها تأتي بمعنى « السجية التي جُبِل عليها الانسان »، « فتطبع بكذا أي تخلق به»، أما التطبيع كمفهوم سياسي فيرى محمد عابد الجابري على أنه « إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية » أي أن المفهوم ينصرف في استخدامه الواسع إلى « إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراعي، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية

[1] – ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، مادة طبع 8 / 232، ط 1.

[2] – إيمان بودراهم، صفاء بوحصان، **المعالجة الإعلامية للتطبيع العربي –الصهيوني عبر المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية –موقع الجزيرة نت نموذجا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، شعبة الإعلام والاتصال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022، ص47.

والثقافية سواء كان ذلك على المستويات الرسمية أو غير الرسمية، والتطبيع هنا يعني التحول من حالة غير طبيعية في الصراع والتصادم على حالة طبيعية وهي التعاون والسلام وحسن الجوار»[1]

أما حقيقة التطبيع مع اليهود: أنه يشمل كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين ويهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي والإسلامي بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه ومحو ذاكرته خاصة فيما يتعلق باليهود، وإعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما يفرضه اليهود ومآله: الاستسلام غير المشروط للأمر الواقع والإعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب للأرض كدولة ذات شرعية، وتحويل علاقات الصراع بينها وبين البلدان العربية والإسلامية إلى علاقات طبيعية وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع.

وبذلك يتضح أن المقصود بالتطبيع هو سلام دائم وليس عبارة مؤقتة ومسالمة يركن إليها المسلمون لضعفهم في زمن معين،كما يعتقد بعض من يقولون بجواز التطبيع باعتبار أنه صلح أو سلم جنح له العدو، ولا يخفى أن هناك فرقا شاسعا بين اتفاقيات التطبيع وبين أحكام الهدنة والصلح التي ذكرها العلماء، وأهون ما يمكن أن يقال عن هذه الاتفاقيات أنها صلح دائم مع عدو محتل لأرض المسلمين غاصب لمقدساتهم وهذا محرم باتفاق المسلمين، وقد قال جمع من علماء المسلمين أن الصلح الدائم مع اليهود لا يجوز شرعا لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه والإعتراف بحقيقة يده على ما اغتصبه وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه.

وقد أكدت الفتوى الصادرة من رابطة علماء فلسطين عدم جواز التطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني، موضحة أنه إذا استوطن أحد من الأعداء أرض المسلمين، فلا يجوز أن يقره على الاستيطان أحد من المسلمين، وأن التطبيع بمثابة إقرار من المسلم المطبع لعدوان العدو واحتلاله.

وجاء في فتوى الرابطة أن "الواجب الديني على كل مسلم نصرة إخوانه ومعاونتهم على إخراج الأعداء من أرضهم، وعدم التطبيع مع الأعداء أبدا، لأن التطبيع مع الغاصب خذلان لأصحاب الحقوق وضرر بالغ بهم ، فأين التعاون بين المسلمين على الأعداء إذا طبَّع المسلم مع عدو أخيه ومغتصب أرضه وقاتل بنيه .

[1]– سعودي أحمد، **التطبيع مع الكيان الصهيوني آلياته وطرق مواجهته**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عمار ثليجي –الأغواط ، 2022، ص321.

وأخطر ما في التطبيع الذي يراد إقراره هو أنه في حقيقته صورة من صور الولاء، الذي يمكن أن ينتهي إلى التولي، و الولاء و التولي لا يجوز إلا للمسلم[1].

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاء مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ}[2].

فالتطبيع كمفهوم سياسي حديث حصيلة التجارب والجهود البشرية منذ تشكلت أول ملامح مجتمع بشري حتى بروز واستقرار الدولة بالمعنى السيادي والقانوني الحديث، وبالضرورة فإن هذا المفهوم كسلوك مرَّ بأشكال ممارسة مختلفة تبعا لطبيعة المشكلة وعمقها وعدد الأفراد والقبائل المشتركة فيها.

فإن تسميته اختلفت تبعا لنوع السياق الاجتماعي، والإقتصادي، والتاريخي الذي مورس فيه كسلوك، لهذا فالتطبيع ينتمي بالفعل إلى لغة علم السياسة وكذلك للعلوم الإجتماعية على حد سواء، وفي القواميس مزدوجة اللغة (عربي/إنجليزي) جاء في قاموس المورد المعاني الآتية:

(Normal) طبيعي–سوي وعادي، وحادث بصورة طبيعية (Normally) والمتوسط–الحالة السوية، و(Normality) أو (Normaloze) يطّبع–يجعله طبيعيا.

أما كمفهوم سياسي فيندمج فيه البعدان اللغوي والإصطلاحي، يمكن النظر إلى ما يراه العربي محمد عابد الجابري بأن التطبيع هو إعادة الأمور إلى حالة طبيعية، فالحالة الطبيعية التي تهدف إليها عملية التطبيع هي في النهاية "اتفاق بين دول معترف بها شرعيا وفق مبادئ القانون الدولي، وهو ببساطة يعني العمل المبرمج والمخطط له بعناية بهدف إعادة العلاقات بين دولتين ذات سيادة إلى سابق عهدها قبل نشوب الحروب أو المقاطعة السياسية الطارئة على هذه العلاقات[3].

---

[1]– عادل الراجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا**، مكتبة نور، https://n9.cl/8388m ، ص1-2.

[2]– سوة الممتحنة، الآية 1.

[3] – بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد1، العدد2، الجزائر، 2022، ص71.

وعرَّف آخرون التطبيع بأنّه يشمل كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين ويهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي والإسلامي بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه ومحو ذاكرته بخاصة فيما يتعلق باليهود، وإعادة صياغتها بشكل يُرضي اليهود ومآله :الاستسلام غير المشروط للأمر الواقع والاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب للأرض كدولة ذات شرعيَّة، وتحويل علاقات الصراع بينها وبين البلدان العربية والإسلامية إلى علاقات طبيعية وتحويل آليات الصراع إلى آليات تطبيع.

أمَّا التطبيع الذي يسعى إليه العدو الصهيوني فهو دفع العرب نحو الإقرار والقبول باغتصاب فلسطين والاعتراف بالكيان العنصري العدواني كدولة طبيعية وعضو في منظمة دول المنطقة وإقامة علاقات طبيعية معه. ويقتضي ذلك التسليم بصحة العقيدة الصهيونية وتسويغ كل ترجماتها من غزو واحتلال ومجازر بشرية وتدمير وتهجير لأهل فلسطين[1].

إن جوهر التطبيع هو كسر حاجز العداء مع الكيان الصهيوني بهدف جعل الاستيطان في فلسطين أمرًا طبيعيًّا أو مقبولًا أو عادي. وينبغي الإشارة إلى إمكانية تطابق مفهوم التطبيع مع كل الموارد المشابهة، حين يعمل على توجيه الناس والمجتمعات والدول للتطبيع مع الآخر الظالم، وإن كان ظلمه واضحا للعيان مقابل مكاسب سياسية أو اقتصادية للأنظمة.

المطلب الثاني: أنواع و أنماط التطبيع

يظهر التطبيع العربي الإسرائيلي بأشكال متعددة تتراوح بين العلاقات السياسية الرسمية والتعاون الأمني والاقتصادي والثقافي. وتختلف درجة خطورة هذه الأنماط حسب طبيعتها ومدى تأثيرها على المصلحة العربية المشتركة. ويستلزم فهم هذه التصنيفات تحليلا دقيقا لآلياتها ومخاطرها، خاصة في ظل ارتباطها المباشر بتهديد الأمن القومي العربي وتقويض القضية الفلسطينية.

تنقسم درجات العداء ومستويات السلوك اتجاه الكيان الصهيوني وجودا ونشاطا إلى أنماط وأنواع:

الفرع الأول: نمط مقاومة التطبيع ومقاطعة الكيان الصهيوني (مستوى التطبيع يساوي صفر)

[1] – سعيد يقين داود، **التطبيع بين المفهوم و الممارسة–دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2002.

يكون التطبيع بمستوى الصفر إذا كانت نظرة الفرد إلى الكيان الصهيوني وللأفراد الصهاينة على أنهم عدو خطير على البلاد والأمة والمقدَّسات والقيم، فلا يُقبل من العدو أي شيء ويُشعر اتجاه أي فرد أو مؤسسة للعدو بنوع من العار والاشمئزاز، ويشعر برد الفعل والكراهية والرغبة بالمواجهة والتعبير عن الغضب لو توفرت الظروف والفرص.

الفرع الثاني: التطبيع الكامل

ويكون التطبيع على العكس بمستوى كامل إذا كانت نظرة الفرد أو الجماعة للكيان الصهيوني على أنها دولة طبيعية عادية أو ديمقراطية أو غير معادية بالحد الأدنى، فلا حرج من التعامل معها بشتى الطرق.

الفرع الثالث: التطبيع الرسمي

يكون الأداء التطبيعي رسمي إذا كانت النظرة للكيان الصهيوني حكوميا وشعبيا على أنها دولة احتلال وعدوان وعنصرية، لكنها أصبحت بنظر الحكومات والأنظمة موجودة وأمرا واقعا مفروضا، كما تبادر الحكومات لدوافع عديدة، إلى بناء وإقامة علاقات دبلوماسية واتفاقات أمنية، وأيضا تبادلات اقتصادية، وهذا هو تطبيع الحكومات والأنظمة والدول أو التطبيع الرسمي، رغم أن الشعب يبقى مقاوما للتطبيع مثل مصر والأردن[1].

الفرع الرابع: التطبيع الشعبي

هو انخراط الشعب في التطبيع إلى جانب الدولة (لا يعتبر الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال مُطبِّعًا بالضرورة لأنه واقع تحت ضغط وإكراه الاحتلال).

الفرع الخامس: التطبيع النخبوي

وهو انخراط فئات ونخب فنيّة وثقافية وأكاديمية في التطبيع تحت ذرائع فنية وثقافية، وهو في جوهره عمالة وتواطؤ، مثل انخراط بعض الفنانين اللبنانيين في التطبيع كحالة المخرج زياد الدويري الذي زار الأراضي المحتلة وأقام أشهرا طويلة في ظل الاحتلال الصهيوني.

الفرع السادس: التطبيع التكتيكي السياسي (التطبيع المكبوت)

[1] – مركز الحرب الناعمة، **ثقافة التطبيع والحرب الناعمة**، دار المعارف الاسلامية والثقافيّة، المعمورة، بيروت، لبنان، ط1، 2021 .

هو التطبيع المبني على نظرة تكتيكية وتقاطع مصالح مع العدو على أساس أن الكيان الصهيوني في هذه المرحلة غير عدو، ولا يُشكل خطرا مباشرا على المصالح، وأن هناك عدوا أخطرا مثل إيران وسوريا وحزب الله ومحور المقاومة، كما يسمى التطبيع التكتيكي بالتطبيع المكبوت السري، وهو تطبيع الفئات الخائفة التي تعيش في أوساطنا اللبنانية، لكنها تكتم نظرة الصداقة للعدو خشية من ردات الفعل واتهامها بالعمالة.

الفرع السابع: التطبيع كثمن لبقاء الأنظمة (صفقة القرن)

هو تطبيع المضطر لدفع الثمن، بناءً على رغبة صهيونية أميركية بضرورة إعلان العلاقات والتطبيع العلني وليس السري في إطار صفقة القرن (نموذج ورشة البحرين)، ويدخل فيه نمط التطبيع الشعبي المفروض حكوميا، والمروّج بعناوين مُضلَّلة لأجل دعم شرعيّة ومصالح الحكومات الخليجية، وهو ليس وليد حاجة أو مطلب للشعوب المنخرطة فيه، مثل التطبيع السعودي والإماراتي والبحريني، هذه الدول لم تكن بحاجة إلى هذا التطبيع تاريخيا واقتصاديا وسياسيا، كان تطبيعها استخباريا، عبارة عن علاقات سرية بين الأنظمة الخليجية وبين الصهاينة.

إلا أن العداء الهستيري لإيران ومحور المقاومة رفع منسوب النظرة التطبيعية من الدرجة التكتيكية إلى مستوى التحالف «إسرائيل » الاستراتيجي، هذا النوع من التطبيع هو الثمن الذي طلبته مقابل التحالف على صفقة القرن، إن كان هذا التطبيع لا يزال قلقا في الأوساط الخليجية، إلا أنه ينتقل من الدرجة السرية إلى العلنية، تحت حجة العلاقات التجارية مع اليهود ومنتديات حوار الأديان، والمنتديات والمؤتمرات الأمنية الدولية (ميونيخ) ولقاءات مراكز الدراسات[1].

الفرع الثامن: التطبيع الليبرالي غير الايديولوجي

هو التيار الذي لا يُمانع من التعايش مع الكيان الصهيوني، بخاصة في المراحل والفترات التي تشهد مواجهات عسكرية ومستويات عدائية مرتفعة مع الكيان الصهيوني، وهو يأتي نتيجة عدم الإيمان بمبدأ مقاومة التطبيع أصلا.

هؤلاء لا تعنيهم فلسطين، ولا ما حصل تاريخيا من مواجهات، ولا يؤمنون بالصراع الايديولوجي مع الكيان الصهيوني، وهم يقبلون التطبيع بشكلٍ غير مباشر، ويُعبِّرون عن موقفهم عن طريق سلوك عدم الاهتمام بإدانة الشخصية أو الجهة المطبِّعة مع العدو، لعدم الشعور بالغلط

[1] – مركز الحرب الناعمة، مرجع سابق

أو العار، وتنعكس بقبولهم أعمال الشخصية الفنية التطبيعية تحت ذريعة تعدُّد الجنسيات (يحمل الجنسية اللبنانية أو العربية أو الأوروبية) وغير ذلك، مثل: قبول الكثير من النسيج اللبناني، من غير مجتمع المقاومة بالفنان والمخرج السينمائي التطبيعي اللبناني زياد الدويري صاحب فيلم (القضية 23)، حيث قال هؤلاء إنه فنان حر ومبدع ولا ضير من زيارته الكيان الصهيوني ويحمل أكثر من جنسية وغير ذلك.

الفرع التاسع: التطبيع الشعوري النفسي (تطبيع العقل الباطني)

هو تطبيع سطحي أو نوع من التطبيع المجازي المعنوي غير السلوكي، يحصل على مستوى الوعي أو النفس أو الشعور إذا كان الفرد أو الجماعة ينظرون إلى الكيان الصهيوني على أنه دولة معادية وخطيرة- لكنه مع الأسف – متفوق علميا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا حتى أخلاقيا وقانونيا.

أنموذج: ما يحصل أحيانا عندما يقول أحدنا أن الصهاينة لديهم قضاء مستقل ويحاسبون قادتهم أو أن لديهم أهم مراكز الدراسات، أو إذا شعر أن العدو الصهيوني أقل همجية ووحشية من داعش في القتل وأنماط التعذيب، أو إذا قبل الدخول إلى مواقع الإنترنت الصهيونية وأُعجِب بها، أو إذا تفاعل بشكل متسامح ولو على سبيل السخرية من الناطق باسم الجيش الصهيوني أفيخاي أدرعي على منصات التواصل من دون الشعور بشيء من « إسرائيل » الاجتماعي أو إذا استخدم كلمة الغلط أو الكراهية.

الفرع العاشر: التطبيع الأكاديمي

مثل اعتماد الدراسات والأبحاث المنشورة من قِبل جامعات صهيونية في الأبحاث الأكاديمية وهو ما حصل في الجامعة الأميركية في بيروت مع عددٍ من الطلاب والباحثين[1].

الفرع الحادي عشر: التطبيع الإعلامي

هو مثل القبول باستضافة شخصيات صهيونية على الشاشات العربية كتطبيع قنوات الجزيرة والعربية وسكاي نيوز وغيرها، أو القبول بتحرك وتواصل مراسل القنوات مع المؤسسات والأجهزة الصهيونية داخل الأراضي المحتلة مثل مراسلي بعض القنوات اللبنانية[2].

[1] – مركز الحرب الناعمة، مرجع سابق

[2] – مركز الحرب الناعمة، مرجع سابق

المطلب الثالث: الفرق بين اتفاقيات التطبيع ومعاهدات السلام

ليست المشكلة في البحث عن طرق لإحلال السلام، فالسلام بتعريفه المنطقي يجب أن يكون بين دول متكافئة بالقوة، أما أن يحدث بين دولة غازية وأخرى مغتصَبة فذلك لا يمكن وصفه إلا بالخنوع، المشكلة الحقيقية تكمن في أن السلام لا يمكن أن ينمو فوق التطبيع. ويبرز هذا التمييز في طبيعة الالتزامات والضمانات المتبادلة، مما يجعل للتطبيع تداعيات أعمق على الأمن القومي العربي.

1. الاتفاقيات والعهود في العصور القديمة:

تميزت الدولة العربية الاسلامية في العصر الأموي بسياستها العربية واعتمادها على القبائل العربية في كل مرافق الدولة العربية الاسلامية. شهدت الدولة العربية في عصر بني أمية الكثير من الاضطرابات والمشاكل الداخلية، والتي تمكنت من إخمادها. كان هدف سياسة الخلفاء الأمويين هي تثبيت دعائم الدولة العربية في الداخل، فضلاً عن العمل على تحصين حدودها مع الدول الخارجية وصد الهجمات التي قد تتعرض اليها.

اتخذ معاوية بن أبي سفيان دمشق عاصمة الدولة العربية الاسلامية، هذا ما جعل حدود الدولة الأموية قريبة من حدود الروم البيزنطيين، الذين هم مصدر تهديد مستمر للدولة العربية، ومن كل هذا اتيحت فرصة ملائمة لخلفاء بني أمية للتصدي والمواجهة لتهديدات الروم البيزنطيين، وعليه فقد عقد الخلفاء الأمويون الاتفاقيات والمعاهدات مع الاطراف المعارضة لسياستهم في الداخل من تقوية مركز الدولة العربية مع فرض سلطتها وهيمنتها عن ترسيخ قواعد الحكم الاسلامي في الجزيرة، وفي الوقت نفسه اجرت المفاوضات مع الأطراف الأخرى في الخارج التي أدت في النهاية إلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات بينهما وبين تلك الأطراف. هذه الإتفاقيات والمعاهدات في العصر الأموي، عالجت الجوانب السياسية والإقتصادية أكثر مما كانت عليه في عصر الرسالة والخلفاء الراشدين[1].

[1] – صالح حسن الشمري، **الاتفاقيات والمعاهدات وعهود الصلح في العصر الأموي وأثرها في استقرار الدولة**، noor-book.com/c0zijk

2. معاهدات السلام:

ما يميز معاهدات السلام هو دورها الهام والهدف الأساسي من إبرامها، ألا وهو إنهاء حالة الحرب وإعادة السلام، ومن هنا تبرز الأهمية البالغة التي أصبحت تحتلها معاهدات السلام في النظام القانوني الدولي والوظيفة التي تؤديها في العلاقات الدولية.

في ضوء هذا المفهوم يدور المعنى الاصطلاحي لتعريف الفقهاء لمعاهدة السلام حول هذه الغاية، فيقرر البعض أن معاهدة السلام هي الوسيلة التقليدية أو العادية لإنهاء الحرب بين الأطراف المتحاربة، بينما يذهب البعض الآخر إلى أنها النهاية الطبيعية أو العادية للحرب كما أن هناك من يرى أن معاهدات السلام عبارة عن اتفاقات تعلن بواسطتها الدول المتحاربة انتهاء القتال بشكل رسمي وتحدد شروط عودة العلاقات السلمية بينهم[1].

أما التطبيع مع العدو الصهيوني فيعني : كلُّ اتفاق رسمي أو غير رسمي، أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين. أما مفهوم التطبيع الحالي مع العدو الصهيوني فيعني الانتقال في العلاقات بين الطرفين المتنازعين من مرحلة العداء إلى مرحلة طبيعية، وتنتفي فيها حالة التناقض أو الحرب وتقوم على أساس المصالح المتبادلة وحسن الجوار والتعاون في الميادين والمجالات كافة، وجوهر التطبيع مع العدو الصهيوني هو إحداث تغيير على الجانب العربي والإسلامي، على أن يبدأ هذا التغيير بالتسليم بوجود "إسرائيل كدولة يهودية في المنطقة، ويمتد إلى تقييد قدرات العالم العربي العسكرية وتغيير معتقداته السياسية، وإعادة صياغة شبكة علاقاته، إضافة إلى تحقيق مطالب أمنية وإقليمية، وصولاً إلى تغيير المواقف تجاه هذا الكيان بصورة جذرية كالإقرار بوجوده وأحقيته في الأرض، والهوية اليهودية وغير ذلك.

وبقدر ما يبدو التطبيع في ذاته هدفاً من أهداف الاستراتيجية الصهيونية لتحقيق أهداف العدو في المنطقة فإنه أيضاً يعد أداة من أدواتها في العمل، ويتكامل مع أدوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية، فالتطبيع يفتح الباب على مصراعيه للعدو، ويجعله يحقق أهدافه من خلال فك العزلة عنه وانخراطه في المنطقة العربية والإسلامية[2]، وعندما شرح اسرائيليون الأمر قالوا إنهم يفهمون السلام على أنه علاقة تحتوي على ثلاثة عناصر على الأقل، أولها أن تتضمن حوارا بين الأطراف الذين كانوا متشابكين قبل ذلك في نزاع، والثاني أن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى

[1]- محسن علي جاد، **معاهدات السلام في القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 1987.

[2]- محسن محمد صالح و آخرون، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، بيروت، لبنان، 2022.

حلول مشتركة، والثالث أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقا ونماذج جديدة من التعاون.

وهنا لنا أن نفهم فلسفة التطبيع والسلام من وجهة نظر إسرائيلية برغماتية فيقولون «وهكذا فعندما يقول العرب لا تجارة مع إسرائيل ولا اتصالات ولا مواصلات ولا حدود مفتوحة مع إسرائيل فمنعى ذلك أنه يقولون إن السلام في رأيهم لا يعني وجود صلة إنسانية بينهم وبين إسرائيل، أي أنه لا علاقة ومن ثم فإنه لا حلول مشتركة وعليه فما يقترحه العرب هو شيء ليس له معنى السلام ولا طبيعة السلام»[1]، في السلام والتطبيع تلتقي المصالح الغربية عند التطبيع العربي – الإسرائيلي مع المصلحة الإسرائيلية العليا مع هذا التطبيع، فقد استلهم جورج بوش الأفكار الإسرائيلية في كلمته أمام مؤتمر مدريد عام 1991، والتي تتجاوز الاتفاقات التعاقدية بين أطراف النزاع وإنهاء العداء، إلى التعاون الاقتصادي والتجاري والتبادل الثقافي، "أن هدف الولايات المتحدة ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وإنما تمتد لتحقيق سلام حقيقي يتضمن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي بدلاً من أن توجه فيه جهود المنطقة للتسليح كما يحدث الآن"[2]، وكانت الولايات المتحدة قد أكدت على هذا المضمون في خطابها المسمى (كتاب التطمينات) لإسرائيل التي سبقت الدعوة لمؤتمر مدريد، جاء في ذلك الخطاب:

"أن الولايات المتحدة تؤمن بأن المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع يجب أن تفضي إلى عقد اتفاقات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب"[3]

3. الفرق بين اتفاقيات التطبيع ومعاهدات السلام:

لكن في إطار التطبيع مع الطرف الإسرائيلي يجب التفرقة ما بين اتفاقيات التطبيع للعلاقات في مختلف المجالات ومعاهدات السلام التي تهدف فقط لحل صراع أو أزمة معينة بشكل سلمي، حيث أن هناك العديد من الدراسات التي تعتبر أن مصر والأردن من الدول المطبعة مع إسرائيل، ولكن بالنسبة لحالة مصر نجد أنها وقعت في عام 1979 معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي وقع عليها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، والتي كانت هدفها

[1]– سعودي أحمد، **التطبيع مع الكيان الصهيوني آلياته وطرق مواجهته**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2022، ص323.

[2]– صلاح عابدين، **حرب السلام**، دار الحرية، القاهرة، 1997، ص 52.

[3]– خطاب التطمينات الأمريكية لإسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، العدد92 ،ص56.

وقف الحرب العربية الإسرائيلية الممتدة منذ عام 1948 وسحب القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء التي احتلتها إسرائيل عام 1967، في مقابل حرية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، أي كان الهدف الأساسي هو تسوية حروب، وفي حالة الأردن عام 1994 وقعت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تحت مسمى معاهدة وادي عربة، ووقع عليها كلا من رئيس الوزراء إسحاق رابين وعبد السلام المجالي، وذلك بهدف إنهاء عصر الحروب الأردنية الإسرائيلية، وبالتالي يمكن القول إن الدول المطبعة للعلاقات مع إسرائيل هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، والدول الموقعة على معاهدات سلام هم مصر والأردن لإنهاء حالة الحرب، وهناك دول تسعى لتوطيد علاقاتها والتمهيد للتطبيع مع إسرائيل[1].

يكمن الفرق بين اتفاقيات التطبيع وقيام العلاقات ومعاهدات السلام في الأهداف والمحتوى والإطار الزمني.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي وأهدافه وعناصره

إن الحديث عن أمن قومي عربي يضعنا أمام مفترق صعب يجب فيه التمييز بين مستويين من الأمن، الأول يفرضه واقع التجزئة وهو الأمن القومي لكل قُطر من أقطار التجزئة على حدة، والثاني تفرضه حقائق التاريخ وعوامل الجغرافيا وهو الأمن القومي العربي الشامل، مما يستدعي تحليلا عميقا لتداعياته على الوحدة العربية والسيادة الوطنية، ومدى تأثيره على مستقبل الصراع العربي الصهيوني.

المطلب الأول: القومية العربية وجذور الأمن القومي العربي

يعد مفهوم الأمن القومي العربي أحد تجليات النهوض القومي العربي الذي أخذ يتبلور فكريا وسياسيا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكانت الأفكار القومية بدأت تتسرب إلى مختلف مناطق الدولة العثمانية، ومن بينها المناطق العربية، و من أوروبا التي كانت تشهد في

[1]- مقابلة مع دكتور أحمد يوسف، استاذ العلوم السياسية في تخصص الصراع العربي الإسرائيلي، في مكتبه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بتاريخ 24 أفريل 2024، ماجد صدام، "**جيوبولتيك التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية**"، **المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، ع 39، 2022، ص104، متاح على: https://0810gkb9k-1106-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1332084

تلك الفترة ذروة صعود القوميات مع انطلاق ثورات 1848 وبدء مسيرة توحيد إيطاليا (1848-1871) وعلى نحو أكبر ألمانيا (1861-1871).

تعد إرهاصات نشوء حركة القومية العربية الحديثة توأمة انطلاقة حركة القومية التركية، وإن تأخر نشوء حركة القومية العربية عن حركة القومية التركية نسبيا في بروزها، إذ كانت في بعض الجوانب ردا على ما اشتملت عليه القومية التركية من عملية تتريك، ومركزة في مرحلة سيطرة جمعية الاتحاد والترقي (1909 - 1918) على الحكم في الدولة العثمانية، واستمدت كلتاهما من الأدبيات القومية الألمانية في تطور أفكارهما، فتأثرتا بالوحدة الألمانية وبأوتوفون بسمارك وحاولتا السير على خطاه في تحقيق الحلم القومي، وبسبب نزوع الفريقين إلى إقامة مشروع بناء أمة أساسه الثقافة واللغة والإثنية (العرق) اصطدم المشروعان وافترقا.

وكان للتداعيات التي تركتها هذه التطورات في المنطقة العربية دور بارز في تعميق الإحساس بقوة الرابطة القومية بين العرب، ومع تضافر عوامل عدة خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر أدت إلى ظهور مؤشرات الوعي القومي العربي. فإن ظهور التنظيمات المحلية ذات الطابع القومي في المدن والحواضر العربية، في المشرق العربي خصوصا، بقي أشد تلك الروافد بروزا وتأثيرا. وعلى الرغم من اختلاف غاياتها وأهدافها، فإن هذه التنظيمات عملت على تحقيق أهداف قومية عبر التركيز على نشر الثقافة العربية، والتمسك باللغة العربية[1].

خلال تلك الفترة، انتشرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الجمعيات السرية في الولايات العربية العثمانية ونشط الجيل الأول من المفكرين القوميين العرب في بلورة وعي قومي عربي يقوم على اللغة والثقافة خصوصا، في محاولة للضغط على العثمانيين للاعتراف بالعرب بوصفهم قومية متمايزة في إطار الدولة العثمانية، إلا أنها لم تصل إلى المطالبة بالاستقلال. وفي المقابل كانت سياسات حكومة الاتحاد والترقي التي رتبت انقلابا أطاحت السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909)، وأعادت العمل بالدستور العثماني، تتبنى هي الأخرى سياسات ذات نزعة قومية مركزية طورانية زادت من شعور العرب بالغربة والتهميش داخل الدولة العثمانية، ما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور نزعات استقلالية عربية لامركزية في إطار الدولة العثمانية بلغت ذروتها في انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913.

[1]- صالح أحمد العلي وآخرون، **تطور الفكر القومي العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 112-113.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، بلغت القطيعة بين العرب والأتراك ذروتها، حيث مال العرب إلى التحالف مع البريطانيين على أمل الحصول على مساعدتهم في تشكيل دولة قومية كبرى خاصة بهم تضم مناطق المشرق العربي في الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، لكن البريطانيين نكثوا عهودهم للعرب وحينما انفرط عقد الدولة العثمانية مع انتهاء هذه الحرب ظهرت على أنقاضها دول وكيانات رسمت حدودها إرادة المنتصرين في الحرب عبر اتفاقات ثنائية فرنسية بريطانية ثم مع إيطاليا، مثل اتفاقية سايكس بيكو 1916، وصولاً إلى توقيع معاهدة سيفر 10 أوت 1920، التي حطمتها المقاومة الكمالية في الأناضول، واستبدلت بمعاهدة لوزان 24 جويلية 1923 التي كرست استقلال تركيا وسيادتها وعينت حدودها منها الحدود بين دول المشرق العربي وتركيا، وتنازلت فيها الدولة العثمانية عن المناطق العربية، وتشارك الأروبيون السيطرة عليها فيما بينهم وحالوا دون قيام دولة (مملكة) عربية واحدة في آسيا العربية نادى بها أشراف الحجاز والتف حولهم جزء كبير من النخب العربية – العثمانية.

أما الأتراك فكانوا أوفر حظا، إذ أفشلوا محاولات الدول الأوروبية احتلال بلادهم وتقسيمها إلى مناطق نفوذ، وحطموا معاهدة سيفر التي ظلت حبرا على ورق، ونتج من ذلك تطابق كبير إن لم يكن كليا بين السكان في تركيا، ساهم في تحولها إلى دولة أمة مكتملة الملامح والصفات، بواسطة قومنة مجالها السيادي الجديد بصورة مستقلة عن العالم الطوراني والعالم الإسلامي، محتذية نمط الدولة الأم الفرنسي الشديد المركزية.

لم يتمكن العرب وخصوصا في المشرق، من بناء دولتهم القومية، نتيجة التقسيمات الاستعمارية، فحاول البعض التأقلم مع هذه التقسيمات والقبول بها إطارا للدولة، ورفضها آخرون، ما أدخلهم في حالة من التناقض والصراع الدائم بين ما هو قائم من دول قُطرية وما هو مأمول قيامه من دولة عربية قومية. وعانت سوريا تحديدًا على نحو مضاعف هذه المسألة، لأنها لم تجد نفسها ضمن حدودها السياسية التي أنشأتها اتفاقية سايكس بيكو معزولة عن محيطها العربي فحسب، بل جرى تقسيم سوريا الطبيعية نفسها إلى أربع دول هي: سورية والأردن وفلسطين ولبنان، وعدة قضايا مستقلة مرتبطة بالمفوض السامي الفرنسي[1].

[1]- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 – 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت لبنان، 1997، ص648 - 650.

وعلى الرغم من أن المشروع القومي العربي تعرض لنكسة كبرى بسبب الاحتلال الأوروبي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فإن فكرة إنشاء كيان أو تجمع عربي في المشرق العربي خصوصا لم تفارق المخيال العربي قط، ففي عام 1931 طرح الملك فيصل الأول ملك العراق (1921-1933)، مشروع إقامة حلف عربي يجمع العراق والأردن والسعودية واليمن، للوقوف في وجه التهديدات التي تواجهها هذه الدول، وطرح شقيقه الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن (1921-1951) مشروع سورية الكبرى، كما طرح نوري السعيد (1888-1958) في العراق مشروع الهلال الخصيب ليضم سورية والعراق والأردن وفلسطين ولبنان[1].

تُوجت الدعوة إلى إقامة إتحاد عربي بين الدول العربية المستقلة مع أواخر الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بوضع بروتوكول الإسكندرية 1944 الذي انبثقت منه جامعة الدول العربية (22 مارس 1945)، في حين ستبرز دعوة الحركات القومية العربية إلى قيام الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، التي تتخطى الشكل "الإتحادي" الذي قامت عليه جامعة الدول العربية[2].

وقد عزز هذه الدعوة نشوء قضية فلسطين وتجذرها في الوعي العربي باعتبارها قضية العرب المركزية، لتكرس إحساس العرب بأنفسهم بوصفهم أمة واحدة وإن كانت مقسمة في عدة دول، ومثلت محاولات إنقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية بمشاركة أكثر الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت (مصر وسورية والعراق والأردن ولبنان واليمن والسعودية). التجسيد الأوضح على الإطلاق لمفهوم الأمن القومي العربي وترجمة عملية له، مع أن العرب خسروا الحرب وفشلوا في منع قيام الكيان الصهيوني.

وقد أدت نكبة فلسطين 1948 نفسها إلى تمهيد السبيل أمام تصاعد المد القومي العربي وبلوغه الذروة بوصول أنظمة عربية ذات توجهات قومية إلى الحكم، هدفها المعلن تحرير فلسطين وإخراج النفوذ الاستعماري الأوروبي من المنطقة العربية، فوقعت ثلاثة إنقلابات عسكرية في سورية خلال عام 1949، وأطاحت ثورة جويلية 1952 حكم الملك فاروق (1936-1952) في مصر، حيث اتهمت الأنظمة المنصرفة بالتسبب في ضياع فلسطين. وتفاعلت الشعوب العربية مع توجهات النخب القومية الصاعدة وتقدمت عليها في بعض الأحيان، كما حصل في التفاعل الشعبي مع إبرام صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية حينما اتجهت سورية ثم مصر، بعد العدوان

[1]- فيليب خوري، مرجع سابق، ص648 - 650.

[2]- صالح أحمد العلي وآخرون، مرجع سابق، ص 112 – 113 .

الإسرائيلي الذي وقع عام 1955 على غزة التي كانت تحت الإدارة المصرية، إلى شراء السلاح من دول المنظومة الاشتراكية ردا على رفض الدول الغربية تزويدها بالسلاح للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الإسرائيلية.

وتفاعلت الشعوب العربية أيضا مع أزمة وحرب السويس عام 1956، فخرجت المظاهرات في شوارع المدن العربية رفضا للعدوان الثلاثي على مصر ودعما لقرار تأميم قناة السويس، ثم تصاعد الضغط الشعبي في سورية خصوصا، لإقامة وحدة مع مصر عام 1958، إضافة إلى الدعم الكبير الذي قدمه العرب لثورة الجزائر وحربها التحريرية الوطنية بين عامي 1954 و 1962، والتضامن العربي في الهزيمة 1967 والنصر 1973 على المستويين الرسمي والشعبي .

تمأسس مفهوم الأمن القومي العربي في صيغة الأمن الجماعي أول مرة مع توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك 18 جوان 1950، باعتبارها تجسيدا عمليا للتصدي لتهديدات خارجية جدية تواجهها الدول العربية خاصة التي كانت على تماس مباشر مع إسرائيل، أو رفضا لسياسة الأحلاف ولواقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار الأوروبي. ومثلت مساهمة الفكر القومي في هذا المجال، من خلال ربطه الأمن الجماعي العربي بتحقيق الوحدة العربية أيضا، حلا جوهريا لتناقضاتها الداخلية، خاصة في الدول العربية التي كان لديها تنوع ديني ومذهبي وطائفي في المشرق العربي، أو انقسامات طبقية أو منطقية أو جهوية، وفي حين ركز النظام في سورية والعراق مثلا على الهوية العربية والخطاب القومي العربي اللذين مثلا جوهر مشروعهما التحديثي وأداة لتجاوز الانقسامات الطائفية والدينية، وتكريس سيادة الدولة الوطنية/القُطرية وسلطتها على مجتمعاتها المنقسمة، وضبط الجماعات التي تتطلع إلى مرجعيات دينية تقع خارج حدود الدولة أو ترتبط بها، ما دفع إلى تبني نسخة "متشددة" من القومية العربية، تسببت في تكريس انقسامات إثنية قومية من نوع آخر وتعميقها داخل العديد من الدول العربية وتحول الخطاب القومي العُروبي المقاوم للغرب وإسرائيل مصدرا رئيسا من مصادر شرعية نظم عربية أخرى مثل مصر في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1954-1970)، وسلاحا فعالا في مواجهة الخصوم أيضا[1].

أما التعريف اللقبي لمصطلح الأمن القومي العربي فلم تتفق الشعوب العربية على مفهوم الأمن القومي العربي، إذ مازال هذا المفهوم ملتبس لدى العديد من الدول العربية، ولا يوجد

[1]- خلود الزغير، **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة و القومية و الدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، 2020 .

تعريف واحد له لدى العرب الذين يرسمون ملامح الأمن القومي، كل حسب مفهومه ومصالحه وتحالفاته ورؤيته لخريطة الصراع في المنطقة.

وما زالت علاقة الأمن القومي العربي بالأمن القُطري لكل دولة علاقة ضبابية غير واضحة لدى كافة الأنظمة العربية، فكل هذه الحسابات تربك العقل والفكر السياسي العربي، لتجعله يظل بعيدا عن صياغة أية مقاربة واضحة محددة للأمن القومي العربي، في وقت بات فيه لكل الدول ولجميع التكلات في العالم مفاهيم واضحة المعالم لأمنها القومي، والحقيقة أن مفهوم الأمن القومي العربي اليوم أصبح مفهوما واسعا، يبدأ بالأمن الفردي الذي يضمن حق كل مواطن عربي في الحياة والحرية وسلامة شخصه، ثم الأمن الوطني العربي الذي يُقصد به أمن الدولة وقدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي، واستقرارها الداخلي، والأمن الإقليمي الذي ينطبق على المنطقة العربية التي يرتبط أمنها القومي بنظام إقليمي عربي والأمن الجماعي الذي يقع في نطاق عمل ومسؤوليات منظمات العمل العربي المشترك[1].

المطلب الثاني: أهداف الأمن القومي العربي

يسعى الأمن القومي العربي إلى جملة من الأهداف الاستراتيجية وأبرزها صيانة سيادة الدول العربية وحماية مقدراتها، ومواجهة التهديدات المشتركة. وقضية التطبيع مع إسرائيل واحدة من هذه التحديات التي تستهدف هذه الأهداف، إذ بقدر ما تمسّك بالوحدة العربية يؤثر على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وأصبح من الضروري تحليل هذه التداعيات لفهم مستقبل الأمن العربي.

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في فلك مدى قدرة كافة الدول العربية على تحقيق أهدافها ومصالحها المشتركة في حماية الوطن العربي وقيم الأمة العربية من التهديدات الخارجية[2]، فقد كان الأمن القومي ولا يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات العربية، مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها، فهي تموج في بحور من الخلافات منذ القدم[3]، وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة، وقدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من

[1] – علي سيد إسماعيل، **الأمن القومي العربي– واقعه و آفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019 .

[2] – رجائي سلامة الجرابعة، **الاستراتيجية الايرانية تجاه الأمن القومل العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012 ، ص8.

[3] - Korany, p., Brynen, R & Noble, The Analysis of National Security in the Arab Context : Restating the State of the Art. International Political Economy Series book series. 1993, pp 1-23

منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن[1]، وللاعتبارات السابقة فإن هناك أهداف للأمن القومي القومي العربي، وتتمثل هذه الاعتبارات في :

- المحافظة على الأراضي العربية بحدودها الدولية المعترف بها.
- المحافظة على الدين الإسلامي الحنيف واحترام سيادة الدول العربية وحريتها.
- الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين والحد من انتشار الأسلحة النووية.
- حماية البيئة وتحقيق الأمن المائي والغذائي، والجاهزية لمواجهة الكوارث.
- التنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي، والمحافظة على الثقافة والهوية العربية[2].

واستنادا إلى ما سبق من أهداف يمكن تصنيفها إلى:

أ. **أمن الفرد العربي**: وهذا يتطلب وعيا من الدولة القُطرية لمشكلات الأفراد داخل حدودها وأهمها: متطلبات الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى متطلبات الحياة اليومية وأهمها: الغذاء والصحة والتعليم، والثقافة.

ب.**أمن المجتمع العربي**: ويتطلب وعيا من الأقطار العربية لمشكلات المجتمعات القائمة فيها سواء أكانت عرقية، أو قبلية أو طائفية أو طبقية، وهذا يتطلب تنمية مشاعر التسامح والتكافل والتضامن في المجتمع العربي.

ج. **أمن الدولة أو أمن الأمة أو الأمن القومي**: وهذا لا يتحقق إلا بأمن الفرد، وأمن المجتمع، وتوفير المتطلبات ضمن إطار مشترك ومتكامل في الكيان السياسي للأقطار العربية[3].

المطلب الثالث: عناصر الأمن القومي العربي وتصنيفاته

يُشكل الأمن القومي العربي منظومة متكاملة من عناصر عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية متفاعلة من أجل استقرار المنطقة. حيث تتعدد تصنيفاته بين اصطناعية حيث منها الأمنية التقليدية والتي تحمي من خارج التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تتعامل مع التحديات

[1]- محمد بوبوش، **الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد53، الأردن، 2010 .

[2]- محمد الأمين البشري، **مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي**، الندوة العلمية بعنوان: **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية**، مركز الدراسات والبحوث 12-2009/05/14.

[3]- علي سيد إسماعيل، مرجع سابق، ص45.

الماثلة في الداخل والاقتصادية. ويعد فهم هذه العصارات يمثل أساسا في تحليل تعبيرات التطبيع الإسرائيلي على بناء الأمن العربي الكلي.

الفرع الأول: عناصر الأمن القومي العربي

اتضح للمفكرين وصناع القرار أن الأمن القومي هو عملية ذات بعدين، هما: التأمين (القوة)، والتنمية وهما بعدان يجب تحقيقهما بتوازن يضمن الاستقرار[1].

والأمن القومي العربي عبارة عن مجموعة من العناصر تستوحي مقوماتها من ذات الإقليم، والإقليم هنا هو الوطن العربي بأكمله.

وعناصر الأمن القومي العربي تتمثل في:

- مساحة الوطن العربي وحجم سكانه.
- طبيعة حدود الوطن العربي أو الأمة العربية وشكلها.
- وجود الموارد الأولية في الوطن العربي أو عدم وجودها فيه.
- التطور الاقتصادي والتكنولوجي للوطن العربي أو الأمة العربية.
- الموارد الأولية للأمة العربية أو في الوطن العربي.
- التجانس البشري لسكان الوطن العربي، والروح القومية في أبناء الوطن العربي.
- التكامل الاجتماعي لسكان الوطن العربي أو الأمة العربية[2].

ومن مجموع ما سبق فإن عناصر الأمن القومي العربي كما يسردها الأستاذ الدكتور حامد ربيع تمتد من خلال أربع نقاط أساسية:

أولاً: التحكم في جميع العلاقات الدائمة بين القارات الثلاث القديمة، نتيجة الامتداد الجغرافي بحيث ينعدم الاتصال المباشر بين القارة السوداء وأوروبا ما لم يتم المرور عبر الأراضي العربية أو من جوارها على الأقل.

ثانيا : تحكم الدول العربية في مداخل البحر الأبيض المتوسط، واحتكارها لقناة السويس التي تقود إلى المحيط الهندي وجبل طارق الذي يخلق حلقة وصل مع المحيط الأطلسي.

[1]- العماد حسن توركماني، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرون**، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص8.

[2]- رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سابق، ص36.

ثالثا: تعد المنطقة العربية محطة استقطاب الشعوب المحيطة بها لاسيما أن الدول المحيطة بالمنطقة العربية تتخللها قوميات ضعيفة الكثافة سواء في وسط إفريقيا، أو أقصى الشرق الإيراني بل حتى شمال تركيا.

رابعا : تعد المنطقة العربية نقطة تلاقي بين إحدى أقوى الدول العالمية[1].

الفرع الثاني: تصنيفات الأمن القومي

شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطورا ملحوظا حيث تنوعت أساليبه بتنوع الوسائل التي توصل إليها الإنسان منذ العصور البدائية إلى عصر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات[2].

وتستدعي العناية بالأمن القومي العربي العناية في الوقت ذاته بالأمن العربي الداخلي، والذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة القُطرية العربية، وذلك من خلال تعزيز الديمقراطية، وتأكيد المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار، والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية، من خلال تحقيق التنمية العربية الشاملة، والقضاء على الأمية، وزيادة وعي الجماهير، بوضع سياسة تعليمية وتربوية وإعلامية موحدة تخدم الأمة العربية كافة[3].

ومن خلال ما سبق فإن الأمن القومي يصنف إلى عدة تصنيفات، وهي:

1. **حسب المستوى:** أمن شخصي وأمن مجتمعي وأمن قومي وأمن داخلي وأمن خارجي.
2. **من حيث الشكل:** أمن أحادي، وأمن مترابط، وأمن جماعي، وأمن دولي.
3. **من حيث النوع:** أمن قومي وأمن معلوماتي، وأمن اقتصادي، وأمن عسكري، وأمن سياسي، وأمن ثقافي، وأمن بيئي، وأمن إعلامي، وأمن تكنولوجي إلخ.
4. **من حيث مصادر التهديدات:** أمن داخلي، وأمن خارجي[4].

ومن خلال التصنيفات السابقة للأمن القومي العربي نجد أنه ينقسم إلى قسمين أساسيين هما:

---

[1]- علي سيد إسماعيل، مرجع سابق، ص 45.

[2]- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية، 2011، ص5.

[3]- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **جائزة الشباب العربي الأمن القومي العربي (اختراق الخارج واحتراق الداخل)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2017، ص2.

[4]- العماد حسين توركماني، مرجع سابق، ص8.

أ. **الأمن الداخلي:** يعني درجة الحماية للمصالح الحيوية المهمة للبلاد من التهديدات والأخطار التي تأتي من الظواهر والأفعال الداخلية، والتي يمكن أن تكون مقترنة مع عدم استقرار السياسة الداخلية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والديني أو العرقي.

ب.الأمن الخارجي: يعني درجة الحماية للمصالح الحيوية المهمة للبلاد من المؤثرات المتعلقة بالوسط الخارجي.

والحقيقة فإن كل من الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم[1].

5.**السبب الثاني:** اعتماد الأمن القومي لعدد من دول العالم العربي جزئيا أو كليا على عنصر الدعم الخارجي، والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، والفشل المستمر في التمكن من تطوير قدرات الدفاع الذاتي.

6.**السبب الثالث:** التركيز على الإرهاب بكونه المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر هو تقدير يفتقد للمنطق، لاسيما إذا لم يتم التركيز على أسبابه ودوافع من يقف خلفه ويدعمه، فدون شك أن نشاطات التنظيمات الإرهابية هي مصدر تهديد، ولكن الإرهاب هو خطر قابل للاحتواء عبر تبني سلسلة من الإجراءات الأمنية والسياسية والثقافية، ولا يمكن اختزال التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية عبر التركيز على مكافحة الإرهاب بمفهومه الغربي، وإهمال المخاطر والتهديدات الأخرى التي تشكل تحديات حقيقية للدولة والمجتمع في العالم العربي.

ومن خلال استقراء الواقع والحالة التي يعيشها الأمن القومي العربي تتمثل أبرز التهديدات التي يواجهها[2] فيما يلي:

- التهديد الإسرائيلي الاحتلالي في فلسطين، والحضور الأمني الأمريكي في الخليج العربي.
- الإرهاب وأدواته ووسائله وأبرزه تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).
- التهديد النووي الإيراني بالدرجة الأولى تهديدا أمنيا خطيرا لدول مجلس التعاون الخليجي.

[1]– محمد سعد أبو عامود، **المفهوم العام للأمن مركز الإعلام الأمني**، القاهرة، (دت)، ص1.

[2]– محمود المنير، **الأمن القومي العربي، الواقع وآفاق المستقبل**، مركز أفق المستقبل للاستشارات، 2016.

- التهديد البيني بالتحالفات المتعارضة بين بعض الدول العربية.
- الصراع الداخلي بين مكونات بعض الدول العربية كما في العراق واليمن وسوريا.
- التدخل الروسي العسكري في سوريا.
- تهديد السلم الأهلي بسبب الصراع الداخلي كما في مصر وليبيا بسبب الثورات والثورات المضادة.
- الجاليات الأجنبية (الأسيوية على وجه التحديد) كعنصر تهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى نسبتها العالية إلى عدد السكان، ولتباين أصولها وثقافاتها، ومرجعيتها.
- الرعب النووي بين الهند وباكستان اللتان تمثلان الجوار المباشر لدول المجلس ومن جهة الجنوب الشرقي.
- التهديد الناجم عن الهجرة وتزايد عدد اللاجئين من أثر الأزمة السورية.
- الفتنة الطائفية في عدد من الدول العربية التي توجد بها ثنائيات عرقية وطائفية.
- الحروب الوشيكة بسبب التنازع على المياه كما في دول حوض النيل.

الخلافات على الحدود كما هو الحال في بعض الدول العربية[1].

[1] - Cordesman, A. H. US forces in the gulf, US power projection Capabilities and (1) the critical Role of US Arms Transfers. Center for strategic & international Studies, 2015, p5.

خلاصة:

في هذا الفصل للإطار المفاهيمي للدراسة، تم كشف تحليل لمفهوم الايديولوجية الصهيونية عن جذورها الاستعمارية وعن مرتكزاتها على مشروع التوسع الإسرائيلي. كما اشتمل أيضا على تمييز بين مفهومي التطبيع والسلام، ودراسة المخاطر التي يسمح بتفعيلها الأول على الأمن القومي العربي المرتكز على فكرة وحدة المصير والدفاع المشترك. هذا الإطار المفاهيمي ساهم في فهم أعمق للخلفيات الفكرية والسياسية المنظمة للعلاقة بين العرب وإسرائيل.

أنتقينا في هذا الفصل أن نعالج قضية جديدة، بل هي أكثر دقة ضمن دراسة توقّفنا عند محلها، نحن العرب في البدن العاري من حركة التاريخ.

سنتوقف فيما يلي عند جوانب هامة في تجلي مشروع التطبيع، ظهرت على حلة من رفض القانون حتى إعلان سياسة التطبيع. سنحاول تحليل حالة التطبيع، وسنتناول تأثيرات حلة سياسة التطبيع على النضال العربي، ما يعطينا مدّا أفضل لفهم بعض الاتفاقيات التطبيعية المعاصرة، والتي سنتطرق إليها في الفصول القادمة.

الفصل الثاني
قيام الكيان الصهيوني
وظهور فكرة التطبيع

تمهيد

يتناول هذا الفصل مرحلة أساسية من أجل فهم الديناميات الناشئة للعلاقة بين البلدان العربية وإسرائيل.

يبحث الفصل موضوع جذور الكيان الصهيوني وطبيعة تأسيسه كدولة تشتغل أو كمُعْطى في المعادلة الشرقية. من هنا، فهم هذا الكيان من خلال النظر في السياقات التاريخية التي تشكل فيها وتاريخ الأفكار والحركات التي شاركت في صنع كيان يتميز بتبنيه جسمًا حرجا، وعلى صعيد آخر سيتناول كيف بدأ الكيان الصهيوني عموما، والعوامل الداخلية والدولية التي ساهمت في نشوئه ونهوضه.

وكذلك سيتناول مفهوم التطبيع العربي الإسرائيلي، في إطار عرض الدور الذي شغله الكيان في تاريخ العديد من الدول العربية. حتى أنه في العام الذي أعلن فيه الاتحاد الإسرائيلي لمواقفه المشوشة عن مفهوم التطبيع، بقي الموضوع ولا يزال منفتحاً على شرح مثل ما هو التطبيع. سنتناول أبرز المسائل التاريخية من خلال استعراض أهم المبادرات العربية بهذه الجوانب، وأشكال معينة من التطبيع.

المبحث الأول: نشأة الكيان الصهيوني وردود الأفعال الإقليمية والدولية

يتضح في تتبع أصول الكيان الصهيوني – الوقائع التاريخية إذ يحاول هذا المبحث أن يستقصي عمق التاريخ للوضع والنشأة، متوعدا بفضله في تعريض الأفكار والحقب السياسية التي رعت وقوعه ومظهره، حيث يجب علينا أن نفهم سياقات التاريخ والاجتماع الذي أنتج هذا الظهور باعتباره خطوة أساسية في فهم أنماط التفاعل التي ستقام عليها بعد ذلك في المنطقة، منها مسار التطبيع العربي الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي العربي الذي أقر الموافقة على مناقشته بالتفصيل في هذه الرسالة بشكل عام. وسيتلوها ترديد المبحث حول أبرز الرحلات التي سادت القيام الصهيوني وحالات تَكَوُّن هذه الفكرة، وطريق الوصول لتأسيس كيان على الأرض.

المطلب الأول: مراحل قيام الكيان الصهيوني (الكيان الصهيوني من الأسطورة إلى التجسيد 1860– 1948)

مرَّ المشروع الصهيوني بمراحل متدرجة بدءا من الأساطير الدينية والتبريرات التاريخية، وصولا إلى التمكين السياسي على أرض فلسطين عبر دعم استعماري. وقد شكل احتلال 1948 منعطفا حاسما في تحويل هذا المشروع إلى كيان سياسي فعلي. ويعد فهم هذه المراحل أساسياً لإدراك جذور التطبيع الحالي وتأثيره على الأمن القومي العربي.

تمثلت مرحلة ما قبل مؤتمر بازل ببروز الرواد الأوائل الذين أسهموا إسهامات فعالة في نشوء هذا الفكر وإنضاجه وتحويله إلى حركة عنصرية شغلت العالم بأساليبها العدوانية التي اتبعتها لتهيمن على مقدرات الشعوب وتوسع سلطانها على أكبر بقعة من الأرض. و في ظل تزايد هجرة اليهود إلى فلسطين فقد ظهرت الحركة الصهيونية إلى الوجود في منتصف القرن التاسع عشر على شكل مقالات وخطابات وكتب ألقاها وحررها زعماء ومفكرو الحركة الأوائل حتى تثبت دعائم هذا الفكر في نهاية ذلك القرن[1].

[1]– خالد شاهين، **الاستراتيجيات الصهيونية تجاه المسجد الأقصى المبارك**، مجلة دراسات بيت المقدس، جامعة ماردين أرتقلو، ماردين– تركيا، 2021 ، ص435.

ويمكن اعتبار حركة أحباء صهيون (1882- 1895) أول حركة صهيونية منظمة ذات طابع سياسي.

وقد سبقتها ورافقتها إرهاصات فكرية معظمها دو طابع ديني، وجمعيات ومنظمات مختلفة، جميعها يشد اليهود إلى أرض إسرائيل، ويبعث في نفوسهم الحنين والسعي إلى «الخلاص بالعودة إلى أرض الميعاد»، ولم يتجسد المشروع الصهيوني، هدفا وتنظيما وتخطيطا وتنفيذا، إلا على يد ثيودور هرتزل الذي أسس الحركة الصهيونية الحديثة، ووحد صفوف اليهود تحت راية المنظمة الصهيونية العالمية التي أسسها في أول مؤتمر صهيوني دعا إليه وانعقد في مدينة بازل في سويسرا 29 - 31 أوت 1897[1]، وقد حضره 204 مندوب من مختلف الهيئات والمنظمات والجمعيات الصهيونية في العالم وكان هناك 70 مندوبا من روسيا وحدها وتم انتخاب هرتزل رئيسا للمؤتمر بالإضافة إلى انتخاب المجلس الرئيسي للمؤتمر وأمناء سر وأعضاء لجنة العمل التي اتخذت مدينة فيينا مقرا لها[2].

وقد حدد هرتزل في الخطاب الافتتاحي أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود وشدد هرتزل على أهمية الاستعمار الاستيطاني لأرض الميعاد، وتهجير اليهود إليها واقترح أحد قادة المؤتمر إنشاء صندوق لشراء الأراضي الفلسطينية، وهو الإقتراح الذي تجسد لاحقا فيما سمي بالصندوق القومي اليهودي[3]، كما اتخذ المؤتمر قرارات أخرى مثل: إنشاء العلم الصهيوني والنشيد القومي، كل ذلك راجع لهرتزل الذي ينسب له التصريح الذي أدلى به في الجلسة الختامية للمؤتمر الأول" اليوم أنشأنا الدولة اليهودية "[4]، وكان أهم إنجازين للمؤتمر هما :

1 – إقرار برنامج الحركة الصهيونية الذي أصبح يعرف فيما بعد ببرنامج بازل الصهيوني.

2 – تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين باعتراف دول العالم ويضمنه" القانون الدولي". والملاحظ أن استعمال تعبير**– وطن –** بدلا من **– الدولة –** كي لا يتسبب ذلك في إثارة ردود فعل معارضة لليهود من جانب العثمانيين[5]، كل هذا وهو ما يوضح

[1]– عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية – رؤية نقدية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1975، ص64.

[2]– أمين عبد الله محمود، **مشاريع الإستيطان اليهودي**، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ص 113 .

[3]– عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1999، ج6، ص98 .

[4]–كافوري.م، **نشأة الصهيونية وأثارها الاجتماعية**، تقديم: عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002 ، ص11 .

[5]– أمين عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 113 – 114.

وجود مخطط مرسوم للأفكار العنصرية الصهيونية يسير في اتجاه النمو والتطور ويتضح من خلال نتائج ومقررات هذا المؤتمر التي تحددت على النحو التالي:

أ– المقررات العلنية:

ويوضع تحت تصرف لجنة العمل، وهناك مقررات سياسية أخرى تضمنت الوسائل الكفيلة بتجميع يهود العالم (الشتات) في الوطن المزعوم.

ب– المقررات السرية:

– استعمال كافة الوسائل (دول، وشخصيات) بهدف إقامة دولة صهيون على أرض فلسطين.

– ربط الجمعيات اليهودية بكافة المنظمات الدولية والسياسية لاستغلالها في الغرض ذاته.

– التظاهر في المجتمعات التي تحتقر اليهود بالشخصية المسيحية مع الإيمان السري بأن المسيحية هي عدوة اليهودية.

– تدعيم النظام السري في كل بلد من العالم حتى يأتي يوم تسيطر فيه الدولة اليهودية على الدول الأخرى.

– إن على اليهود اعتبار الجماعات الأخرى قطعانا من الماشية، يجب أن يكونوا لعبا في أيدي حكام صهيون.

– اللجوء إلى التملق والتهديد والمال في سبيل إفساد الحكام والسيطرة عليهم، والتهييج للرذيلة ولملاقاة كل ميل إلى التهذيب المسيحي لتشديد عبادة المال والشهوة.

هذه هي المقررات السرية والعلنية التي صدرت عن المؤتمر الأول والتي عملت الصهيونية جاهدة على تحقيقها، وبالفعل طبقت الأكثرية منها، كماتعتبر المقررات السرية أشد خطرا على الإنسانية جمعاء لما فيها من مطامع وأحلام بغيضة[1].

أما مرحلة ما بعد المؤتمر التأسيسي وبالعودة إلى مؤتمر "بال" نجد أن الحركة الصهيونية قد حددت هدفها في إنشاء الحركة السياسية، واتخذ "هرتزل" رئيسا للحركة، وقد بدأ على الفور العمل للحصول على الشرعية الدولية لمطالب اليهود ومقررات المؤتمر[2]، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم إنشاء مؤسستين الأولى هي لجنة العمل، والثانية البنك الاستعماري اليهودي أو (الكيرن كايمت)

[1]– معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 1989، ص 213 .

[2]– اسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، دار المريخ، الرياض، 1983، ص46 .

وقد أسسه المؤتمر الثاني عام 1898 برأسمال قدره ثلاثة ملايين جنيه إسترليني[1]، وعلى هذا يمكن اعتبار عام 1901 هو بداية التوجه العملي للحركة الصهيونية لتحقيق مطالبها من خلال الحكومة البريطانية[2]، فكانت بريطانيا تفاوض العرب على استقلال بلادهم المشرقية ووحدتها وفي نفس الوقت بحثت مع فرنسا وروسيا تقسيم الامبراطورية العثمانية[3].

إضافة إلى تعيين "لويد بلفور" على رأس وزارة الخارجية ليعقد "مارك سايكس" مساعد وزير الحرب البريطاني اجتماعا مع قادة الحركة الصهيونية وعلى رأسهم "حاييم وايزمان"، وقد خرج اللقاء بضرورة إعطاء الصفة القومية لليهود بفلسطين، كما حصل هذا القرار على تأييد الحلفاء ليصرح نهائيا عن هذا القرار والذي عرف بـ "وعد بلفور" في 2 نوفمبر1917[4]، وفي18جوان 1919صدر صك الانتداب عن ميثاق عصبة الأمم وقام بصياغته ووضع نصوصه ومواده بنيامين كوهين وجاء في الصك: "إن دول الحلفاء قد وقعت على وعد بلفور وعلى أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة على التنفيذ اعترافا بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين"[5]، بعد دخول بريطانيا إلى فلسطين وإعلانها الرسمي للانتداب عليها قامت بتطبيق سياستها على فلسطين[6]، هذا إلى جانب انتقال الأراضي العربية لليهود أدت إلى غضب الشعب الفلسطيني على الإنجليز و إلى جانب عوامل أخرى ألهبت حماس الشعب وخاصة استشهاد الشيخ عز الدين القسام الذي كان الشرارة التي ألهبت فتيل الثورة الفلسطينية عام 1936[7]، استمرت المواجهات أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أن الأوضاع هدأت نسبيا مع بداية سنة 1939، فيما تم

---

[1]- عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1992، ص 484- 485.

[2]- عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص497.

[3]- خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي (حرب 1948 م أنموذجا)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

[4]- أمال ستيتي، **القضية الفلسطينية من وعد بلفور إلى قيام دولة إسرائيل (1917 – 1948)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص13.

[5]- ابراهيم خليل أحمد، **إسرائيل فتنة الاجيال العصور الحديثة**، مكتبة الوعد العربي، القاهرة، 1970، ص358.

[6]- **الكتاب الأبيض**:هو عبارة تطلق على مجموعة من الوثائق التي تتضمن تقرير السياسة البريطانية فيما يتصل بموضوع ما، والتي تقوم الحكومة بتقديمها إلى البرلمان وصدر منها في شأن فلسطين ستة كتب في الفترة من عام (1922 – 1939) ،وقد سميت بالكتب البيضاء لكونها مطبوعة على أوراق بيضاء بخلاف الوثائق الأخرى التي كانت مطبوعة على أوراق زرقاء . ل : جاك ثني،**الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لإبتلاع فلسطين** ،تر:هشام عوض،دار الفضيلة للنشر و التوزيع ، مصر، ص43.

[7]- المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس ، **تهويد فلسطين، من الأسطورة إلى التجسيد عوامل التحوّل وآلياته (1860 – 1948)**، عن بلعزوز العربي، **تاريخ حديث ومعاصر**، المجلد 13، العدد 02، جامعة الشلف- الجزائر، ديسمبر2021، ص 136 – 137.

إصدار حكومة الإنتداب لما عُرف بالكتاب الأبيض في 17 ماي 1939 الذي حمل ثلاث نقاط أساسية:

- إقامة دولة فلسطينية مستقلة في مدة عشر سنوات.
- تسقيف الحد الأقصى لعدد اليهود بثلث السكان.
- منع بيع الأراضي العربية لليهود[1].

ونشطت المنظمة الصهيونية العالمية بجناحيها لجعل وعد بلفور واقعا مؤسسا من خلال الجناح المدني (الوكالة اليهودية)، إضافة إلى منظمات صهيونية عسكرية إرهابية أخرى، وصعدت العنف والإرهاب بمختلف أشكاله، واستعملت مختلف الأسلحة لتوسيع قاعدة الإستعمار الإستيطاني، وطرد المزيد من أصحابها العرب، تمهيدا لإقامة الدولة وفي الوقت نفسه نشطت المنظمة الصهيونية على الصعيد الدولي لتطوير وعد بلفور إلى «صك دولي لإنشاء دولة». وقد تضافرت جهود الدول الاستعمارية والإمبريالية، مع دول أخرى وقعت تحت تأثير الدول الكبرى ذات النفوذ والسيطرة من أجل استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها، مع منح القدس وضعا دوليا خاصا.

عم العنف المسلح والاضطراب جميع أنحاء فلسطين، وهو ما دعا جامعة الدول العربية إلى إدخال قواتها المسلحة إلى فلسطين قصد إشاعة الأمن وحقن الدماء وحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، في حين أعلنت قيادة المنظمة الصهيونية في 14 ماي 1948 قيام دولة إسرائيل دون أن تحدد أو تقترح حدودا لها[2].

المطلب الثاني: ردود الأفعال من قيام الكيان الصهيوني

لقد أدى هذا الحدث من طرف الكيان الغاصب إلى ردود فعل متنوعة من قبل العرب، بدءًا من المقاومة المسلحة وصولا إلى القبول السياسي. وإن كان الموقف حيال إسرائيل ووجوده الصهيوني من العوامل الحديثة، في إظهار براعم التطبيع في بعض المجتمعات للبدء في التمسك به

[1]- محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل" الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية"**، الجزء الاول، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص 163 .

[2]- هيثم الكيلاني، **الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية 1948 – 1988**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991.

على الرغم من رفضه تقريبا أبناء الشعب، فإن التفاعلات عليها أن تفهم جذور التطبيع الحالي ومدى تأثير تداعياتها على الأمن القومي للعالم العربي.

الفرع الأول: رد فعل الولايات المتحدة الامريكية من قيام الكيان الصهيوني

لقد أعلنت الولايات المتحدة تأييدها الرسمي لمبدأ الوطن القومي لليهود منذ سنة 1922 رغم أن سياستها الخارجية كانت في عزلة بين الحربين العالميتين وهو ما منعها من تقديم مساعدات للمرونية ولم تتخذ موقفا رسميا[1]، وفي سنة 1944 اقترح بعض شيوخ الكونغرس استصدار تصريح بأن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وهو ما اعترضه جورج مارشال وزير الحربية بحجة أن ذلك يعطل المجهود الحربي للحلفاء، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار في العالم وبخاصة الوطن العربي بسبب عاملين رئيسيين هما الموقع الاستراتيجي للمنطقة وأمنها ومخزون الطاقة.

وقد كان رد قبل الولايات المتحدة الأمريكية على قيام الكيان الصهيوني في عام 1948 داعما بشكل كبير، حيث كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني كدولة مستقلة. هذا الدعم جاء في إطار سياسات الحرب الباردة والرغبة في تعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط[2].

في 14 ماي 1948 عندما أعلن ديفيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل، سارعت الولايات المتحدة للاعتراف بالكيان الصهيوني بشكل غير رسمي وبعده بفترة وجيزة تقدر بأحدى عشر دقيقة(11د)، قدم الرئيس الأمريكي هاري ترومان اعترافا رسميا بالدولة الجديدة وكان هذا الاعتراف مبنيا على اعتبارات سياسية ودينية وتاريخية، حيث كان هناك دعم قوي من المجتمع اليهودي الأمريكي لقيام دولة يهودية في وقت كانت الولايات المتحدة تسعى لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط في مواجهة النفوذ السوفيتي واعتبرت إسرائيل حليفا محتملا في المنطقة بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك ضغط من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، والذي كان له تأثير كبير على صناع القرار الأمريكيين.

[1]- عبد الرحمن النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الادبية، بيروت، سنة 1994 ، ص394.

[2]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة الأمريكية و المشرق العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978، ص87.

وبعد قيام إسرائيل في عام 1948، قدمت لها الولايات المتحدة دعما اقتصاديا كبيرا مما ساهم في تعزيز اقتصادها، هذه المساعدات كانت تأتي في شكل قروض ومنح لمساعدة إسرائيل على بناء بنيتها التحتية واقتصادها بعد حرب 1948.

وفي السبعينيات، تحول جزء كبير من المساعدات الأمريكية إلى دعم عسكري، دون أن تتوقف المساعدات الإقتصادية التي استمرت أيضا. في عام 1985 وقعت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني اتفاقية لتحويل جزء من المساعدات الأمريكية إلى منح اقتصادية مباشرة بدلا من القروض، ووقت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عدة إتفاقيات إقتصادية لتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1985 مما سهل التبادل التجاري بين البلدين.

ومنذ الثمانينات أصبحت المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني جزءا من الميزانية السنوية للولايات المتحدة حيث تتلقى إسرائيل حاليا حوالي 3.8 مليار دولار سنويا كمساعدات عسكرية بموجب اتفاقية وقعت في عام 2016 تمتد حتى 2028 كما تدعم الولايات المتحدة مشاريع بحثية مشتركة مع الكيان الصهيوني في عدة مجالات مثل التكنولوجيا المتقدمة والزراعة والطاقة والصناعات الدفاعية. كما تقدم الولايات المتحدة دعما سياسيا قويا لإسرائيل، حيث استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أبرز هذه الحالات نذكر:

- جوان 1976 حين استملت تقريرا يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في القر رقم 3236 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة.

- أوت 1980 عندما امتنعت عن التصويت لصالح القرار الأمني رقم 478 الذي يتضمن عدم الإعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس رغم أن جميع الاعضاء في المجلس أيدت ذلك القرار.

- 1982 عندما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن يدين الهجوم الإسرائيلي على لبنان في الحرب اللبنانية 1982.

- في 2002 حالة الفيتو ضد قرار يطالب إسرائيل توقف هدم المنازل الفلسلينية. في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

[1]- الجزيرة نت 2024/02/21 03:11 بتوقيت مكة المكرمة شبكة الجزيرة الاعلامية، https://2u.pw/wdSjRMAR.

– 2011 عندما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يندد بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– 16 سبتمبر 2003 استخدمت واشنطن الفيتو لمنع قرار قدمته الدول العربية يطالب الكيان الصهيوني بعدم المساس بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أو ترحيله وأيد القرار 11 من أعضاء مجلس الأمن بينما امتنعت بريطانيا وألمانيا وبلغاريا عن التصويت.

– 14 أكتوبر 2003 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن عند مشروع قرار إعدام الفلسطينيين وقدمته سوريا باسم المجموعة العربية، يدين بناء الكيان الصهيوني جدارا عازلا في عمق الضفة الغربية، وحصل مشروع القرار على عشرة أصوات وأحجمت أربع وتنازلت عن التصويت وهي ألمانيا وبريطانيا وبلغاريا والكاميرون.

– 6 أكتوبر فيتو أميركي آخر في مجلس الأمن ضد مشروع قرار عربي لوقف العمليات الإسرائيلية بقطاع غزة و أيدت 11 دولة المشروع وامتنعت ثلاث دول عن التصويت ألمانيا وبريطانيا ورومانيا.

– استخدمت واشنطن الفيتو ضد قرار بدين الكيان الصهيوني على المجزرة التي ارتكبتها قواتها في بيت حانون، وقد صوت لصالح القرار عشرة من أعضاء المجلس وامتنع أربعة عن التصويت واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لصالح الكيان الصهيوني في العديد من الحالات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أبرز هذه الحالات:

– 1982: عندما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو صد قرار لمجلس الأمن يدين الهجوم الإسرائيلي على لبنان في الحرب اللبنانية.

–2002: في حالة الفيتو ضد قرار يطالب الكيان الصهيوني بوقف هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

–2011: عندما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يندد بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

–18 أكتوبر 2023 استعملت أميركا حق النقض في مجلس الأمن الدولي، ضد قرار قدمته البرازيل تدعو فيه إلى "هدنة إنسانية" بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإسرائيل للسماح بدخول المساعدات إلى القطاع[1].

[1]– الجزيرة نت 2024/02/21، مرجع سابق.

-26 أكتوبر 2023 قدمت روسيا طلبا لوقف إطلاق النار في غزة لأسباب إنسانية لكن الولايات المتحدة الأميركية صوتت ضده[1].

-8 ديسمبر 2023 بمشاركة 80 دولة قدمت الإمارات العربية المتحدة طلبا لوقف إطلاق النار في غزة إلا أن أميركا استخدمت الفيتو مجددا.

-16 ديسمبر 2023 تم رفض قرار دعا إلى إرسال بعثة تقصي حقائق للتحقيق حول ارتكاب الكيان الصهيوني "جرائم حرب في غزة.

-20 فبراير 2024 قدمت الجزائر نيابة عن جامعة الدول العربية طلبا بوقف إطلاق النار والعدوان الإسرائيلي على غزة منذ بدء معركة طوفان الأقصى في أكتوبر 2023، لكن الولايات المتحدة صوتت ضده مستعملة حق الفيتو وقد ساهم الدعم الأمريكي في تحويل الكيان الصهيوني من دولة ناشئة تعاني من التحديات الاقتصادية إلى واحدة من أكثر الاقتصادات تطورا في الشرق الأوسط وأصبحت مركزا للتكنولوجيا والابتكار، ويعود جزء من هذا النجاح إلى الدعم الأمريكي المستمر[2].

الفرع الثاني: موقف الأمم المتحدة من قيام الكيان الصهيوني

في اليوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام 1947 اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارا ينص على إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين وطالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإسرائيليين باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأنفسهم.

إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابلة للإلغاء ونص القرار كالآتي: "إنه لمن الحق الطبيعي للأمة اليهودية في أن تكون أمة مستقلة في دولتها ذات السيادة مثلها في ذلك مثل سائر أسر العالم"[3].

لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في التمهيد لقيام الكيان الصهيوني من خلال قرار التقسيم عام 1947، ثم اعترفت بإسرائيل كدولة عضو بعد إعلان قيامها عام 1948 ومع ذلك، كانت ردود الفعل الدولية متناقضة، خاصة بين الدول الغربية والدول العربية والإسلامية.

---

[1]- الجزيرة نت 2024/02/21، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

[3]- اليكس ويندر، **خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين نوفمبر 1947 تمهيد الطريق للنكبة الوشيكة القرار 181**، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية مركز المعلومات البديلة AISA lternative Information centre القدس، ص27.

1. قرار التقسيم (1947)

في 29 نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181 الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية، مع وضع القدس تحت نظام دولي خاص.

تم تبني القرار بأغلبية 33 دولة لصالحه و13 دولة ضد و10 دول امتنعت عن التصويت .

رحب الصهاينة بالقرار، بينما رفضه العرب والفلسطينيون بشكل قاطع، معتبرين أنه ينتهك حقوقهم التاريخية والسياسية.

2. اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل (1948)

بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني في 14 ماي 1948، قدمت الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) طلبا للاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة عضو في الأمم المتحدة.

في 11 ماي 1949، تم قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة بموجب القرار رقم 273، بأغلبية 37 دولة لصالح القرار، و12 دولة ضد، و9 دول امتنعت.

موقف الأمم المتحدة من قيام الكيان الصهيوني عام 1948 كان داعما بشكل كبير، حيث تم تبني قرار التقسيم عام 1947، ثم الاعتراف بإسرائيل كدولة عضو عام 1949 ومع ذلك، كان هذا الموقف مثيرا للجدل، حيث رفضته الدول العربية والفلسطينيون، معتبرين أنه ينتهك حقوقهم التاريخية.

في 11 ماي 1949، ضمن الكيان الصهيوني مقعده في الأمم المتحدة وأصبح العضو التاسع والخمسين في المنظمة الدولية[1].

الفرع الثالث: موقف الدول الأوروبية من قيام الكيان الصهيوني

لقد كان عام 1948 متنوعا ومتأثرا بالسياقات السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أن بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا سهلت قيام إسرائيل لأسباب تاريخية وسياسية وإستراتجية خاصة في ظل الحرب الباردة[(1)]، بينما كانت دول أخرى أكثر حذرا أو معارضة بسبب مصالحها السياسية والإقتصادية في المنطقة العربية مثل إيطاليا وهولندا وألمانيا.

[1] – "النكبة" الفلسطينية وقيام إسرائيل.. 76 عاما من الحرب والسلام والحل المؤجل، مجلة الحرة (شبكة الشرق الأوسط للارسال – mbn – واشنطن 15ماي2024.

1- بريطانيا

كان رد فعل بريطانيا اتجاه قيام الكيان الصهيوني في عام 1948 معقدا ومتعدد الأوجه، حيث لعبت دورا رئيسيا في الأحداث التي أدت إلى إنشاء الدولة اليهودية من خلال وعد بلفور عام 1917 والانتداب البريطاني على فلسطين (1920-1948). ومع اقتراب نهاية الانتداب كانت بريطانيا تواجه ضغوطا داخلية وخارجية أثرت على موقفها من قيام الكيان الصهيوني، وفي 15 ماي 1948 انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وانسحبت القوات البريطانية من المنطلقة، وكانت بريطانيا قد أعلنت سابقا أنها لن تفرض حلا على فلسطين، وتركت الأمر للأمم المتحدة ولم تعترف بالكيان الصهيوني بشكل فورى. بعد إعلان قيام هذه الأخيرة في 15 ماي 1948حتى شهر جانفي سنة 1949.

وفي أبريل 1950 اعترفت بها بشكل كامل وقامت بتطوير علاقات دبلوماسية معها على الرغم من أنها كانت حريصة على الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية أيضا والدليل أنها حاولت الحفاظ على موقف محايد نسبيا في الصراع العربي الإسرائيلي خاصة في أعقاب حرب 1948، حيث كانت تسعى لتجنب تأجيج التوترات في المنطقة.

وفي عام 2024 أعلن دافيد كاميرون وزير خارجية بريطانيا أن بلاده يمكن أن تعترف رسميا بالدولة الفلسطينية بعد وقف إطلاق النار في قطاع غزة دون انتظار نتيجة محادثات قد تستمر لسنوات بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن حل الدولتين، وأضاف أنه لا يمكن الإعتراف بالدولة الفلسطينية ما بقيت حركة حماس في غزة، ولكن يمكن أن يتم ذلك بينما تستمر المفاوضات الإسرائيلية مع القادة الفلسطينيين. وأوضح أن ما يتعين علينا القيام به هو إعطاء الشعب الفلسطيني أفقا نحو مستقبل أفضل، حيث تكون له دولة خاصة به ودعمت بريطانيا والولايات المتحدة ودول غربية أخرى فكرة قيام فلسطين مستقلة تعيش إلى جانب إسرائيل كحل للصراع الأكثر صعوبة في المنطقة. لكنها قالت إن الاستقلال الفلسطيني يجب أن يأتي كجزء من تسوية يتم التفاوض عليها، ولم تكن هناك مفاوضات جوهرية منذ 2009[1].

2- فرنسا

في اليوم الأول من قيام إسرائيل بتاريخ 15 ماي 1948 لم تعترف فرنسا مباشرة خوفا من إثارة العرب خصوصا وأن جيوشها كانت موجودة في المغرب العربي وهذا ما عبر عنه بن غوريون

[1]- جريدة الأناضول 2024/02/02 .

رئيس الوزراء الاسرائيلي وقتها حين قال إنني آسف كثيرا لأن الحكومة الفرنسية لا تريد أن تقيم الآن علاقات طبيعية معنا وفرنسا هي القوة العظمى في المتوسط.

ولم تلبث فرنسا أن أقامت علاقة ثنائية وطيدة مع إسرائيل وأصبحت من بين البلدان الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية معها في 11 ماي 1949، ثم أسهمت فرنسا على نحو كبير في ترسيخ وجود الدولة الفتية من خلال المشاركة في الجهود التي تبذلها للدفاع عن أراضيها[1]، وكانت ترى في إسرائيل حليفا محتملا في مواجهة النفوذ البريطاني في المنطقة ومع ذلك فقد تغير موقف فرنسا لاحقا بعد حرب 1956 (العدوان الثلاثي) وحرب 1967.

وكانت ترى في الكيان الصهيوني حليفا محتملا في مواجهة النفوذ البريطاني في المنطقة ومع ذلك فقد تغير موقف فرنسا لاحقا بعد حرب 1956 (العدوان الثلاثي) وحرب 1967.

3- الاتحاد السوفياتي

على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان دولة اشتراكية، إلا أنه دعم قيام إسرائيل لأسباب سياسية واستراتيجية وهو ما كان بمثابة صدمة للعرب[4] الذين كانوا يتوقعون دعما من المعسكر الإشتراكي حيث اعترف الإتحاد السوفيتي بالكيان الصهيوني بشكل فوري بعد إعلان قيامها في ماي 1948، ورأى فيها حليفا محتملا في مواجهة النفوذ البريطاني والأمريكي في الشرق الأوسط[2].

4- دول أوروبا الشرقية

دعمت دول أوروبا الشرقية، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر، قيام إسرائيل في البداية بسبب توجيهات الإتحاد السوفيتي، الذي كان يرى في إسرائيل حليفا محتملا في مواجهة النفوذ البريطاني والأمريكي في الشرق الأوسط وقدمت تشيكوسلوفاكيا دعما عسكريا مهما لإسرائيل خلال حرب 1948، حيث زودتها بالأسلحة والذخيرة[3].

---

[1]- بلال الرشايدة القلالة، **فرنسا والقضية الفلسطينية (من نابوليو الى ماكرون)**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2021، ص33.

[2]- علاء نسيم مسعد عرابي، **الموقف السوفياتي من قيام دولة إسرائيل 1945–1953م**، بحث مستقل من رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص1185- 1186.

[3]- سعدي عائشة، **مظاهر الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي (1945 – 1989)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

الفرع الرابع: موقف إيران على قيام الكيان الصهيوني

لقد كان رد فعل إيران كان معقدا ومتغيرا عبر التاريخ ويعكس التحولات السياسية والإجتماعية في إيران ففي عام 1947 كانت إيران واحدة من الدول التي صوتت ضد خطة تقسيم فلسطين وعارضت قبول فكرة الكيان الصهيوني كدولة إسرائيل وخلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941- 1979) الذي يعتبر عميل للولايات المتحدة الأمريكية[1] والتي كانت تدعمه للحفاظ على التوازنات في المنطقة وهو ما جعل العلاقات الإيرانية الإسرائيلية جيدة حيث اعتبرت إيران إسرائيل حليفا طبيعيا في مواجهة الدول العربية.

ظل هذا التحالف الإيراني الإسرائيلي قائمًا بزخم قوي حتى نكسة جوان سنة 1967، حيث تمكنت إسرائيل من إلحاق هزيمة كبيرة بالدول العربية واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيها، الأمر الذي خلق نوعا من الإحساس بالقوة والغطرسة في الكيان الصهيوني والشعور بالتعالي على نظام الشاه والرغبة بالتفرد بالقوة بزعامة المنطقة والهيمنة عليها دون أي مشارك أو منافس.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني تغيرت المواقف بشكل جذري وأعلن أن إسرائيل هي عدو للإسلام والمسلمين وقام بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها وتحولت إيران إلى واحدة من أكثر الدول عداء لإسرائيل[2]، ومنذ ذلك الحين انتهجت إيران سياسة دعم الفصائل الفلسطينية مثل حماس وحزب الله واعتبرت أن مقاومة الإحتلال الإسرائيلي هي جزء من عقيدتها السياسية. مرت سنوات طويلة على العداء والصراع الظاهري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني، لكن الأمور انجلت عن نجاح إستراتيجي للطرفين في ظل الفشل الذريع للأنظمة العربية وخاصة التي صالحت وطبعت فقد نجحت إيران بعد سقوط العراق بالهيمنة شبه التامة فيها على أربعة من البلدان العربية الإستراتيجية والمفتاحية هي العراق واليمن ولبنان وسورية، وباتت تتوغل وتتوغل أكثر، ولا سيما في سورية، وخاصة بعد انشغال روسيا بأوكرانيا، وبات ذلك الحلم أو الوهم الإمبراطوري الفارسي أقرب إلى الحقيقة والواقع في السنوات الأخيرة التي شهدت العلاقات تصعيدا عسكريا ظاهريا حيث قامت إيران بتنفيذ هجمات على الكيان الصهيوني، مثل الهجوم الذي تم في عام 2025 والذي استخدمت فيه طائرات مسيرة وصواريخ باليستية[3]، رغم

[1]- مصطفى اللباد، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد94، ربيع2013.

[2]- مصطفى أمين، **ايران وفلسطين بين عهدين**، المركز العربي للنشر، بيروت، 1996، ص34.

[3]- مصطفى أحمد البكور، **إيران والقضية الفلسطينية :بين العقيدة والمنفعة**، رواق ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، 2022 .

أن هذه الهجمات لم تسفر عن خسائر كبيرة وكانت عبارة عن نفاق سياسي في ثوب عسكري فضحت حقيقة الموقف الإيراني وأظهرت حقيقته التي خُدع بها كثير من الشعوب طوال عقود من عمر الثورة الإسلامية، وكشفت أن شعارات نصرة المظلومين ووحدة ساحات المقاومة والممانعة لم تكن سوى ضرب من النفاق الرخيص والتزييف الخسيس الذي استثمرت فيه إيران طويلا وخدعت به شعبها والشعوب العربية والإسلامية لإنجاز مشروعها الإمبراطوري الطائفي في البلاد العربية.

وما لم تفلح بكشفه ثورات الربيع العربي ولا سيما في سوريا، كشفته عملية طوفان الأقصى، فأظهرت أن إيران لا يُعوّل عليها فعليًّا في نصرة الشعوب العربية والإسلامية المضطهدة، وأن تدخلها ودعمها لا يمكن أن يكون سوى لمصلحة قومية أو تغطية المشروع طائفي، وأنها وإسرائيل رأسا حربة المشروع استعماري واحد، تقاسم تدمير العالم العربي طوال عقود، وهما تعملان، وبدعم من القوى الغربية وبتواطؤ من بعض الأنظمة العربية الاستبدادية على أية محاولة حقيقية لتحرر شعوب هذه المنطقة وتطوير بلادها واستثمار ثرواتها، مهما بلغت التضحيات والأثمان[1].

الفرع الخامس: موقف الدول العربية من قيام الكيان الصهيوني

عام 1948 كان موقفا متباينا لكنه اتسم في مجمله بالرفض والتصدي لقيام دولة إسرائيل، حيث اعتبر العرب هذا الحدث احتلالا لأراض عربية واغتصابا لحقوق الشعب الفلسطيني رفضت الدول العربية خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين (قرار 181) الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين دولة يهودية ودولة عربية، مع وضع القدس تحت وصاية دولية. اعتبرت الدول العربية هذا القرار غير عادل، لأنه منح اليهود مساحات كبيرة من الأراضي رغم أن نسبتهم السكانية كانت أقل من العرب.

أما على المستوى الشعبي، كان هناك رفض واسع لقيام الكيان الصهيوني، وتصاعدت حركات المقاومة الفلسطينية بدعم من الشعوب العربية وفي الفترة مابين 08و17 ديسمبر 1947 أعلنت الدول العربية أن تقسيم فلسطين غير قانوني، وفي خطوة أولى لمجابهة قيام إسرائيل، وضعت مبلغ مليون جنيه إسترليني وعشرة آلاف بندقية، وثلاثة آلاف متطوع بينهم نحو 500 فلسطيني، تحت تصرف اللجنة العسكرية الفتية[2].

[1]- مخلص الصياد، **اطلالة على الصراع التنافسي بين إيران والكيان الصهيوني**، مجلة السوري اليوم، 2025.

[2]– الجزيرة نت، مرجع سابق.

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في 14ماي 1948، أعلنت الدول العربية الحرب على الكيان الصهيوني وشاركت جيوش عربية من مصر، الأردن، العراق، سوريا، ولبنان، بالإضافة إلى متطوعين من الدول العربية الأخرى، في ما يُعرف بـ"حرب 1948" أو "النكبة". كان الهدف المعلن هو منع قيام دولة إسرائيل ودعم الفلسطينيين حيث قرر العرب تشكيل جيش أطلق عليه اسم "جيش الإنقاذ" الذي أوكلت قيادته إلى الضابط السوري فوزي القاوقجي ليتولى المشاركة في حرب تحرير فلسطين وطرد العصابات الصهيونية[1]، بعد أقل من 24 ساعة من إعلان استقلال إسرائيل، تدخل "جيش الإنقاذ" لاستعادة البلاد. واشتبك مع عصابات الهاغاناة وشتيرين وأرغون والبالماخ. ويطلق الإسرائيليون على هذه المواجهة "حرب الاستقلال"، وسماها العرب "حرب تحرير فلسطين"، أو "حرب النكبة" أو "حرب 1948".

وخلال الأشهر الأولى من عام 1949 جرت مفاوضات مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة بين إسرائيل والدول العربية المشاركة في الحرب، باستثناء العراق الذي رفض التفاوض مع إسرائيل وتوصلت الأطراف إلى اتفاقيات هدنة لإنهاء القتال انتهت الحرب بهزيمة الجيوش العربية أدت هذه الهزيمة إلى احتلال إسرائيل الأراض أكبر مما كان مخصصا لها في خطة التقسيم، كما أدى ذلك إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين فيما عُرف بـ"النكبة" ويعود سبب الهزيمة الى ضعف التنسيق والتخطيط بالاضافة الي قضية الأسلحة الفاسدة وهي واحدة من أشهر القضايا التي ارتبطت بهزيمة مصر في حرب فلسطين عام 1948، مما أسفر عن نكبة الشعب الفلسطيني وبدء الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر لعقود.

المطلب الثالث : الحروب العربية الاسرائيلية وظهور فكرة التطبيع

وبذلك ربطت الحروب العربية الإسرائيلية التي حدثت في الفترة الزمنية الأولى والثانية بين الهزيمة العربية على أيديها وتثبيت الوجود الصهيوني بفكرة التطبيع كنوع من الخيار السياسي مع الأنظمة، لكن يبدو أن هذه التحولات ترتبط بها أيضا تغير في موازين القوى الإقليمية والدولية، حيث من المعلن أن التطبيع قد وقع تطبيع متلازما.

لم تقدم الحركة الصهيونية هي الأخرى حدودا ثابتة فقد اكتفى إعلان قيام إسرائيل في 14ماي 1948 بالإشارة إلى «أرض إسرائيل، مهد الشعب اليهودي» دون أن يرسم لها حدودا.

[1]- نوار أبو عيشة، **نكبة فلسطين ..كيف تحول النصر العربي الى هزيمة مرة**، مجلة الاناضول، 16 ماي2021 .

ولا تزال إسرائيل بلا حدود مرسومة أو مقننة، خلافا لما هي عليه أحكام القانون الدولي ودساتير دول العالم[1].

الفرع الأول: حرب 1948

كانت الشعوب العربية ومنها شعب فلسطين تتطلع إلى التحرر والاستقلال، في إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى أن بعضها حاول التخلص من الاستعمار ودائرة الحرب. وكان أمر استقلال فلسطين أصعب وأكثر تعقيداً من استقلال كل الأقطار في المشرق العربي، بسبب المشروع الصهيوني وما حققه من مكاسب وتوضعات في فلسطين حتى ذلك الحين[2]، يمكن تقسيم الأحدث المهمة سبعة مراحل إلى:

- من أول مناقشة أجراها مجلس الأمن للقضية الفلسطينية إلى إعلان دولة إسرائيل من 24 فبراير إلى 14 ماي 1948.
- إعلان دولة إسرائيل إلى أول اتفاق لوقف إطلاق النار من 15 ماي إلى 11 جوان 1948.
- مرحلة اتفاق وقف إطلاق النار الأول من 11 جوان إلى 9 جويلية 1948.
- إنهيار وقف إطلاق النار الأول وأول هجوم إسرائيلي من 9 إلى 18 جويلية 1948.
- ثاني اتفاق لوقف إطلاق النار إلى ثاني هجوم إسرائيلي من 18جويلية إلى 15أكتوبر 1948.
- ثاني هجوم إسرائيلي إلى الموافقة المصرية على وقف إطلاق نار جديد والدخول في مفاوضات الهدنة من 15 اكتوبر 1948 إلى 7 جانفي 1949.
- الموافقة المصرية على وقف إطلاق النار الجديد والدخول في مفاوضات الهدنة إلى موافقة مجلس الأمن على أربعة اتفاقات للهدنة من 7 جانفي 1949 إلى 11 أوت 1949[3].

[1]- هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الاسرائيلية (1948 – 1988)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص27.

[2]- عبد الرحمان الصالحي، **حرب عام 1948 (رؤية عربية و عالمية)**، مركز الأبحاث شؤون فلسطينية، بيروت، 1989.

[3]- سيدني بيلي، **الحروب العربية الاسرائيلية و عملية السلام**، ترجمة: المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، ص15.

الفرع الثاني: حرب 1956

اختلفت حرب 1956 عن حرب 1948 بأنها كانت محصورة في مسرح حرب محدود جغرافيا، ذي جبهة واحدة، هي سيناء والشريط المستطيل الذي تكون الإسكندرية والقاهرة والسويس وبورسعيد رؤوسه، في حين كانت فلسطين كلها هي مسرح الحرب عام 1948، وكانت سيناء والنقب جبهة من الجبهات.

ولقد عملت إسرائيل في حرب 1948 على الخطوط الداخلية في مواجهة الجيوش العربية التي أتتها من نواح متعددة من الشمال والشرق والجنوب. أما في مسرح حرب 1956 فلم يكن العمل فيه على الخطوط الداخلية أو الخارجية بارزا. وإنما برزت مبادىء وكان أسلوب الحرب الإستباقية يتطلب تطبيق مبدأ الحشد في أحسن أشكاله بالاستناد إلى وسائل الخداع والتمويه . ولقد حشدت إسرائيل قوتها الضاربة في قطاع ضيق من الأرض، لتحقق المفاجأة والخرق السريع وتبلغ قناة السويس في أقصر وقت ممكن. وفي مقابل ذلك، ركزت مصر جهودها وحشدها على الاتجاه الاستراتيجي «القناة – القاهرة» تحسبا للهجوم البريطاني – الفرنسي المحتمل[1].

في يوم 26 أكتوبر من سنة 1956 بدأت إسرائيل تجند قواتها الإحتياطية استعدادا للحرب، وقد اعتقد الكثيرون حينها أن العملية المزمع تنفيذها ستكون ضد الأردن، بسبب تزايد التوتر على حدود إسرائيل الشرقية، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية دعت إسرائيل إلى عدم تنفيذ عملية من شأنها زيادة الوضع تأزما في المنطقة[2]. وقبل الإعتداء بيوم واحد أي يوم 28 أكتوبر أعلن "بن غوريون" في الكنيست بأن مصر ماضية في تهديد إسرائيل وأن مصر هي عدو إسرائيل الحقيقي، وستخوض إسرائيل المعركة هذه المرة في داخل الأراضي المصرية[3].

أثار العدوان الثلاثي على مصر مواقف عدّة لحكومات أغلب الدول في العالم أدانت جميعها هذا العدوان، ولم تحظى أطرافه بتأييد حتى من أهم حليفاتها وهي الولايات المتحدة، هذه الأخيرة التي وإن كانت تشارك الدول الثلاثة (بريطانيا، فرنسا، وإسرائيل) في أهدافها وعدائها للحكومة

[1]– تريفور ن. دوبوي، **الحروب العربية – الإسرائيلية، 1947 – 1974**، ترجمة: جبرائيل بيطار، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1981، ص67.

[2]– البحيري محمد، **حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية**، تقديم: السفير حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص65.

[3]– محمد عبد الرحمان حسين، **نضال شعب مصر**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص324.

المصرية إلا أنها اختلفت في أسلوب تنفيذ هذا العدوان في التوقيت والإعداد السياسي له[1] لذلك أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة مجلس الأمن إلى التحرك لإيقاف إطلاق النار استنادا إلى التصريح الثلاثي الذي يضمن عدم التعديل في الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب[2].

مراحل الأحداث الرئيسية للحرب ووقف إطلاق النار والانسحاب تقسم إلى خمس

- عملية قادش الإسرائيلية القوات البريطانية والفرنسية تبدأ بقصف مصر من 29 أكتوبر إلى 5نوفمبر1956.

- أنزلت بريطانيا وفرنسا قواتهما في مصر في 5 و6 نوفمبر 1956.

- وقف إطلاق النار، انسحبت بريطانيا وفرنسا من مصر وبدأت إسرائيل الانسحاب في 7نوفمبر وحتى 22 ديسمبر.

- إسرائيل تنسحب من معظم جزيرة سيناء من 23 ديسمبر 1956 وحتى 22 يناير 1957.

- انسحاب إسرائيل من شرم الشيخ وقطاع غزة في 24 يناير إلى مارس 1957[3].

الفرع الثالث: حرب 1967

كان من الطبيعي أن تفتح حرب 1956 الدرب واسعا إلى حرب أخرى، هي حرب 1967. فإسرائيل لم تحقق كل أهدافها الرئيسة، وخصوصا هدف تدمير القوات المسلحة المصرية، وهدف الاستيلاء على سيناء وضمها إليها، ولم تحسن وضعها الجيو-ستراتيجي يضاف إلى ذلك أن متغيرات سياسية وعسكرية واقتصادية عربية ودولية، وجدت على ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي، وجنحت في بعضها لمصلحة الجانب العربي، وضد مصلحة إسرائيل.

أفرزت حرب 1956 ثلاثة دروس في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، ووضعتها أمام المسؤولين العرب، وخصوصا في الأقطار المحيطة بفلسطين:

(أ) أول هذه الدروس ذلك التضامن العربي الشامل، وخصوصا الشعبي، مع مصر في تصديها للعدوان الثلاثي.

---

[1]- محمد حسنين هيكل، **قصة حرب السويس**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1983، ص78.

[2]. لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس 1954-1957 جذور أزمات نتائج**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1996، ص 262.

[3]- سيدني بيلي، مرجع سابق ، ص132.

(ب) وثانيها أن الإعداد لمجابهة ناجحة ضد إسرائيل يتطلب إدخال عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية على الإستراتيجية العربية الشاملة، إضافة إلى الإعداد العسكري الدقيق وخصوصا التسلح.

(ج) وثالث تلك الدروس الحاجة إلى حليف دولي يسند الكفاح العربي ضد الاستعمار وإسرائيل[1].

ثمة نتائج عسكرية محدّدة انتهت إليها حرب1967 ومن أبرز هذه النتائج:

1 – تدمير القوة العسكرية الرئيسة لمصر والأردن، وقسم مهم من القوة العسكرية السورية. وقد أدت هذه الحال إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي–الإسرائيلي اختلالا خطيرا، وخصوصا في العام الذي تلا الحرب، ثم بدأ هذا الخلل بالتناقص حينما وسوريا بعد الحرب مباشرة بدأت مصر إعادة تسليح قواتهما.

2 – سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية، تفوق كثيرا مساحتها الأصلية البالغ قدرها 35890 كلم عشية حرب 1967، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء 61198كلم، ومساحة قطاع غزة 363كلم ومساحة الضفة الغربية 5878كلم، ومساحة الجولان 1150كلم. وبذلك أصبحت جملة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بالإحتلال 89359 كلم. وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجيو–ستراتيجي لإسرائيل تحسينا كبيرا، لأن هذه الأراضي أضافت عمقا استراتيجيا أفضل كثيرا مما كان متاحا لها قبل ذلك، بحيث أصبح في مقدورها اتباع استراتيجية دفاعية على الجبهة المصرية، دون أن يمثل ذلك خطرا مباشرا على أمنها. كما تحسن وضعها الدفاعي كثيرا على الجبهة الشرقية بعد إزالة نتوء الضفة الغربية، الذي كان يمثل خطرا كبيرا على قلب إسرائيل في حالة وجود قوات عسكرية عربية فعالة هناك.

وتقلص طول حدودها مع الأردن من 650كلم إلى 480كلم فقط (من بينها 83.5كلم طول البحر الميت). هذا فضلا عن زوال الخطر العسكري السوري المباشر على مستعمرات سهلي الحولة وطبرية.

3 – في إثر المكاسب التي حازتها إسرائيل في الحرب، ازداد عمقها الاستراتيجي، وهامش أمنها وفيما يلي جدول ببعض المسافات

[1]– هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص219.

4 – نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجولان والضفة الغربية أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي لما كانت عليه حاله، وخصوصا بالنسبة إلى مصر. إذ أصبحت له قواعد جوية متقدمة، وقصرت الفترة الزمنية للانذار بالنسبة إلى أجهزة الرادار العربية. وبالمقابل، تحسن وضع الدفاع الجوي الإسرائيلي، نتيجة ابتعاد القواعد الجوية المصرية المتقدمة مسافة لا تقل عن 200 كلم عما كانت عليه، ولإقامة أجهزة رادار إسرائيلية متقدمة فوق الجبال والمرتفعات القائمة في سيناء والضفة الغربية والجولان، ومن ثم زادت فترة الإنذار بالهجوم الجوي العربي كثيرا عما كانت عليه من قبل.

5 – فتحت إسرائيل الملاحة في مضايق تيران وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة.

6 – احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء، وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محليا.

7 – وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة، قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.

8 – ربحت إسرائيل عتادات حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ)، لم تلبث أن عدلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة.

9 – زاد عدد العرب الخاضعين للاحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروفا أكثر ملاءمة لنمو الثورة الفلسطينية.

10 – حصلت اسرائيل على رهينة كبيرة أراض وسكان عرب للمساومة عليها في سبيل إجبار الأقطار العربية على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعد المناخ الملائم لحرب الاستنزاف، ومن ثم لحرب 1973[1].

الفرع الرابع: حرب 1973

استطاع الكيان الصهيوني القضاء على زعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي كان قبل هذه الحرب رمزا لمحور الأمة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، ورمزا للتحرير العربي والإسلامي والعالمي من الاستعمار الأوربي إلى مجرّد رئيس يسعى لتحرير الأراضي العربية التي

[1]– نفس المرجع السابق، ص 313 – 315.

احتُلت بعد أن كان هدفه تحرير فلسطين، لولا إسراع الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم اللوجستيي للكيان الصهيوني[1].

انتهت الحرب رسميا بالتوقيع على اتفاقيات فك الإشتباك بين جميع القوى المتصارعة، توقيع معاهدة سلام بين مصر والكيان الصهيوني في 26 مارس 1978، وأعادت تشكيل الرأي الصهيوني الذي ظن أن جيشه لا يقهر، وبخاصة الوضع في سوريا والقضية الفلسطينية، حالت دون الوصول إلى سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

فلا تزال هضبة الجولان السورية محتلة من قبل الكيان الصهيوني، ولا تزال عملية الاستيطان مستمرة وبوتيرة أكبر، والمستوطنون الصهاينة يقطعون أوصال الضفة الغربية بإحكام عن القطاع، وتتسارع عملية تهويد القدس، أما أهم نتائج حرب رمضان 1973، فهي خروج الاتحاد السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط، والتمهيد للنفوذ الأمريكي، وهو أهم هدف تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك جاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هنري كيسنجر، صاحب سياسة الخطوة بخطوة، وحقق ثلاثة أهداف: عودة العلاقات المصرية الأمريكية، والمفاوضات بين الكيان الصهيوني وجمهورية مصر العربية، وأخيرا إنهاء حصار مصر لباب المندب، مما يسهل نقل البترول الإيراني نحو الكيان الصهيوني

فهي خروج الإتحاد السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط، صاحب سياسة الخطوة بخطوة، وحقق ثلاثة أهداف: عودة العلاقات المصرية الأمريكية، وأخيرا إنهاء حصار مصر لباب المندب، مما يسهل نقل البترول الإيراني نحو الكيان الصهيوني. و هكذا وقع محمد أنور السادات مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني، مناحيم بيغن معاهدة سلام، لتخرج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني بشكل نهائي، علما أن قطاع غزة كان تحت رعاية مصر قبل حرب[2].

لقد أثبتت الحروب الثلاثة أن ميزان القوى كان لصالح المحور الغربي بذراعيه الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية، على حساب المحور العربي، وذلك من خلال بداية الحديث عن عملية السلام والأمن وأن أمن اسرائيل من أمن المنطقة، لذا استطاعت أمريكا إستدراج مصر من خلال تحطيم قاعدتها العسكرية لإحداث نوع من الصدمة لديها ومن ثم بدأ التفكير بمنطق قطري صرف وهو كيفية تخليص مصر وفقط من الإحتلال الصهيوني لأراضيها في سيناء.

[1] – تريفور دبوري، مرجع سابق، ص709.

[2] – أمين هويدي، **كيسنجر وإدارة الصراع الدولي**، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص327 – 330 .

المبحث الثاني: مسار التطبيع العربي الإسرائيلي ومجالاته

من خلال دائرة البحث لعلاقة التطبيع العربي الإسرائيلي، يتبع هذا المبحث مراحل وتجليات هذا التطبيع. كان لابد أولا من توضيح مفهوم نشأة الكيان الصهيوني، قبل تتبع سير هذا التطبيع، أيضا ضمن مراحله التاريخية بدءا بالمبادرات الأولى وصولا إلى ظروف العصر الحالي، ومنه تتبع فروعه ومجالاته المختلفة، سواء السياسية أو الثقافية أو الإقتصادية أو الأمنية وغير ذلك الكثير.

المطلب الأول: محطات التطبيع (اتفاقية كامب ديفد – اتفاقية وادي عربة – أوسلو)

تمثلت إتفاقيات كامب ديفيد (1978) ووادي عربة (1994) وأوسلو (1993) منعطفات حاسمة في سير التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث أرجعت العلاقة من وضع الصراع إلى مسار التسوية السياسية. وشكلت هذه المحطات إطاراً لترسيخ فكرة التطبيع تدريجيا، رغم ما حملته من إنتقادات بسبب إهمالها للحقوق الفلسطينية. ويعتبر تحليل هذه الاتفاقيات أساسيا لفهم تداعيات التطبيع الحالي على الأمن القومي العربي.

– جذور التطبيع العربي الاسرائيلي

أفرعت عملية تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة حيث بادرت بعض الدول العربية إلى ذلك خاصة خلال فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولكن التطبيع مستمر منذ عقود ولكن بصورة سرية، ويبدو أن الأمور ظلت على حالها، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مراحل غير معلنة للتطبيع[1]، حيث استخدمت القيادة الصهيونية في بعض الأحيان ذريعة الموافقة على مشاريع اقتصادية، مثل مشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة، أو محاولة استئجار وادي كابود من شرق الأردن.

إلى جانب الإعتماد على التواصل المباشر أو عن طريق البريطانيين، الذين كانوا السلطة المهيمنة في المنطقة، للتقرير حول استراتيجيات الجيوش العربية وإتفاقيات الهدنة.

بعد نكسة جوان 1967، تضاعفت الاجتماعات السرية بين المسؤولين العرب ونظرائهم الإسرائيليين، لمحاولة اختبار إسرائيل في الانسحاب عن الأراضي المحتلة، ولكن كانت الإجتماعات السرية غير ناجحة.

[1] – محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والنكبة الموقف والدو**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2022.

وكان المغرب ساهم في تسليط الضوء على هذه الاتصالات، وكان من أهمها الاجتماع بين حسن التهامي، المستشار السابق للرئيس أنور السادات، والمسؤولين الإسرائيليين، الذي ساهم في فتح الباب لاتفاقيات كامب ديفيد[1].

الفرع الأول: اتفاقية كامب ديفد

جوان 1967 شهد نكسة مع الإحتلال الإسرائيلي لمختلف المناطق العربية، تزايد تشدد إسرائيل وابتعادها عن قرارات الأمم المتحدة مثل: قرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي لانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة. هذا الأمر زاد في تأزم الصراع العربي الإسرائيلي خصوصا بسبب الميزان الشديد الاختلال لصالح إسرائيل في القوة العسكرية، والحد من الضغط الدولي على إسرائيل، والتباين الحاد في الدعم الدولي الغربي لإسرائيل والدول العربية.

في نوفمبر1977، قام الرئيس المصري أنور السادات بطرح فكرة الدخول في مفاوضات مع إسرائيل، وبدأ بالإعلان عن استعداده للذهاب إلى القدس للتحدث على المنصة أمام الكنيست. وبعد ذلك دعا رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن السادات الذي وصل إلى القدس في 19 نوفمبر. أسفر هذا اللقاء عن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تعرف باتفاقية كامب ديفيد، والتي وصفت بأنها احتوت على تسع مواد أساسية.

أبرز نقاط المعاهدة:

1. **المادة الأولى**: تنهي حالة الحرب بين الطرفين، مع انسحاب إسرائيل من سيناء، واستعادة مصر لسيادتها الكاملة عليها، وعند إتمام الانسحاب، يتم إقامة علاقات طبيعية بين البلدين.
2. **المادة الثانية**: تحدد الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل كحدود دولية معترف بها، مع التأكيد على احترام سلامة أراضي الطرفين.
3. **المادة الثالثة**: يلتزم الطرفان باحترام سيادة كل منهما، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ومنع أي أعمال عدوانية من أراضيهما.
4. **المادة الرابعة**: ترتيبات أمنية تشمل قوات الأمم المتحدة، ومناطق محدودة التسليح، ومراقبة أمنية لضمان سلامة الطرفين.

[1] – معين الطاهر، **جذور التطبيع تاريخه ومراميه**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 130، 2022.

5. **المادة الخامسة:** يحق للسفن الإسرائيلية المرور الحر في قناة السويس، ويعتبر مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية.
6. **المادة السادسة:** تنفيذ المعاهدة بحسن نية من الجانبين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
7. **المادة السابعة:** يتم حل الخلافات المتعلقة بالمعاهدة عن طريق التفاوض، وفي حال عدم التوصل إلى حل، يتم اللجوء إلى التحكيم.
8. **المادة الثامنة:** إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة للمطالبات المالية.
9. **المادة التاسعة:** تصبح المعاهدة نافذة عند تبادل وثائق التصديق، وتلغي الاتفاق السابق بين مصر و"إسرائيل" في سبتمبر 1975.

كما تم الاتفاق على إجراء مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 242، وتنفيذ بنود المعاهدة خلال 2 إلى 3 سنوات[1].

أ- موقف الشعب الفلسطيني

مع الإعلان الرسمي على إتفاقية كامب ديفيد انتفض سكان المناطق المحتلة غضبا على هذا الإتفاق، فأعلنت مدينة رام الله الإضراب يوم 18 سبتمبر 1978[2].

ب- منظمة التحرير الفلسطينية

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن إتفاق كامب ديفيد يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948 وما سعت إليه الصهيونية والإمبريالية الأمريكية طوال ثلاثين عاما وما قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية[3].

ج-انعكاسات وتداعيات اتفاقية كامب ديفيد

أحد أخطر نتائج اتفاقية كامب ديفيد كان الإعتراف بدولة إسرائيل وسيادتها، حيث تعهدت مصر بعدم تهديد إسرائيل بالحرب وحل النزاعات بطرق سلمية، مما يعني إقرارا بحق الصهاينة في أرض فلسطين. وقد اتبعت بعض الدول العربية هذا النهج من خلال طرح مبادرات ومشاريع مختلفة، لكنها اتفقت على هدف واحد هو التفريط في فلسطين والاعتراف بإسرائيل.

---

[1]- أحمد علي حسن، **إتفاقيات –كامب ديفيد والإتفاق التكميلي – الخاص– بإقامة الحكم الذاتي الكامل– في الضفة الغربية وقطاع غزة**، الناشر مكتبة الآداب، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ط2، 2012 ،ص5-27.

[2]- زواوي سعاد، **انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978م على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للدراسات والابحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 1، 2021، ص 604.

[3]- زواوي سعاد، مرجع سابق، ص605.

هذه التنازلات استندت إلى مشروعية كامب ديفيد، ولا يمكن تجاهل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل من خلال اتفاق أوسلو عام 1993، الذي جاء بصيغة مشابهة. يمكن القول إن إسرائيل حققت أهدافها من الاتفاقية، حيث أدى السلام المنفرد مع مصر إلى خروجها من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، مما أثر سلبا على دورها في العالم العربي وعلاقات العرب الدولية[1]

د- موقف جامعة الدول العربية من اتفاقيات السلام مع إسرائيل

توقيع الرئيس السادات اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978 كان له تأثير كبير على عدة أصعدة. على المستوى الإقليمي، نشبت أزمة حادة بين مصر والدول العربية، حيث تم اتهام السادات بالتواطؤ مع إسرائيل والولايات المتحدة ضد المصالح العربية. في هذا السياق، تم تشكيل "جبهة الرفض" أو "جبهة الصمود والتحدي" في نوفمبر 1977 بناءً على دعوة الرئيس الليبي معمر القذافي. عقدت الجبهة أول قمة لها في طرابلس في ديسمبر 1977، حيث تم اتخاذ قرار بتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر وعزلها عن العالم العربي والإفريقي. كما تم الاتفاق على طرد مصر من جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي إذا استمرت في نهجها[2].

الفرع الثاني: اتقافية وادي عربة

بعد حرب الخليج التي جرت عام 1991، واجه الأردن أزمة مالية خانقة وارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة. هذا الأمر قاد الملك حسين في حينه إلى سلوك طريق مركزي نحو تحقيق مصالح الأردن وهو إبرام صلح مع إسرائيل. واصل الملك حسين مسيرته نحو السلام بدأت في 12 أكتوبر 1991 عندما ألقى خطابا في قصر الثقافة أمام عدد من ممثلي التيارات السياسية للبلاد، حيث صرح أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للأردن، وفي خطابه أعلن أنه سوف يذهب إلى مؤتمر مدريد للسلام لاستعادة الأراضي المحتلة[3].

في 25 جويلية 1994، تم عقد اجتماع في البيت الأبيض تم خلاله نشر إعلان واشنطن، الذي وضع الأسس لاتفاق بين الأردن وإسرائيل.

[1]- زواوي سعاد، نفس المرجع سابق، ص606.

[2]- رامز صلاح الشيشي، **موقف جامعة الدول العربية من إتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل**، المركز الديمقراطي العربي، 20 اكتوبر 2023.

[3]- عبد الله أحمد حسن عبد الله، **معاهدة وادي عربة جذور وآفاق**، مجلد الثاني، جامعة فيلادلفيا، العدد الخامس، 2021، ص100.

في 26 أكتوبر 1994، تم توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، بحضور الملك حسين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، نصت المعاهدة على احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، لكن إسرائيل لم تلتزم بتطبيق هذه القرارات[1].

على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت ملزمة بتحقيق الظروف الإمبريالية والصهيونية، فإن الأردن استردت الباجورة وجمر ونهر الأردن.

في الواقع، أهمل الشعب الأردني هذه الاتفاقية على مدى مرور سنوات وهو يطالب باسترداد أصحابها أو إلغائها. في الوقت نفسه، ظلت العلاقات الدبلوماسية في البلدين غير مستقرة وفي المحصلة، قال الأمير عبدالله الثاني أن العلاقات بين الأردن وإسرائيل ستكون بدون قلق، خطوة من خطوات التردد في حالة عدم حل مسألة فلسطين[2].

الفرع الثالث: اتفاقية أوسلو

تُعد اتفاقيات أوسلو التي تم توقيعها عام 1993 واحدة من أصعب وأشجع القرارات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية في تاريخها المعاصر[3]. رغم توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، لم تغير الأخيرة من موقفها الأساسي، حيث استمرت في سياسة القوة والتوسع من خلال الإستيطان المكثف، واستمرت أيضا في سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين[4] بعد ذلك، تم توقيع اتفاقية القاهرة في 4ماي1994 بين غزة وأريحا، والتي منحت حكما ذاتيا محدودا للفلسطينيين في تلك المناطق، وطالبت إسرائيل بسحب قواتها من معظم أراضي الضفة الغربية. كما مهدت الاتفاقية لعودة ياسر عرفات إلى غزة في يوليو 1994 بعد فترة من النفي[5] لابد من الإشارة في البداية، تاريخ الاتفاق (طابا)، والذي وقع في واشنطن بتاريخ 28 سبتمبر من عام 1995، ومن ثم تطرق إلى قضايا القدس وتناول كذلك قضية اللاجئين، بجانب المستوطنات والعلاقات مع الدول المجاورة، ويجب تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات لمنع الأعمال العدائية والإرهاب بين الطرفين.

---

[1]- فهمي الكتوت، **الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن أسباب ونتائج**، شركة الآن ناشرون وموزعون، 2021.

[2]- أنور الزيادات، **اتفاقية وادي عربة 28 عاما من السلام البارد**، محلة العربي، عمان، 2022.

[3]- أحمد قريع أبو علاء، **السلام المعلق في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي، الاردن، الطبعة الاولى، 2005، ص13.

[4]- النفاتي زراص، **إتفاقات اوسلو وأحكام القانون الدولي**، منشأ المعارف جلال حزي وشركاته، الاسكندرية، 2001، ص335.

[5]- النفاتي زراص، مرجع سابق، ص314.

وفي جانفي عام 1997 تم التوصل إلى اتفاق الخليل الذي يقضي بترتيب تسليم الفلسطينيين 80% من منطقة الخليل على ثلاثة مراحل، رغم نطق العديد من الفلسطينيين بالرفض بسبب الاتفاق حول قضايا التمييز العنصري والاستيطان[1].

وقعت في 23 أكتوبر 1998، في منتجع واي ريفر بواشنطن، ووقع المذكرة كل من الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ونص الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل[2] أما في 4 سبتمبر 1999، تم توقيع اتفاق شرم الشيخ، الذي وقعه باراك أوباما وياسر عرفات وهو النسخة المعدلة لاتفاق واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن تتعلق بموضوع تسجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقا وماطالت إسرائيل في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى سبتمبر 2000، مع تنفيذ مراحل جديدة لإعادة الانتشار لكن على الرغم من هذه الاتفاقيات، لم تخلوا من التسويف والتأجيل، حيث تأجلت مواعيد تنفيذ العديد من بنود الاتفاقات مثل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، مما دفع الفلسطينيين للمطالبة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه[3].

الفرع الرابع: إتفاق أبراهام لعام 2020 "فيراهام" (صفقة القرن)

إن المشروع الأمريكي تجاه المنطقة يبقى مدعوما للمشروع الإسرائيلي في توسيع مشروعه بمبالغة سياسية، لأن السياسة الأميركية تتمحور حول منع تدفق منتجات النفط العربية إلى إسرائيل بأسعار معقولة، مما يهدد مكانتها الوطنية وميزتها النوعية في الشرق الأوسط، ومنع أي منافس إقليمي أو دولي من السيطرة على المنطقة. بما أن الولايات المتحدة تدعم رئاسة ترامب في العهدة الأولى كان يشكل دافعا قويا للمشروعات الإسرائيلية في المنطقة العربية على وجه الخصوص حيث بدأ هذا في اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017 ، وبعد ذلك قدم خطته للقضاء على العنف الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال حلا للدولتين والمعروف بصفقة القرن.

---

[1] – المركز الفلسطيني للإعلام، **بروتوكول الخليل الكارثة التي أنهكت العاصمة الاقتصادية**، 12- مارس-2022.

[2] – السيد محمد علي اسماعيل، **الضمانات الدولية لتنفيذ معاهدات السلام العربية الاسرائيلية**، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص30.

[3] – محمد محسن صلاح، **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والاداء لـ 1994/ 2013**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة1، 2015، ص 82 - 83.

وفيما يتعلق بالدعم الأمريكي في إسرائيل نقطة أخرى، فإن رواد الأعمال الأمريكيين في ضياع ترامب في البحرين يظل غير واضح. لقد هدد ترامب جميع دول الخليج وأعلن عبر تويتر بأن دول الخليج عليها دفع ثمن حماية أمريكا لهم. هذه التهديدات أضفت إلى سلوك الحكومات العربية نحو إسرائيل وجهات نظرهم تغيير، لذلك تحولت كلمة إسرائيل من عدو إلى حليف استراتيجي محتمل[1].

المطلب الثاني : مجالات التطبيع العربي الاسرائيلي

يعبر التطبيع العربي الإسرائيلي على عدة مستويات، منها السياسة عبر العلاقات الدبلوماسية، والأمن عبر التعاون الاستخباري، والاقتصاد بإنشاء شراكات تجارية، والثقافة عبر التبادل الأكاديمي والإعلامي. واختلف هذا التعبير بين الدول العربية حسب السياقات السياسية والمصلحة الوطنية. فضلا عن أن هذه الأبعاد تستوجب التحليل نظرا لتقديم تقييم تؤشر بعمق على الأمن القومي العربي وتماسك المواقف اتجاه القضية الفلسطينية.

شهدت عملية التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل تسارعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد توقيع اتفاقيات إبراهيم في عام 2020. وفيما يلي أبرز مجالات هذا التطبيع :

الفرع الأول: المجال السياسي

تم توقيع العديد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول عربية، مثل مصر (1979) والأردن (1994)، بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين في إطار اتفاقيات إبراهيم، تبعتها السودان والمغرب، مع سعي دول أخرى لاتباع نفس الاتجاه. كما شهدت هذه الفترة زيارات رسمية من مسؤولين إسرائيليين إلى دول عربية مثل الإمارات والبحرين والمغرب، كما في زيارة وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغف إلى أبوظبي في 2018[2].

[1] – بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد1، العدد2، الجزائر، 2022، ص75.

[2] – المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع اسرائيل مظاهره ودوافعه**، الضعاين، قطر، جويلية 2020.

الفرع الثاني: المجال الاقتصادي

تم إنشاء مراكز تجارية متبادلة وزيادة حجم التبادل التجاري، حيث قُدرت صادرات إسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 7 مليارات دولار سنويا[1].

الفرع الثالث: مجال الطاقة

شهد مجال الطاقة تطورا ملحوظا، ففي 2016 تم توقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية و"نوبل إنيرجي" الأميركية، بقيمة 10 مليارات دولار. كما تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في 2019 والذي ضم سبع دول، بما في ذلك إسرائيل، بهدف تطوير سوق إقليمي للغاز[2].

الفرع الرابع: المجال الاستخباراتي والأمني

بعض الدول العربية أصبحت متلقية رئيسية للخدمات الأمنية والتقنيات الاستخباراتية من إسرائيل. على سبيل المثال في 2008، تم توقيع عقد في أبوظبي لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية مع شركة إسرائيلية[3].

الفرع الخامس: مجال السياحة

تم فتح خطوط طيران مباشرة بين إسرائيل ودول مثل الإمارات والمغرب، مما أدى إلى زيادة التبادل السياحي. ويأمل المسؤولون الإسرائيليون أن تستقطب إسرائيل مليون سائح عربي ومسلم سنويا، خاصة في ظل التوقعات بزيادة السياحة الإسلامية عالميا[4].

---

[1]- محمد محسن صالح، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2016.

[2]- اسماعيل على أنور عباس، **أثر التطبيع على الأمن القومي للدول العربية المطبعة والمنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي سبتمبر، القاهرة، مصر، 2024.

[3]- المركز العربي للابحاث دراسة السياسات، مرجع سابق.

[4]- عادل الاسطة، **السياحة بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي.. الواقع والمستقبل**، قسم البحوث الاستقلال صحيفة الاستقلال، فلسطين، مارس 2025.

الفرع السادس: المجال الثقافي والاجتماعي

أ- **التبادل الثقافي:**

التبادل الثقافي: تم تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية، شملت مهرجانات فنية ومعارض. ويعتبر المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة من أبرز هذه المؤسسات الثقافية، والذي تأسس في مصر عام 1982، بناء على اتفاقية التعاون العلمي بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني الموقعة في عام 1980[1].

ب- **التعليم:**

هناك تعاون أكاديمي بين الجامعات الإسرائيلية والعربية من خلال برامج تبادل طلابي وبحثي، بالإضافة إلى إنشاء مركز أبحاث مشترك في الباقورة بالأردن. كما قام محمود الخليلي بتأليف كتب للأطفال تم نشرها من قبل دار حوفر الصهيونية، وقد تم اعتمادها من قبل دائرة المطبوعات الأردنية[2].

ج- **الإعلام:**

تم بث برامج تلفزيونية إسرائيلية في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى نشر إعلانات مدفوعة الأجر من قبل وسائل الإعلام العربية[3].

الفرع السابع: المجال التكنولوجي والعلمي

شهدت المجالات العلمية والتكنولوجية تعاونا بين إسرائيل وبعض الدول العربية، حيث تم توقيع اتفاقيات في مجال الذكاء الاصطناعي مع دول مثل الإمارات.

الفرع الثامن: المجال الديني

شهدت العلاقات تطورات في المناهج التعليمية والحوارات الدينية، مع حضور مسؤولين عرب مؤتمرات دولية مع نظرائهم الإسرائيليين.

---

[1]- هرزشي بن جلول، **السلام والتطبيع الثقافي**، جامعة الجزائر 2، المجلد 3، العدد1، ماي2019، ص112- 119.

[2]- اسماعيل على أنور عباس، مرجع سابق.

[3]- يوسف حداد، **مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة**، جامعة بيرزيت، فلسطين ، افريل 2002، ص105.

تظهر هذه المجالات المختلفة كيف أن عملية التطبيع قد شملت جوانب متعددة ومتنوعة، وفتحت أبوابا جديدة للتعاون بين إسرائيل وبعض الدول العربية على المستويات الرسمية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية[1].

المطلب الثالث : الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية

تشكلت الاستراتيجية الإسرائيلية في تطبيع العلاقات مع الدول العربية كأحد المحاور الأساسية في السياسة الخارجية لإسرائيل خلال العقود الأخيرة ، خاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية وتقليل عزلتها التاريخية، وبناء تحالفات استراتيجية مع الدول العربية على عدة جوانب رئيسية[2].

الفرع الأول: الاعتماد على الحلفاء الدوليين

بما في ذلك القوى الغربية مثل الولايات المتحدة، حيث سعت إسرائيل إلى إقناع الغرب بأهمية دورها في المنطقة للحفاظ على المصالح الغربية والحد من انتشار الشيوعية[3].

الفرع الثاني: التفوق العسكري

تعتمد إسرائيل على استراتيجية عسكرية تهدف إلى الحفاظ على توازن عسكري يتفوق نوعيا وكميا، مع التركيز على منع الخيار النووي العربي. كما ترفض ترسيم حدودها الثابتة وتسعى لتعزيز مركزها السياسي من خلال السيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية[4].

الفرع الثالث: تطبيع العلاقات مع الدول العربية

أصبح التطبيع مع الدول العربية محورا مركزيا في السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تسعى لبناء علاقات رسمية وغير رسمية لتعزيز الاعتراف بها وتقليل عزلتها. كما يعكس اتفاق التطبيع مع

---

[1]- مجدي قرقر، **بين التطبيع الرسمي والرفض الشعبي لاسرائيل**، مكتبة جريدة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ص44 – 46.

[2]- ابراهيم سلطان شيبوط، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الجزائر3، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 255- 264 -283

[3]- محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية سلسلة الثقافة القومية**، 16 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1988، ص24.

[4]- فراس عباس هاشم، **اتجاهات الاستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي (مقاربة جيوبوليتيكية)**، مجلة حمورابي، العدد 36، السنة التاسعة – 2020 ص74.

الإمارات والبحرين في أوت 2020 استراتيجية جديدة لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج لمواجهة التهديد الإيراني[1].

الفرع الرابع: تقسيم الأنظمة العربية

تسعى إسرائيل إلى تفكيك الأنظمة العربية من خلال إشعال الخلافات الداخلية، مما يسهم في ضمان التفوق الديموغرافي والسياسي الإسرائيلي، ما يسمى بـ "إستراتيجية التفتيت" أو سياسة "فرّق تسد" الذي يعزز من استقرارها كقوة إقليمية[2].

الفرع الخامس: التمسك بالوجود اليهودي

تسعى إسرائيل لتوسيع حدودها وضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مع تعزيز الهجرة اليهودية والاستيطان، وتحقيق التماسك الإجتماعي داخل المجتمع الإسرائيلي لضمان الهوية اليهودية.

بذلك، تركز إسرائيل على بناء مكانتها الإقليمية والعالمية عبر سياسات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية ، بالإضافة إلى التحالفات الدولية والإقليمية لضمان بقاء قوتها في المنطقة[3].

المبحث الثالث: آليات التطبيع

يعتمد التطبيع العربي الإسرائيلي على مجموعة من الآليات تتضمن مختلف الضغوط السياسية والإغراءات الاقتصادية وحملات التطبيع الإعلامية بوساطة الدولة والمجتمع المدني وغيرها، بهدف كسر الحصار الإقليمي على دولة الاحتلال الإسرائيلية. ومن بين تلك الآليات محاولات تعزيز التعاون الأمني بما يُعزز المجال العسكري الإسرائيلي ويساهم في تعزيز وضعها وقدرتها القتالية الممكن أن توضع الموقف العربي في حالة ضعف.

---

[1]- محسن عوض، مرجع سابق.

[2]- سعودي أحمد، **التطبيع مع الكيان الصهيوني آلياته وطرق مواجهته**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2022، المجلد 9، ص328 – 329.

[3]- محمد بلعيشة، **البناء الهرياتي الأيديولوجي والديني للفكر الإستراتيجي الصهيوني**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد7، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2023، ص 199.

المطلب الأول: مراحل التطبيع

مر التطبيع العربي الإسرائيلي بمراحل متدرجة بدءا من الاتصالات السرية. وقد تزامن هذا التدرج مع تغيرات إقليمية ودولية ساهمت في تسريع وتيرته. ويعد تحليل هذه المراحل أساسيا لفهم استراتيجية التطبيع وآليات تنفيذها، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي.

الفرع الأول: المرحلة الأولى قبل عام 1967 (اللقاءات السرية)

كانت بدايات مراحل التطبيع الأولى تتمثل في قدر من التواصل السياسي الذي يتحرك عبر الاتصالات السرية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني كالاتصالات التي كانت قائمة بين المغرب والكيان الصهيوني وبينه وبين الأردن، وبعضها قبل حرب 1967، وما كشفه كتاب (تواطؤ عبر الأردن)، يكفي في بيان المقصود حيث فيه توثيق للعلاقات السرية التي كانت قائمة بين الكيان الصهيوني والأردن ومن ذلك التوقيع على مسودة اتفاق في عام 1950 تضمن عدم الإعتداء بين الجانبين لمدة خمس سنوات وتشكيل لجان مشتركة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة بين الطرفين.

وقد برز هذا اللون من التطبيع منذ الاحتلال العسكري الرسمي الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في جوان1967، وذلك إثر توافق النظام العربي بعد اعتراف مصر، ومن ثم سوريا بالقرار الدولي رقم 242 المتضمن أن الكيان الصهيوني قد وُجد ليبقى، وأنه ما من سبيل إلى إزالته، لكن هذا التوجّه بدا أكثر وضوحا بعد عام 1974 عندما انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى السرب العربي واعترفت بالقرار المذكور ولم يكن كافيا بالطبع ذلك الترابط بين اعتراف المنظمة بالقرار الدولي وبين الاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام 1974، بل بدأت مشاريع اتصالات سرية للكيان الصهيوني من خلال ما عُرف بالاتصالات مع التقدميين الإسرائيليين، أو اليسار الإسرائيلي، وكان من أبرزها اللقاءات المتتابعة للملك حسين مع اليهود في عامي 1975 - 1976 حيث بلغت ستة لقاءات، وذلك لشعور الملك بخسارته لجزء مما كان يملكه بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والخوفه من اتفاق وشيك بين مصر والكيان الصهيوني[1].

[1]- عادل الراجحي، **التطبيع ..أيصبح العدو اللدود صديقًا حميمًا !**، دار الجليل للنشر ، القدس، فلسطين، 2014، ص 5-8.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية مرحلة توقيع معاهدة كامب ديفيد وتداعياتها عام 1979 (كسر الحاجز النفسي)

زار فيها السادات فلسطين المحتلة عام 1977، والتقى بقادة اليهود فيها وألقى خطابا في الكنيست الإسرائيلي، ما لبثت المفاوضات أن تسارعت حتى تمخضت عن توقيع معاهدة كامب ديفيد برعاية أمريكية وذلك عام 1979، وتم عزل مصر عن بقية الدول العربية بهذه المعاهدة المنفردة، وسيأتي مزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة لاحقا.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة مرحلة أوسلو عام 1993 (الهرولة السريعة)

جاءت مرحلة مدريد بعد حرب الخليج الثانية ثم أوسلو لتطلق حصار التطبيع العربي الإسرائيلي من عُقَّاله خاصة مع الطرف المباشر وهم الفلسطينيون، فما هي سوى عشرة شهور، وتحديدا في شهر جويلية 1994، حتى وقع الأردن اتفاقية (وادي عربة)، وما أن حدث ذلك حتى انطلق مسلسل سريع من الهرولة العربية صوب تل أبيب، من موريتانيا إلى المغرب صاحب العلاقات التاريخية مع تل أبيب إلى تونس وبقية الدول العربية.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995 (التهدئة التكتيكية)

أدركت الدول العربية المحورية وعلى رأسها السعودية ، ومصر، وسوريا أن موجة الهرولة العربية صوب تل أبيب تؤذن بإنجاح مشروع شيمون بيريز الشرق أوسطي، القائم على فكرة التمدد السياسي والاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية بلا ثمن، وأن إسرائيل تتجاهل النوايا العربية في التطبيع بالحد الأدنى من الحقوق، وفي هذه الأجواء جاء مؤتمر القمة الذي عقد في الإسكندرية مطلع عام 1995 لتهدئة الهرولة تجاه الكيان الصهيوني، وبدأت موجة من الضغوط التكتيكية على الدول العربية المطبعة والمتجهة للتطبيع كي تهدئ جماح التطبيع، وهو ما استجابت إليه معظم الدول في واقع الحال، إذ بقيت العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى غالب الأحيان[1].

[1]- عادل الراجحي، مرجع سابق، ص 5-8.

غير أن الأهم من ذلك كله هو ما يتعلق بسير المفاوضات، فقد كانت استراتيجية الدول الثلاث تقول: إن مسيرة التطبيع يجب أن تتزامن مع سير المفاوضات، إذ من دون الوصول إلى تسوية حقيقية لا يمكن الحديث عن تطبيع مع الكيان الصهيوني، وقد جاءت مسيرة المفاوضات الأولية من خلال جملة الاتفاقات التي تلت (أوسلو) لتؤكد أن نوايا الكيان الصهيوني بالتسوية بعيدة جدا، وهو ما تأكد بعد ذلك في قمة كامب ديفيد صيف عام 2000، وهي القمة التي أكدت صعوبة التسوية مع مطالب إسرائيلية لا يقبل بما أحد في الساحة الفلسطينية والعربية.

الفرع الخامس: المرحلة الخامسة مرحلة تصاعد انتفاضة الأقصى واشتداد المقاومة المسلحة (تكافؤ القوى)

جاءت انتفاضة الأقصى بعد ثلاثة شهور من قمة كامب ديفيد ثم تصاعدت واستمرت وفي أجوائها. تصاعدت المقاومة المسلحة لتحصر في زمن قياسي جهود التطبيع التي بذلت طوال سبع أو تسع سنوات في أضيق نطاق، وبدأت مرحلة جديدة في الخطاب الرسمي العربي حيال الكيان الصهيوني تقوم على هذه الرؤية للتطبيع. حتى أن الدولتين المرتبطتين باتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني لهما علاقات دبلوماسية معها، وهما مصر والأردن قد اضطرتا إلى سحب سفيريهما من تل أبيب تحت وطأة الضغوط الشعبية والرسمية والتكتيك السياسي.

الفرع السادس: المرحلة السادسة مرحلة ما بعد قتل عرفات واحتلال أمريكا للعراق (الهرولة الجماعية)

يمكن التأريخ لهذه المرحلة بمقتل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نهاية عام 2004، وموافقة حركة فتح على تعيين محمود عباس خلفا له، وهو المعروف بمناهضته لبرنامج المقاومة الذي تبنته حركة حماس والجهاد وفصائل فلسطينية أخرى، أو يمكن التأريخ لها باحتلال العراق، على اعتبار أن ذلك الحدث هو الذي مهد لمرحلة الرعب بالنسبة للنظام العربي الرسمي الذي شكل وقوفه خلف محمود عباس سببا أساسيا في إنهاء مرحلة انتفاضة الأقصى، وإعلان التعامل مع التسوية بلغة جماعية جديدة، على رغم عدم توافر أي أفق حقيقية لها في المنطقة بوجود شارون والمحافظين الجدد على رأس السلطة في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وفي هذه الأجواء جاءت المبادرة العربية للتطبيع الجماعي[1].

[1]- عادل الراجحي، مرجع سابق، ص 5-8.

المطلب الثاني: مبررات التطبيع ونتائجه

تقدم العديد من الذرائع لتبرير التطبيع مع إسرائيل، ومنها: سيف السلام والاستقرار الإقليمي وكرامة الحياة والصحة والتعليم والعمل والسكن والإزدهار، والتهديدات الأمنية المشتركة. وبوجود مثل هذه المبررات، تتمكن إسرائيل المصاحبة خلف شرعية دولية معطلة من إدامة وضعها المصطنع المتفرد، ومواصلة خطط توسعها الاستيطاني المحكم. لا سيما المخططة للأمة دون أن تدفع ثمن بدل ولاء أو تقديم هوية دينية افتراضية.

يُطلق المطبعون مجموعة من الذرائع التي يبررون من خلالها توجههم نحو العدو الصهيوني هي :

الفرع الأول: التطبيع ضرورة وطنية تحتمها معرفة العدو من وجهة الدول المطبعة

كلما تحدثنا عن «مقاومة التطبيع الثقافي» انبرى بعضهم لإطلاق شعار «إعرف عدوك»، وكأن الشعارين متناقضان. والصحيح أن معرفة العدو لا تعني التعامل معه والاستسلام له أو القبول به على أنه أمر واقع.

إذن بإمكاننا معرفة عدونا، بل من واجبنا معرفته، ثقافيا وأكاديميا وسينمائيا إلخ، لكن من دون الاحتكاك به ماديا، ومن دون فرضه على الفضاء العربي العام رغما عن أنف الحق والقانون والشهداء والتاريخ. نستطيع مثلا، أن نتعرف إلى إنتاج العدو من خلال أدوات ووسائل وطرق شتى، وليس من خلال دعوته إلى بلادنا، أو السماح له (أو لناشره أو منتجه أو موزعه) بالاستفادة من أموالنا. بل المسألة تتعدى الاستفادة المالية ، ذلك لأن القبول بالاحتكاك المباشر بالأكاديميين والمثقفين والمحامين والعلماء والفنانين والأطباء الصهاينة هو بمثابة رسالة إلى العالم تقول إن شعوبنا تفصل بين «الجيش الصهيوني» الذي قتلها وهجرها وبين مؤسساته الجامعية والقانونية والثقافية والعلمية والطبية، وهذا مخالف للواقع والمنطق.

يمكن أن نأخذ الجامعات في الكيان الصهيوني كمثال. فهذه الجامعات تساهم في الاحتلال والقمع من خلال أمور عديدة، أكثرها مباشرة هو دعم الجيش الإسرائيلي، فمعهد تخنيون التقني يطور أنظمة قتالية، ويضم أكبر نسبة من الطلاب العاملين في احتياطي الجيش، فضلا عن مهندسين معماريين بنوا جدار الفصل العنصري[1]. كما صممت جامعة تل أبيب عشرات

[1]- سماح إدريس، **التطبيع الثقافّي –التعريف –المخاطر –القانون –المعايير –الذرائع، المسؤولية**، مجلة الاداب، بيروت، لبنان، 2017.

الأسلحة، وتضم معهد دراسات الأمن القومي صاحب نظرية «القوة غير المتوازنة» الداعية إلى تدمير البنية التحتية [المدنية] وإنزال أشد أنواع المعاناة بحق الشعب [المدني].

وجامعة حيفا أيدت عملية «الرصاص المصبوب» ضد غزة 2008 – 2009، وأستاذ الجغرافيا فيها هو الذي اخترع فكرة الجدار العنصري، وهو صاحب قول: «إذا كنا نريد أن نبقى على قيد الحياة، فعلينا أن نقتل ونقتل ونقتل طوال اليوم، كل يوم...». كما أن هذه الجامعات نفسها تزود المحاكم العسكرية، المشاركة في جريمة قمع الشعب الفلسطيني ومقاوميه بخريجي القانون.

أما المؤسسات الطبية الصهيونية فتضم أطباء يشرفون على تعذيب الفلسطينيين، وذلك بحسب الدكتور يوران بلاشار الرئيس السابق للجمعية الطبية في الكيان الصهيوني، والدكتور إيران دوليف رئيس قسم «الأخلاقيات» فيها[1].

وفي إطار اعتبار التطبيع مع العدو «ضرورة وطنية»، يأتي كلام بعضهم عن لزوم الحوار مع وسائل الإعلام الصهيونية من أجل «اختراق الوعي الإسرائيلي». غير أن الصهيوني لا ينتظر هذا المثقف العربي أو ذاك كي «ينوره» في شأن ما ترتكبه دولته أمام عينيه ثم إن «الإجتهاد» الشخصي لمثل هذا المثقف أو ذاك يؤثر سلبًا في حركة المقاطعة العالمية للكيان الغاصب ووقف أي شكل من أشكال التطبيع معه، حتى حسن النية، وهو ما يعزز كذبة ديموقراطية الإعلام الصهيوني.

الفرع الثاني: التطبيع ضرورة فنيّة من وجهة الدول المطبعة

- الفن يتطلب عرض «الروايتين»، وكأن الرواية الفلسطينية، المشبعة بالعدالة والمظلومية والثورة، يمكن أن توازي الرواية الصهيونية القائمة على الظلم والتزوير والتهجير.
- الضرورة الفنية هي التي «تُحتم» أن يذهب الفنان إلى كيان العدو، وأن يستعين بممثلة صهيونية
- الفنان « لا يسأل عن أساليبه. والحق أن الفنان هو أكثر من ينبغي أن يسأل لأنه يفترض أن يحمل مسؤولية اجتماعية وسياسية تفوق مسؤوليات غيره من البشر!. أما لماذا لا يسأل فالمبررات المتقدمة وأهمها أن الفنان يعرض الروايتين وهو لا يروج لجهة دون أخرى بل هو يقدم الحقائق كما هي لتكون الصورة أكثر وضوحا أمام المشاهد، بحسب هذه الدعوى.

[1]– سماح إدريس، مرجع سابق.

الفرع الثالث: التطبيع ضرورة إنسانية من وجهة الدول المطبعة

لا ينبغي أن يكون المرء، بحسب منطق التطبيع، ضد الأديان والأعراق الأخرى. هنا يعتمد المطبعون، أمثال دويري، إظهار خصومهم كأنهم ضد التواصل مع «اليهود» بصفتهم أتباع ديانة سماوية، لا ضد التطبيع مع «إسرائيل» كونها احتلالا تهجيريا دمويا .وهنا لا يتردد المطبعون أحيانا في التبجح بأن من يطبعون معهم «إسرائيليون يساريون»، وكأن الهوية الاديولوجية تَنزع عن المحتل صفة الاحتلال.

الفرع الرابع: التطبيع ضرورة ثقافية وأكاديمية من وجهة الدول المطبعة

يشدد التطبيعيون على أن «العالم قرية كبيرة» وأنه مليء بالصهاينة وأن المؤتمرات العالمية تحديدا تضم صهاينة. ويتساءلون بذلك: هل تريدوننا أيها المقاطعون، أن تنقطع عن العالم؟.

وقد سارع بعض العرب إلى الحديث عن التطبيع الثقافي على أنه ضرورة لا بد منها وهذا ما جاء في بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد بين العرب والكيان الصهيوني عام 1979، مثل: يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في الميادين كافة أمر مرغوب به، على أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي، بغية عقد اتفاق ثقافي[1] .

ويؤيد الفكرة التي قدمها المطبعون نصوص الاتفاقية الثقافية التي عقدت في الثامن من ماي عام 1980 في القاهرة، بين مصر والكيان الصهيوني، وصادقت عليها حكومة العدو في الأول من جوان 1980 ومن جملة بنودها:

- تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية.
- تشجيع الاتصالات وتبادل زيارة الخبراء في المجالات الثقافية والفنية والتكنيكية والأثرية والأعمال الفنية.
- تشجيع إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون وتبادل برامج الإذاعة والتلفزيون والتسجيلات الإعلامية والثقافية والعلمية.

[1]– عادل الراجحي، مرجع سابق، ص9.

- تسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين إلى مؤسسات البلد الآخر .معادلة الشهادات والدرجات التي تمنحها المؤسسات التعليمية لدى الطرفين[1].

وكذلك ما جاء في بنود اتفاقية وادي عربة الموقعة بين الأردن والكيان الصهيوني عام 1994: «انطلاقا من رغبة الطرفين في إزالة حالات التمييز التي تراكمت عبر مراحل الصراع، فإنهما يعترفان بضرورة التبادل الثقافي والعلمي في الحقول كافة، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية كافة طبيعية بينهما.

وجاء في المادة الحادية عشرة: «يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل فيما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي: الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما .القيام بأسرع وقت ممكن، بإلغاء ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية، وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما[2].

يجهل المطبعون أو يتجاهلون أنه بالإمكان الذهاب إلى غالبية المؤتمرات العالمية، إنما ضمن شروط تمليها واجبات اتجاه قانون وطني وإنساني. فمثلا إذا دعينا إلى مؤتمر عالمي علينا، قبل الموافقة على الدعوة أن نتأكد من عدم حصوله على تمويل أو رعاية من السفارة الصهيونية أو من أي مؤسسة صهيونية أخرى، سواء كانت رسمية أم خاصة. ثم نتأكد من خلو جلستنا من المحاضرين الصهاينة. كما يتجاهلون أن الإتفاقيات التي تعقد مع الدول والمنظمات في المجتمعات العربية والإسلامية لا تعني أن الصهيوني لم يعد محتلا ومختصبا ولا تعفيه من تحمل تبعات كل أشكال الظلم التي يمارسها. فعلى الرغم من كل الاتفاقيات والأصوات المنادية بالتطبيع يبقى المحتل محتلا والظالم ظالما فلا تُشَرْعِن تلك الاتفاقيات التطبيع معه[3].

[1]- عادل الراجحي، مرجع سابق، ص10.

[2]- سمير أحمد، **غزو بلا سلاح التطبيع المستحيل**، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، ط1، 2001.

[3]- سمير أحمد، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثالث: نتائج التطبيع

يثير التطبيع مع إسرائيل جدلا واسعا بين مؤيديه الذين يرونه سبيلا لتحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية ومعارضيه الذين يعتبرونه استسلاما يهدد الهوية العربية ويضف الموقف التفاوضي الفلسطيني وينعكس هذا الجدل في اختلاف المواقف الرسمية والشعبية العربية، ويظهر هذا الخلاف بوضوح في تباين المواقف الرسمية العربية وكذلك في تنوع الآراء العامة كما أن الأمر يحتاج إلى مناقشة هادئة بحيث يمكن فهم التوازن بين الفوائد والمخاطر.

إن فهم هذا التوازن يعتبر من الأمور اللازمة لفهم كيف أن تطبيع العلاقات الخليجية والدول العربية له تداعيات على الأمن القومي العربي.

يجب أولا الملاحظة اذا كان ممكنا الوقوف على المصالح التي تتطلب اتخاذ القرار الصائب بالاضافة إلى التفكير في أن جانب العيش وحياة الناس في الفترات الفعلية قصيرة المدى وكذلك أطول مدى.

الفرع الأول: دعاة التطبيع

أ- الرؤية العربية

تعتقد الأنظمة المطبعة أن التطبيع مع إسرائيل يعزز أمنها ويقربها من واشنطن، دون اعتبار لموقف الفلسطينيين أو شعوبها. ومع ذلك يظل الرأي العام العربي رافضا للاعتراف بإسرائيل، وقد تطورت علاقات بعض الدول معها إلى تحالفات قبل إقامة علاقات دبلوماسية، مما يجعل مصطلح التطبيع غير كاف لوصف الوضع. تعتبر الأنظمة المطبعة أن إقامة علاقات مع إسرائيل يسهم في تعزيز أمنها ويقربها من الولايات المتحدة، بغض النظر عن آراء الفلسطينيين ومواقف شعوبها. ومع ذلك، لا يزال الرأي العام العربي يرفض بشكل كبير الاعتراف بإسرائيل. كما أن بعض الدول قد أقامت علاقات وثيقة مع إسرائيل إلى حد التحالف قبل أن تُعقد علاقات دبلوماسية، مما يجعل مصطلح التطبيع غير كاف لوصف هذه الديناميكيات[1].

[1]- محسن محمد صالح و آخرون، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني** (الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع")، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان، 2022، ص 123 – 125.

ب- الرؤية الأمريكية

تسعى إدارة ترامب إلى تنفيذ استراتيجية تهدف إلى إعادة تنظيم ميزان القوى في الشرق الأوسط، حيث تركز على تشكيل تحالف سني لمواجهة إيران وتعزيز نفوذها في مواجهة الصين وروسيا.

كما تهدف إلى تقديم خطة جديدة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع العمل على تحرير الدول العربية من الالتزامات التقليدية تجاه القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن التطبيع العربي الإسرائيلي أصبح أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، حيث يعتبر خطوة نحو إزالة آثار الصراع والعداء، وفتح آفاق للتعاون بين العالم العربي وإسرائيل، مما يقلل من احتمالات اندلاع الحروب.

الفرع الثاني: رافضو التطبيع

تعد إسرائيل دولة احتلال لأراض عربية وفلسطينية، إذ تحتل أراض عربية مثل فلسطين، جنوب لبنان، هضبة الجولان، وبعض المناطق في الضفة الغربية التي تمس الأردن.

هذا الاحتلال تسبب في حساسية لدى بعض الدول العربية بشأن إقامة اتفاقيات مع إسرائيل، حيث كانت هذه الدول منذ وقوع الاحتلال وحتى وقت قريب، متمسكة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وحق الدول العربية في استعادة أراضيها. وقد تبنت الدول العربية موقفا منذ إنشاء جامعة الدول العربية ينكر التطبيع مع الإحتلال الإسرائيلي قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. ولا تزال فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي.

في هذا السياق، تقتضي أحكام القانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، أن تطبق على الأراضي الفلسطينية. وتؤكد منظمة العفو الدولية أن أي اتفاق دبلوماسي لا يمكن أن يغير الالتزامات القانونية لإسرائيل كقوة محتلة. كما يجب أن تشمل أي عملية سلام عادلة ودائمة في فلسطين إزالة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، فضلا عن إنهاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة وتعويض ضحايا الجرائم وفقا للقانون الدولي[1].

[1]- محسن محمد صالح و آخرون، مرجع سابق، ص 123 – 125.

– ممارسات إسرائيل الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني تشمل الحروب والقتل، فضلا عن عدم احترام حقوق الطفل والمرأة، وكذلك الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربعة، خاصة الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في مناطق الاحتلال، كما تنتهك إسرائيل حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في اتفاقيات حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك العهود الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالرغم من أن إسرائيل دولة موقعة على هذه العهود إلا أنها لا تلتزم ببنودها، مما يعد سببا رئيسيا لرفض بعض الدول الحرة للتطبيع معها.

– عدم احترام إسرائيل للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، لا سيما قرار 194 "عودة اللاجئين وتعويضهم"، وحق تقرير المصير[1].

– يعمل التطبيع على تدمير الاقتصادات العربية والإسلامية لصالح الاقتصاد المحتل، كونه الأقوى.

– يساهم التطبيع في نشر الإنحلال الأخلاقي والإنحراف الثقافي والفكري في المجتمعات.

– يقوم التطبيع بالترويج للنموذج الصهيوني كأنه النموذج الحضاري التقدمي المرغوب، مما يؤدي إلى خلق حالة من الإنبهار والتبعية لهذا النموذج.

– يسهم التطبيع في تثبيت الإحتلال في أرض فلسطين، ويجعل وجوده أمرا طبيعيا، ويقضي على فكرة التحرير[2].

ومن الدول الرافضة للتطبيع، دولة الكويت التي تعد الدولة الوحيدة من دول الخليج العربي التي صدرت لها مواقف علنية رافضة للتطبيع، واستمرار في موقفها الرسمي والشعبي تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من الضغوط الدولية والاقليمية على الكويت.

تم العمل على سن قوانين تجرم التطبيع انطلقت من الجزائر وبلدان أخرى فإذا كان موقف الأنظمة العربية غالبا مخيّبا في ما يتعلق بالدفاع عن القضية الفلسطينية، فإن الضمير الشعبي في معظم هذه الدول العربية يبقى حيا، وهو ما ترجمته الإحتجاجات الرافضة لوضع قادة عرب يدهم في يد إسرائيل[3].

---

[1]– محسن محمد صالح و آخرون، مرجع سابق، ص 123 – 125.

[2] عبد الجبار سعيد، **حركة مقاومة التطبيع (ندوة / التطبيع .... استراتيجية احتلال – حكم التطبيع مع العدو الصهيوني)**، كلية الشريعة – جامعة قطر، اسطنبول، 2017، ص5.

[3]– ماجد صدام سالم، **جيوبوليتيك التطبيع الاسرائيلي مع الدول العربية**، قسم الجغرافية، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، العراق، العدد39، نوفمبر 2022، ص105.

خلاصة

هذا الجزء يقود لأشياء عجيبة، إذ أظهر لنا الآتي:

تاريخ صعود الحركة الصهيونية من الإجتماع الأول سنة 1897 بالتدريج، إذ أُعطيت الدولة اليهودية قوة غريبة في الحكم والجيش وكذلك طرق استجابة العرب التي تطورت وأظهرت موافقة عجيبة نوعا ما.

الأسباب التي أدت لضعف الصف العربي لكيان واحد، أظهرت التغيرات الكبيرة التي قادت إلى التحول من موضوع محظور إلى قرار مصيري وهو بالشيء العجيب.

تصدع شكل الوحدة العربية بسبب غلبة مصلحة كل دولة لوحدها، وتغيرات رؤى بعض الدول العربية بشأن مسألة فلسطين قليلا.

كما يواصل هذا التحقيق طريقه الغريب بالتحرك نحو إقبال تسويات أبراهام عام 2020 كنوع من الوئام الغريب.

دراسة معمقة للعلاقات المتشابكة بين سياسة الدول وأمنها ومواردها المالية في هذه المعاهدات، وتأثيراتها الجمة على اجتماع العرب ورأيهم في أرض فلسطين، وقدرتهم في شكلهم، وعلى حماية أموالهم.

الفصل الثالث

اتفاقية أبراهام وأثرها على الأمن القومي العربي

تمهيد

تمثل اتفاقيات أبراهام 2020 تحولا جوهريا في ديناميات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أسفرت لمرحلة جديدة من التطبيع الرسمي المعلن بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

دعت هذه الاتفاقيات إلى فراغ بشأنها ضمن متغيرات إقليمية ودولية عميقة، استغلت خلالها تراجع الأولوية العربية للقضية الفلسطينية مقابل المزاعم الأمنية والمنافع الاقتصادية.

أسست هذه الصفقات على ثلاث ركائز أساسية: الضغط الأمريكي المباشر، والإغراءات الإقتصادية والعسكرية، وإعادة صياغة الأولويات الإقليمية. بالتالي اختراق استراتيجي للمشروع الصهيوني للعمق العربي، مع ما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على فكرة الأمن القومي العربي الشامل.

يستند تحليل هذه الإتفاقيات في هذا الفصل إلي ثلاثة أفق رئيسية: آليات التطبيع المغربي والإماراتي البحريني، ومن ثم استشراف السيناريوهات المستقبلية.

وهذا من أجل دعم مراقبة اثرائها المتعددة على:

- التماسك العربي.
- موقف الأمم حول قضية الفلسطينيين.
- موازنات القوى الإقليمية.
- الرأي العام العربي.
- مستقبل الصراع مع الكيان الصهيوني.

المبحث الأول: التطبيع المغربي الإسرائيلي (الدوافع والآثار)

أظهرت معاهدة السلام 2020 بين المغرب وإسرائيل تحولا كبيرا في طريق السلام العربي، مستخدمة أساليب مختلفة شملت التاريخ (يهود المغرب) والإقتصاد والأمن.

حدث هذا مع تحولات في المنطقة والعالم، مما أدى لتعديلات كبيرة على حماية الدول العربية بشكل عام.

من اللازم فهم هذه الطرق بتمعن، وكشف مقاصدها السرية، وتأثيراتها بعيدة المدى على فلسطين ووحدة الصف العربي.

المطلب الأول: السياق التاريخي للعلاقات المغربية الإسرائيلية

تعود أصول يهود المغرب مع إسرائيل لسنوات خلت، إذ عرفت صلة الجانبين لقاءات خفية وظاهرة من حين لآخر منذ الستينيات الماضية.

كان لهذا الطريق طابع خاص جدا يميزه عن باقي محاولات السلام العربية، وقد تأسس على ثلاثة اتجاهات أساسية ومهمة:

1- تأرجح عبق أسلاف يهود المغرب عبر الزمن.

2- المنافع الأكيدة للأمن تجمعنا سويا.

3- أمسى الدوُ الأمريكي مهيمنا جدا حين اعترف رسميا بإسرائيل عام ألفين وعشرين، وهذا يتطلب دراسة عميقة لتأثيراته التي تفوق التصوراتِ.

تعود العلاقة بين المغرب وإسرائيل إلى خمسينات القرن الماضي، بعد الاحتلال الفرنسي حينما بدأ التعاون بينهما من خلال التنسيق بين الموساد والسلطات المغربية في تهجير اليهود المغاربة مقابل رسوم مالية بالدولار، حيث يوجد حوالي مليون يهودي مغربي بالكيان الصهيوني و300 ألف يهودي مقيم بالمغرب وهي أكبر طائفة يهودية في دولة عربية، كما يوجد في المغرب عدة جمعيات يهودية تعمل على التطبيع مع الكيان الصهيوني، كجمعية هوية وحوار التي تأسست عام 1974، والتجمع العالمي اليهودي الذي تأسس عام 1985 والمركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة الذي تأسس عام 1995[1].

[1] – دكاني مصطفى، **سياسات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وأثرها على الأمن العربي المشترك**، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، 2022، ص16.

وقد تطورت العلاقات الأمنية بينهما بشكل كبير، حيث طلب المغرب من إسرائيل تزويده بمعلومات عن الدول العربية المختلفة، كما كان لإسرائيل دور في اغتيال المهدي بن بركة زعيم المعارضة المغربية، ووفرت الدعم للمغرب في مجالات متعددة، بما في ذلك التدريب على التجسس ومواجهة الجزائر والثوار الصحراويين، وقد اعتبرت إسرائيل المغرب بوابة للعالم العربي، بينما اعتبر المغرب أن إسرائيل مفتاحا لواشنطن.

ومع اندلاع حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة 1963 اقترح رئيس الموساد ماثر عاميت على المغرب تعاونا عسكريا، حيث توجه إلى المغرب لمقابلة الملك الحسن الثاني وعرض عليه المساعدة لمواجهة الجزائر، وهو ما تحقق عندما سمح أوفقير للموساد بالعمل في المملكة، وتم إنشاء مكتب اتصال دائم في الرباط للتجسس والتصنت وقدم الموساد معلومات عن الوحدات العسكرية الجزائرية واستفادت المملكة من مرشدين صهاينة في سلاح الجو الصهيوني الذين دربوا الطيارين المغاربة على قيادة طائرات ميج 17[1].

وقد شهدت الحياة السياسية المغربية مشاركة فعالة لليهود في مناصب رفيعة، حيث منح الملك محمد الخامس المواطنة الكاملة لهم وتضمنت أول حكومة مغربية مناصب للصهاينة منهم ليون بن زاكين وزيرا للبريد والتلغراف وسيرج بيردوجو مديرا للبنك المغربي للتنمية، ثم أصبح مديرا عاما لشركة الأعمال الزراعية والاقتصادية بين 1970 - 1982 ليصبح وزير السياحة عام 1994 وتولى روبير أصراف مهمة الكتابة للملك عام 1962، ثم أصبح مديرا عاما لمجموعة "أونا" عام 1980، وكان من المقربين للملك الحسن الثاني والجنرال أوفقير كما برز آزوالي المستشار الخاص للملك الحسن الثاني، الذي كان له دور أساسي في فتح مكاتب اتصال بين إسرائيل والمغرب في 1994.

وكان الملك الحسن الثاني يحظى بمكانة هامة لدى صناع القرار في إسرائيل، واعتبر عراب اتفاقات السلام بين العرب وإسرائيل، ولعب دورا محوريا في الوساطة بين مصر وإسرائيل لإبرام اتفاقية كامب ديفيد عام 1979[2]، وساهم في الاتصالات التي أدت إلى اتفاقات أوسلو عام 1993 وعند وفاته في جويلية عام 1999، أصدرت إسرائيل طابعا بريديا يحمل صورته، وأطلق

[1]- عيشون أم الخير، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي**، مجلة السياسة العالمية، بومرداس، الجزائر، العدد 3، المجلد 7، 2023، ص97 –113.

[2]- نورة الحفيان، **النظام المغربي بين العدوان 2021 ومأزق التطبيع**، المعهد المصري للدراسات، 2021، ص 2 – 9، الموقع https://eipss-eg.org

اسمه على أحد الشوارع في قريات عكرون بالأراضي الفلسطينية. كما أقيم نصب تذكاري لتخليد ذكراه في بيتاح تكفا احتفاء بفترة حكمه التي اتسمت بالتسامح مع اليهود وحضر جنازته وفد إسرائيلي رفيع المستوى يضم رئيس الوزراء إيهود باراك ورئيس الوزراء الأسبق شيمون بيريز مما يدل على قوة العلاقة بين الجانبين[1].

وفي بداية حكم الملك محمد السادس توقفت العلاقات الرسمية بين المغرب وإسرائيل، وتم إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط حتى أواخر عام 2020، أين شهدت المنطقة تطورات ملحوظة، خاصة بعد توقيع الإمارات والبحرين اتفاقيتي تطبيع مع إسرائيل في 10 ديسمبر، حيث أعلن المغرب عن تطبيع علاقاته مع الكيان الإسرائيلي كجزء من اتفاقيات أبراهام التي توسطت فيها إدارة ترامب. شمل الاتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع إعادة فتح مكاتب الاتصال في تل أبيب.

وقد كانت هذه الخطوة جزءا من جهود الولايات المتحدة وإسرائيل لتوسيع دائرة الدول العربية التي تنضم إلى هذه الاتفاقيات بهدف تغيير الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

ويأتي التطبيع المغربي في سياق سياسة الابتعاد عن العالم العربي، باستثناء العلاقة مع السعودية وتفضيل التعاون الإفريقي والدولي، حيث يعتبر النظام المغربي أن العرب لا يقدمون فوائد كافية، خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية وقضية الصحراء الغربية والمستفيد الوحيد من كل هذا هو الكيان الصهيوني.

أما المغرب فلن يجني أي آثار إيجابية من التطبيع، فالإدارة الأمريكية مع مقررات الأمم المتحدة تنص على حق تقرير مصير الشعوب، بالمقابل تسعى الاستخبارات والدبلوماسية الى سياسة عزل المغرب عن محيطه الجغرافي تمهيدا للمواجهة مع الجيران العرب (الجزائر، تونس، موريتانيا)[2].

في 22 ديسمبر 2020 وقعت المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إعلانا ثلاثيا في العاصمة الرباط، وذلك على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها الوفدان الأمريكي والإسرائيلي.

ترأس الوفد الأمريكي جاريد كوشنر مستشار ترامب وصهره، بينما ترأس الوفد الصهيوني ماثير بن شبات المستشار الأمني لرئيس الوزراء، وقد تم التوقيع على هذا الإعلان عقب اجتماع مع

[1]- عيشون أم الخير، مرجع سابق، ص49.

[2]- خديجة صبار، **سياسات التطبيع وأهدافها في بلدان المغرب العربي: حالة المملكة المغربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2023

الملك محمد السادس خلال المؤتمر الصحفي المشترك، كشف ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج عن إقامة علاقات دبلوماسية سلمية وكاملة بين المغرب والكيان الصهيوني بهدف تعزيز الأمن في المنطقة تضمن الإعلان ثلاث نقاط رئيسية:

1 – الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين مع فتح حقوق استعمال المجال الجوي.

2– استئناف الاتصالات الرسمية الكاملة بين المسؤولين في البلدين وإقامة علاقات أخوية ودبلوماسية متكاملة.

3 – تشجيع تعاون اقتصادي ديناميكي ومبدع، مع العمل على تعزيز التجارة والمالية والاستثمار.

كما تم التوقيع على أربع اتفاقيات بين المغرب والكيان الصهيوني تشمل مجالات الطيران المدني وإدارة المياه والتأشيرات الدبلوماسية وتشجيع الاستثمار والتجارة وأضاف بوريطة في مداخلته أن المغرب وإسرائيل اتفقا على إعادة فتح مكاتب الاتصال في الرباط وتل أبيب ، وأشار إلى أن "اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء يمثل إنجازا جيوسياسيا للمغرب"، وقد تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على تعزيز التعاون بما ينعش الاستثمارات في المغرب وبلدان إفريقيا، بمبلغ يصل إلى ثلاثة مليارات دولارات[1].

المطلب الثاني: إنعكاسات التطبيع بين المغرب وإسرائيل

تعددت دوافع التطبيع المغربي مع إسرائيل بين اعتبارات داخلية وخارجية، حيث مثلت المصالح الأمنية والاقتصادية محركا رئيسيا لهذه الخطوة. كما استغلت الرباط البعد التاريخي لليهود المغاربة لتبرير قرارها، في سياق الضغوط الأمريكية والدعم المقدم لموقفها من قضية الصحراء كما يعد تحليل هذه الدوافع أساسيا لفهم طبيعة هذا التطبيع وانعكاساته على الأمن القومي العربي.

لقد أحدث التطبيع بين المغرب والكيان الصهيوني ردود فعل قوية ومتباينة، ما بين عضب فلسطيني واحتجاجات داخلية مغربية، وتصاعد التوتر مع الجزائر، إلى جانب تداعيات إقليمية تعزز من دور الكيان الصهيوني وتزيد من التنافس بينها وبين إيران في شمال إفريقيا ويمكن الإشارة إلى مجموعة من التداعيات الناتجة عن هذا التطبيع المتصارع بين المغرب والكيان الصهيوني كما يلي:

[1]– عيشون أم الخير، مرجع سابق، ص69.

الفرع الأول: غضب فلسطيني واسع

أثار التقارب المغربي مع الكيان الصهيوني استياءا وغضبا كبيرا لدى الفلسطينيين، خاصة وأن المغرب تترأس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حيث أدانت بشدة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس هذا التطبيع على أنه يتعارض مع القمم العربية ومبادرات السلام العربية، ويضر بالقضية الفلسطينية ومصالح الأمة العربية واعتبرت في بيان لها أن المصالح الاستراتيجية للأمة العربية لا يمكن أن تتحقق بالتحالف مع عدو الأمة وعدو الشعب الفلسطيني.

الفرع الثاني: احتجاجات داخلية في المغرب

فعلى الرغم من التطبع الذي أضحى رسميا بين المغرب وإسرائيل إلا انه لا تزال هناك جبهة مناهضة لهذا التطبيع في المغرب، فقد أطلق ناشطون وحقوقيون مناهضون لسياسات التطبيع حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بالتزامن مع زيارة غانتس تستنكر فيها زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي، وانتشر رسم لا مرحبا بالقاتل غانتس وخرجت احتجاجات في عدة مدن ضد زيارة مسؤولين إسرائيليين، مؤكدين أن التطبيع يهدد وحدة المغرب ويضر بالقضية الفلسطينية.

الفرع الثالث: تشجيع الانتهاكات الإسرائيلية

ترى أطراف عربية وفلسطينية أن اتفاقيات التطبيع تشجع إسرائيل على مواصلة سياساتها العدوانية ضد الفلسطينيين، مثل الاستيطان وتهويد القدس، بدلا من دفعها نحو مفاوضات حقيقية أو حل يرضي الطرفين، وتؤكد على أن اتفاقيات التطبيع تشجع تل أبيب على الاستمرار في انتهاكاتها ضد الفلسطينيين، فبعد أيام من زيارة غانتس إلى تل أبيب قام رئيس الكيان الصهيوني يتسحاق هرتسوغ باقتحام الحرم الإبراهمي، مشعلا شمعدان عيد الحانوكا.

الفرع الرابع: تعزيز الدور الإسرائيلي إقليميا

أدت اتفاقيات التطبيع إلى تعزيز مكانة إسرائيل في المنطقة، وأصبحت لاعبا محوريا في قضايا هامة مثل سد النهضة الإثيوبي، ومحاربة الجماعات المسلحة في سيناء، والتوسط في أزمات السودان[1]، فهناك تحليلات إسرائيلية تقول أن لقوة إسرائيل في الخرطوم أكثر من نفوذ واشنطن،

[1]- عبد اللطيف حجازي، **مجلة الشارع السياسي التطبيع المغربي الإسرائيلي الدوافع والتداعيات**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، **القاهرة، 2021**.

كما أصبحتبعض الدول تراهن على دعم إسرائيل في قضاياها الإقليمية إلى جانب مراهنة الدول الخليجية على الدور الإسرائيلي في مواجهة إيران ومراهنة المغرب على التطبيع الإسرائيلي للحصول على الدعم الأمريكي في قضية الصحراء الكبرى.

الفرع الخامس: زيادة التوتر بين المغرب والجزائر

اعتبرت الجزائر أن التقارب العسكري المغربي الإسرائيلي موجها ضدها خاصة مع تصاعد الخلافات بين البلدين وقطع العلاقات الدبلوماسية. كما اتهمت الجزائر المغرب وإسرائيل بالتورط في قضايا أمنية داخل أراضيها ورأت في التطبيع تهديدا مباشرا لأمنها القومي وقد عارضت الجزائر قرار الولايات المتحدة بإعلان قيادة المغرب على الصحراء في مواجهة جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر، وأعلنت تصميمها على موقفها الدائم لحرية الشعوب في تحديد مصيرها.

الفرع السادس: تصاعد التنافس الإيراني – الإسرائيلي في شمال إفريقيا

يعزز التحالف المغربي الإسرائيلي التنافس مع إيران التي تتهمها المغرب بدعم جبهة البوليساريو في المقابل، ترى إسرائيل في الجزائر حليفا محتملا لإيران، هذا ما يزيد من حدة الإستقطاب الإقليمي في المنطقة، وقد ندد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد بالعلاقة بين الجزائر وإيران في زيارته الأخيرة للمغرب حين قال "نتشارك بعض القلق بشأن دور الجزائر في المنطقة التي باتت أكثر قربا من إيران". وليقوم وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بالرد سريعا على تخوف لا بيد واصفا إياه بـ «السخيف»، وموضحا أن إيران دولة صديقة[1].

الفرع السابع: على قضية الصحراء الغربية

تمثل الخطوة التي أقدمت عليها المغرب بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، منعرج آخر في مسار النزاع القائم في الصحراء الغربية حين قامت بمساومة الاعتراف بسيادتها على هذه الأخيرة مقابل تطبيع علاقاتها مع اسرائيل وهذا برعاية وضمان أمريكي في هذا الصدد، يمكن تبيان أهم مخرجات هذه الخطوة على مستقبل النزاع في الصحراء الغربية، والذي يبقى مرهون بوجود إرادة أممية ودولية صريحة لتسويته وفقا لما أقرته لوائح الأمم المتحدة، من خلال ما يلي :

[1]– عبد اللطيف حجازي، مرجع سابق.

- الاستمرار في تبني مقاربة توسعية جنوبا لضم اقليم الصحراء الغربية.
- كسب المزيد من التأييد الدولي بخصوص الطرح المغربي لحل النزاع القائم في الصحراء الغربية.
- استمرار التعنت المغربي في ايجاد حل لهذه القضية الاستعمارية وخلق جميع المنافذ للحوار والتفاوض.
- اطالة عمر النزاع في الصحراء الغربية والدخول في حرب استنزاف مع جبهة البوليساريو.
- العمل على تشويه مقاومة جبهة البوليساريو وإخراجها من سياق حركات التحرر[1].

الفرع الثامن: على الجزائر

في ظل تصاعد النزاع بين المغرب والجزائر استغلت إسرائيل الوضع وأبرمت مع المملكة المغربية معاهدات واتفاقيات غير مسبوقة في مجالات التعاون العسكري والأمنى والاستخباراتي، ولم تخف نيتها استغلال موطئ قدمها في المغرب لرعاية مصالحها في إفريقيا ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ أن لإسرائيل مصلحة مباشرة في تأجيج الخلافات بين المغرب والجزائر، بهدف تعزيز وجودها في شمال إفريقيا والمغرب العربي، وزيادة مبيعاتها من الأسلحة والمعدات والبرامج الاستخباراتية، من جانبها اعتبرت الجزائر أن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "عانتس" للمغرب تستهدفها، حيث أكد رئيس مجلس الأمة الجزائري صالح قوجيل، في خطاب له أن هذه الزيارة تحمل بعدا أمنيا، وذكر أنه لو كانت الزيارة من قبل وزير سياحة أو اقتصاد إسرائيلي لكانت قابلة للتفسير كجزء من العلاقات السابقة بين المغرب وإسرائيل، حتى وإن كانت مخفية، ولكن عندما يتعلق الأمر بزيارة وزير دفاع فإن الجزائر هي المستهدفة.

في 26 نوفمبر 2021 أعرب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في خطاب نقلته وسائل الإعلام عن أسفه لاتفاق التعاون الأمني والعسكري بين المغرب وإسرائيل، والذي وقع خلال زيارة غانتس للرباط، وأكد تبون أن التهديدات الجزائرية من المغرب تعد خزيا و عارا، ولم تحدث منذ عام 1948.

شهدت ميزانية التسليح المغربي زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة التوتر القائم في المنطقة المغاربية بين الجزائر والمغرب، فضلا عن المواجهات مع الثوار الصحراويين، كما تعتبر المغرب وإسرائيل عدوا مشتركا للجزائر لأسباب عدة، مما زاد من حدة التوتر في المنطقة. فالجزائر

[1]- ناصر بوعلام، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 36 – 40.

ترفض التطبيع مع إسرائيل وتدعم القضية الفلسطينية، كما تعارض وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

ويشكل التقارب الجزائري مع إيران مصدر قلق لإسرائيل التي تسمى لبناء تحالف لمواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بالإضافة إلى ذلك تعارض الجزائر إنضمام إسرائيل إلى الاتحاد الإفريقي كمراقب، وقد ثبت دعم إسرائيل للحركة الانفصالية الإرهابية "الماك" التي تنشط في منطقة القبائل[1].

المطلب الثالث: آثار التطبيع المغربي الاسرائيلي

وعن مستقبل اتفاق التطبيع بين المغرب والكيان، فيبدو من خلال وتيرة التقارب المتسارعة بين الطرفين واتساع دائرة التطبيع لتشمل مختلف مجالات التعاون الدولية الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياحية والثقافية والرياضية والتكنولوجية وغيرها، أن المغرب قد عزم أمره على المضي قدما في مسار التطبيع دون رجعة.

يتضح ذلك من خلال كثافة الزيارات الرسمية وتنوعها على أعلى المستويات وما رافقها من توقيع اتفاقيات تعاون وصفقات تسلح، على سبيل المثال: شارك الجيش الإسرائيلي أواخر شهر جوان في التدريب العسكري المتعدد الأطراف "الأسد الإفريقي 2022"، المنظم من قبل المغرب والولايات المتحدة.

كما شارك المغرب أواخر شهر جوان 2021 في مناورات عسكرية متعددة الأطراف بالبحر الأسود إلى جانب الكيان الصهيوني.

وفي نهاية مارس 2022 ، قام وفد من كبار الضباط الإسرائيليين بزيارة إلى المغرب أسفرت عن توقيع اتفاقية تعاون لإنشاء لجنة عسكرية مشتركة.

وفي نوفمبر 2021، زار وزير الدفاع الإسرائيلي غانتس المغرب لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون العسكري بمذكرة تفاهم لتنظيم العلاقات الأمنية بين الجانبين، هذا بعد أن ظهرت علاقات المغرب بالكيان الصهيوني منذ بداية حكم الحسن الثاني وظلت قوية ومستقرة، سواء في فترتها السرية أو العلنية الرسمية. غير أن المغرب تجاوز الحدود الثنائية في علاقته بالكيان، وانخرط في عمليات وساطة وسلام بين الدول العربية وإسرائيل، التي ساهم بقوة في إطلاقها خلال فترة حكمه، بداية

[1]- عيشون ام الخير، مرجع سابق، ص 108- 109.

باجتماعات ديان–التهامي بالمغرب، ما شجع على التفكير في إمكانية السلام مع الكيان، وزيارة القدس المحتلة شهرين بعد لقاءات المغرب.

وبوساطته بين الكيان والدول العربية مهد الحسن الطريق لتطبيع بلاده علاقات مع إسرائيل حتى لا تتعرض مكانة الرباط للخطر في العالم العربي مثلما وقع مع مصر (السادات)، وهو ما كان بعد اتفاق أوسلو بين الكيان ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق وادي عربة مع والأردن، فكان أن أعلن عن افتتاح مكاتب اتصال في الرباط وتل أبيب. لذلك لم يكن اتفاق تطبيع المغرب علاقاته مع الكيان، في إطار اتفاقيات إبراهيم، سوى تتويج لتاريخ طويل من العلاقات السرية وسلسلة من الخيانات الممتدة للعرب وقضيتهم المركزية (فلسطين).

انتهج الحسن الثاني في تفاعله مع الصراع العربي الإسرائيلي مساران متلازمان ومتوازيان.

مسار السياسة العلنية القائم على مركزية القضية الفلسطينية، والالتزام بالإجماع العربي وقرارات الجامعة العربية.

المسار الثاني هو السياسة السرية القائمة على اللقاءات والزيارات المتبادلة والتنسيق الأمني مع العدو، وإحداث الإختراقات في الصف العربي، وجر الدول العربية نحو دائرة التطبيع.

من المسار الأول كان الملك المغربي يأخذ شرعيته الشعبية، ويتجنب الإنتقادات العربية.

ومن المسار الثاني كان يؤمن استمرارية الرضى والقبول الأمريكي ودعمه، لأنه يعترف سرا قبل أن يصبح رسميا وعلنيا بإسرائيل، ويبذل ما لم تبذله دول عربية أخرى في سبيل قبول الكيان وتثبيته في قلب الأرض العربية.

كانت مجموعة من العوامل قد اجتمعت وجعلت المغرب يمضي قدما نحو التقارب مع الكيان منذ ستينيات القرن الماضي، على رأسها:

- وجود نظام ملكي موال للغرب، حاول نيل ثقة الولايات المتحدة عن طريق لعب دور في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، والترتيب للقاءات بين مسؤولي الكيان والعرب أفضت إلى اتفاقيات تطبيع مثل: حالة مصر (السادات)[1].
- حرب الرمال بين الجزائر والمغرب التي أسست فعليا للعلاقة المغربية الصهيونية نتيجة إدراك الحسن الثاني حاجة بلاده لإسرائيل في الحفاظ على نظامه بعد المساعدات العسكرية والأمنية

[1]- عشور قشي، **العلاقات المغربية–الإسرائيلية: من السرية إلى الاتفاقيات الإبراهيمية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد8، العدد1، 2023، ص217–221.

التي تلقاها من الكيان أيام عدوانه على الجزائر. وعلى هذا النحو تعاون المغرب وإسرائيل سرا في القضايا المتعلقة بالأمن.

- رغبة المغرب التوسعية بادعاء مغربية الصحراء الغربية التي كانت تفاهمات بين المغرب والكيان والولايات المتحدة خلال اتفاقيات محور إبراهيم.
- دور يهود المغرب في الارتباط المغربي الصهيوني.

أما عن مستقبل العلاقات المغربية – الصهيونية بعد اتفاق التطبيع الأخير الذي يعد محض تقنين وإعلان للعلاقات الإقتصادية والثقافية والعسكرية القديمة بين البلدين الذين لم يشاركا قط في أنشطة عدائية ضد بعضهما البعض، فيمكن الافتراض بشكل آمن جدا أنها ستتعزز أكثر، طالما بقيت المغرب في حاجة إلى إطالة مد علاقاتها مع الولايات المتحدة، وما لم تتغير موازين القوة لصالح المقاومة الفلسطينية، ومحور الدول العربية المناهضة للتطبيع.

أما دون ذلك فليس هنالك من سبب يدعو للافتراض بوقوع انتكاسة في العلاقات الثنائية المغربية – الصهيونية التي تتقدم على كل العلاقات الثنائية الأخرى للدول العربية التي تملك علاقات دبلوماسية رسمية مع الكيان منذ مصر إلى غاية الاتفاقيات الإبراهيمية.

عموما، يبدو أن هناك أربع عوامل أساسية تفسر الرغبة والاستعداد المغربي الأخير لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بمعزل عن القضية الفلسطينية.

أولاً، الرغبة في الاستفادة من نافذة الفرص والمصالح الضيقة التي أتاحها استعداد إدارة ترامب لدفع ثمنها مقابل التطبيع مع الكيان، والتي تتمثل في اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وهو ما كان يحاول المغرب تحقيقه منذ احتلاله للإقليم عام 1975، فضلا عن صفقة تسليح متطور بقيمة مليار دولار.

ثانيا، السعي الحثيث إلى موازنة قوة الجزائر العسكرية المتنامية، وتشتيت الإنتباه الأمني للبلاد باستدعاء كيان تقاربه الجزائر عدوا وجوديا في مدركاتها الأمنية.

ثالثا، تراجع أهمية القضية الفلسطينية في أعقاب تداعيات الربيع العربي ووباء كوفيد-19، الذي شد انتباه الدول العربية إلى شؤونها ونزاعاتها الداخلية وتنافساتها الإقليمية[1].

[1]- عشور قشي، مرجع سابق.

رابعا، وهو رد الفعل العربي والإسلامي اللامبالي نسبيا على مبادرة الإمارات في التطبيع مع الكيان، الأمر الذي عزز ثقة المغرب والدول الأخرى في الانضمام إلى زخم التطبيع مع إسرائيل[1].

المبحث الثاني: التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي (الدوافع والآثار)

ومن هنا، تعتبر اتفاقيات التطبيع الإماراتية والبحرينية بعامِ 2020 نقطة تحول استراتيجي في المسار التطبيعي حيث تأثرت بدوافع اقتصادية وأمنية وسيادية مدعومة بأمريكيا، في ظل تداعيات بالغة على الوحدة العربية، مما فتح الباب لمزيد من اختراقات المشروع الصهيوني في المنطقة العربية.

ومازال يتطلب تحليل هذه الإتفاقيات أساسيا للتنبؤ بنتائجها الخطيرة على الأمن القومي العربي والفلسطيني.

تسعى إسرائيل إلى التطبيع حتى تكسب الشرعية الإقليمية وكذلك لرفع المقاطعة عنها في النقاشات الإسرائيلية، تجد أن الإسرائيليين يُحمِّلون العرب رفض التطبيع وليس إسرائيل، ويدور النقاش عادة حول ما إذا كانت إسرائيل جزءا من الشرق الأوسط أم من العالم الغربي وهي لن تنجح في إقامة علاقات طبيعية مع العرب إذا استمرت في رؤية نفسها جزءا من العالم الغربي.

ومنه تسعى للتطبيع مع العرب لدمج نفسها في الشرق الأوسط لتحقيق الهيمنة، بمعنى أن التطبيع ليس غرضا بحد ذاته وإنما وسيلة هيمنة في كتاباته الكثيرة عن موضوع التطبيع، يسلِّم شيمون شامير بأنه على إسرائيل بذل المزيد من الجهد لكسب ثقة الجانب العربي وهو أمر متعذر، لأنه وباختصار شديد لا يمكن فصل العلاقة العربية-الإسرائيلية عما يدور بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهنا تكمن جذور السلام البارد لوصف محدودية العلاقة مع إسرائيل، فالمنطق الإسرائيلي كان واضحا وله جذور تعود إلى فكرة "الجدار الحديدي" للأب الروحي لليمين الإسرائيلي فلاديمير جابوتنسكي، في النصف الأول من عشرينات القرن الماضي.

وتركز هذه الفكرة على استخدام القوة وتهميش المسألة الفلسطينية حتى يسلِّم العرب بحقيقة وجود إسرائيل وعدم جدوى المقاومة والمقاطعة، وإذا كان منطق مبادرة السلام العربية يفيد بأن

[1]- نفس المرجع السابق.

السلام يأتي أولا ثم التطبيع، فإن منطق صفقة القرن يفيد بأن التطبيع يأتي أولا ثم يتم البحث عن صيغ سلام[1].

فيما يتعلق بالتطبيع العربي مع إسرائيل، فلعقود عديدة اعتبرت الدول العربية إسرائيل دولة عدوة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها، قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، ورغم توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام 1993، وتوقيع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1994، إلا أن الموقف العربي ظل متماسكا نوعا ما بخصوص تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ورغم ذلك تسارعت في الأونة الأخيرة وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل على عدة مستويات اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية، وراوحت خطوات التطبيع بين لقاءات وزيارات ونشر مقالات في صحف إسرائيلية وغيرها[2].

المطلب الأول: السياق التاريخي للتطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي

تعود أصول صفقة السلام بين دولتي الإمارات والبحرين وإسرائيل لسنوات خلت عبر اتصالات خفية، وببطء بعد اتفاق أوسلو في سنة 1993 نحو تعاون أكثر في ميدان المال والأمن.

وقد تطور الأمر تدريجيا لتصبح المشاكل كبيرة الآن، مما جعل اتفاقية إبراهيم سنة 2020 بمثابة الشكل المعلن لهذا السلام.

إن استيعاب هذا الماضي المثير مهم لفهم الأسباب الخفية وراء تلك الحركة وتبعاتها الغريبة على حماية الأمة العربية.

منذ عام 1971 أشار أول رئيس لدولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الكيان الصهيوني باسم العدو، وبعد مؤتمر مدريد عام1991 حاول الكيان الصهيوني ربط الدول العربية من خلال اتفاقيات غير متكافئة لم تنه كل فتائل الصراع أو حتى أغلبها، ولكنه سلام واقعي أقرب إلى تسويات واقعية تملي على الجميع التعايش والعمل على حل الخلافات بين

[1]- حسن البراري، **الصهيونية، إسرائيل والعرب: مئة عام من الصراع**، دارة الأهلية للنشر، عمان، 2021.

[2]- وحدة الدراسات السياسية، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره و دوافعه**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، قطر، 2020، ص2- 4.

الطرفين دون استخدام القوة نظرا للقيود المفروضة على هذا الاستخدام، واختلال التوازن العسكري العربي – الصهيوني[1].

بدأ تطور التطبيع الإسرائيلي اتجاه الإمارات العربية المتحدة يتضح خلال الفترة بين العام 2010 والعام 2020 بعد أن تصاعدت موجه ثورات الربيع العربي التي صاحبت عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط لصالح إيران على حساب دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عما شهدته دول الخليج من انقسام في مطلع العام 2017 على أثر اندلاع أزمة كبرى بين أربعة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، هذه الأمور عجلت بنشاط تطبيعي إسرائيلي تجاه الامارات غير مسبوق وعلى مستويات عدة[2].

وعلى نحو لافت، ظهر تعبير" التطبيع الكامل "في عنوان الاتفاق الذي وقع عليه الإماراتيون والإسرائيليون في واشنطن في الخامس عشر من سبتمبر 2020 وبعد عام واحد فقط على توقيع الاتفاق، وصل التطبيع درجة أكثر من المتوقع، فهناك العديد من اللقاءات والإتفاقات وحتى بعض النشاطات الشعبية المشتركة، وكانت العلاقات السرية بين البحرين مع إسرائيل بدأت منذ النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي، لكن في حالة البحرين هناك اعتبارات لدى النخبة الحاكمة تتعلق بالخوف من إيران ومن المكوث الشيعي في البحرين.

صحيح أن إيران هي عامل تحدٍّ للإمارات، لكن بالنسبة للبحرين تشكل إيران تهديدا وجوديا له امتداد في الداخل البحريني.

وتنظر النخبة الحاكمة في البحرين إلى إيران على اعتبار أن لها إستراتيجية طويلة الأمد للإطاحة بالنظام البحريني، ومما زاد من الطين بلة استخدام الإيرانيين في تصريحاتهم لمفردات مخيفة بالنسبة للبحرين، مثل الإشارة لها كالمقاطعة الرابعة عشرة، فالملفت أن النخبة الحاكمة في البحرين تشعر بحاجتها إلى المساعدة الإسرائيلية وبخاصة مع تبلور إستراتيجية الإنسحاب الأميركي من المنطقة وغياب الإرادة عند الأميركان عن مواجهة إيران، غير أن الطريقة التي قاربت بها إدارة الرئيس باراك أوباما إيران أخافت دولا خليجية على اعتبار أن المقاربة تمت دون مراعاة المصالح أو الرؤية الخليجية اتجاه الخطر الإيراني.

---

[1]– جاسم يونس الحريري، **التطبيع الاماراتي –الصهيوني (الاهداف–المخاطر–المستقبل)**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، د.ت.ن. ، ص3.

[2]– فاتحة دازي هاني، **دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم**، معهد البحوث الاستراتيجية، باريس، 2020.

ففي الحالة البحرينية، يمكن الحديث عن أبعاد خاصة على عكس الإمارات هناك رفض شعبي لإقامة علاقة مع إسرائيل، لكن النخب الحاكمة بالبحرين لديها حسابات معقدة، فبالإضافة إلى الخوف من إيران فإنها تقدم نفسها قاعدة قريبة جغرافيا من إيران، وهو أمر تقدره إسرائيل عاليا وبخاصة أن المنامة هي مقر الأسطول الخامس الأميركي، فالعمل والتنسيق مع القوات الأميركية هو أحد ركائز التحالف الإسرائيلي مع عدد من دول الخليج .

السمة الأخرى للتطبيع بين البحرين وإسرائيل هو ما يراه البعض بأنه ما كان ممكنا للمنامة أن تأخذ هذه الخطوة دون رضا المملكة العربية السعودية، ومن هنا إن التطبيع في هذه الحالة هو بالوكالة عن السعودية[1].

كما يشير نص الإتفاقيتين وملحق معاهدة السلام الإماراتية – الإسرائيلية إلى تأسيس تحالف ثلاثي بين الأطراف الثلاثة يهدف إلى إعادة تعريف مصادر التهديد في المنطقة بحصرها في إيران وتركيا والحركات الإسلامية، وتوسيع مناطق نفوذ هذا التحالف في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، والعمل معا في واشنطن للتأثير في سياسات الأمن الإقليمي، والتنسيق ضد خطر أي تحولات سياسية في المنطقة بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتتوافق هذه الأهداف مع السياق الأوسع لمقاربة إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب للمنطقة، والتي تسعى منذ عام 2018 إلى إنشاء ما أسمته "مشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" والذي يضم دول الخليج العربية إضافة إلى مصر والأردن لمواجهة إيران والجماعات التي تعدها واشنطن متطرفة[2].

وقد أكد وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد في مقال نشر له في صحيفة وول ستريت جريدة أمريكية قبل يوم واحد من التوقيع على الإتفاقيتين على أن تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وإعلان البحرين عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل فرصة لمقاربة جديدة لمواجهة تحديات المنطقة، وقد أشار ضمنيا إلى الفواعل من دون الدول وإيران وتركيا بقوله "هناك دول غير عربية وقوى فاعلة غير حكومية تدافع عن شكل من أشكال التطرف، إنهم يشعرون بالحنين إلى الإمبراطوريات المفقودة أو الهوس بخلافة جديدة، إنهم يبنون ويزدهرون على الصراع

[1] - David Pollock, "Bahrain Polls Shows Sharper Sectarian Split on Iran. Less Hope on Israeli Peace," Fikra Forum, The Washington Institute for Near East Policy, January 14, 2022.

[2] – وحدة الدراسات السياسية، **التحالف الاماراتي والبحريني مع إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، 2020، ص2 .

والفوضى وعدم الاستقرار، إنهم يهاجمون الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، وإن التوقيع على اتفاق السلام هذا الأسبوع هو الرد المناسب"[1].

في 13 أوت 2020 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن توصل كل من اسرائيل ودولة الامارات العربية المتحدة الى اتفاق سلام تاريخي كما تسارعت الاتصالات مع البحرين وتوصلت الى اتفاق التطبيع في 11 سبتمبر 2020 والتوجه لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين المنامة وتل أبيب، وأصبحت البحرين ثاني دولة خليجية تعلن اتفاقا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وتم التوقيع النهائي المشترك في 15 سبتمبر 2020[2].

المطلب الثاني: إنعكاسات التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي

تعددت دوافع التطبيع الإماراتي والبحريني مع إسرائيل بين اعتبارات إستراتيجية وإقتصادية، حيث سعت الدولتان إلى:

- تعزيز التحالفات الأمنية في مواجهة التهديدات الإقليمية.
- جذب الإستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة.
- تحقيق مكاسب سياسية عبر الدور الأمريكي الداعم.
- إعادة رسم التحالفات في المنطقة وقد مثلت إتفاقيات أبراهام 2020 ذروة هذا التوجه، مما يستدعي تحليلا دقيقا لإنعكاساته على الأمن.

ومن أهم الدوافع التي دفعت بعض الدول لتطبيع العلاقات مع إسرائيل هي:

1 – الإستجابة للضغوط الأمريكية، والخوف من غضب الإدارة الأمريكية التي تحتاج إلى إنجازات سياسية في الحملة الإنتخابية.

2 – الرغبة في تأكيد تناسق سياسات هذه الحكومات مع السياسة الأمريكية بخصوص العلاقة مع إسرائيل، وأنها لا تقف في الخط المعادي لها.

3 – السعي لتوفير غطاء أمريكي إسرائيلي لحماية حكومات الخليج من الخطر الإيراني باعتباره خطرا مشتركا عليها وعلى إسرائيل.

[1] - Abdullah bin Zayed Al nahyan , " Peace . Shalom . Salaam" , The wall Street Journal , 14/9/2020 , at https://on.wsj.com/37SWBxi

[2] - Warfel, M. J. The Kingdom Of Saudi Arabia's opposition to Normalization withe Israel . Monterey, california : Naval Postgraduate Scool . 2021.

4 – إستثمار التحالف الإقليمي مع إسرائيل لمواجهة تنامي القوة والنفوذ التركي في المنطقة وكسر العزلة التي تعاني منها إسرائيل في المنطقة والتي لم تسهم إتفاقات السلام مع كل من مصر والأردن بالتخفيف منها.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في التقارب الإماراتي البحريني مع إسرائيل هي عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة للتعامل مع قضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية، فضلا عن فشل ثورات الربيع العربي، وتزايد حالة الإنقسام الفلسطيني، وتزايد الدور الإقليمي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وفي قلب المنطقة العربية[1].

5 – فبالنسبة للإماراتيون والذين حرروا إقتصادهم إلى حد ما من التبعية للنفط فإن آمالهم معلقة على التعاون في مجالات الأمن والفضاء والطاقة والسياحة، ولاسيما أن هناك أكثر من 4 ملايين يهودي يسافرون إلى الخارج سنويا لقضاء عطلاتهم ، كما يأملون ببيع نفطهم الرخيص في السوق الصهيوني واكتساب معارف جديدة في مجالات الإنترنت والإبتكارات، ومن المتوقع إنشاء مشاريع طموحة مثل مشروع سكة حديد تربط ميناء حيفا على البحر المتوسط بالإمارات بالشكل الذي يحدث نقله نوعية في طرق التجارة الحالية ويعزز من دور دبي وأبوظبي كمركزين للمال والأعمال في منطقة الشرق الأوسط.

6 – إن لكل من الكيان الصهيوني والإمارات مصالح نابعة من ضرورات ضاغطة قادرة على تغيير الوقائع حتى بين الدول المتعادية. وتأتي هذه الضرورات بالنسبة لهذا الكيان والإمارات من الأزمات التي يعاني منها إقتصادهما حتى قبل جائحة كوفيد.

غير أن الجائحة (فيروس كورونا) زادت من حدتها ولاسيما في الإمارات التي تعتمد على السياحة والسفر والإستثمارات العقارية وخدمات المعارض والمؤتمرات التي تعرضت معظم قطاعاتها لشلل جزئي أو شبه كلي بفعل الفيروس، ومن المؤشرات على ذلك تسريح عشرات الآلاف من وظائفهم في دبي وباقي الإمارات وتراجع الإستثمار هناك بنسبة تزيد على % 70 خلال النصف الأول من عام 2020 .

وبالنسبة الكيان الصهيوني الذي خسر الكثير من أسواق التصدير بسبب الجائحة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على6% في 2020، ومن هنا فإن الآمال المعلقة على الإتفاق

[1] – عماد الدين العشماوي، **إستراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية: كيف نفهما و نقاومها؟**، مجلة الآداب، الجامعة العراقية عدد خاص بالمؤتمرات، العراق، 2019، ص869.

لتحريك عجلة الإقتصاد ومواجهة تبعات الجائحة في كلا الطرفين كبيرة، ويعزز ذلك حقيقة أن هناك علاقات إقتصادية سرية تتم منذ سنوات في الخفاء بين الكيان الصهيوني من جهة والإمارات وقطر وسلطنة عمان وبلدان عربية آخرى كالمغرب وتونس من جهة أخرى وإذا كانت هذه العلاقات ركزت على تسويق منتجات أمنية وتجسسية ودفاعية صهيونية، فإن الإتفاق يخرجها إلى العلن ويفتح الباب على مصراعيه أمام علاقات أوسع في مختلف المجالات[1].

7 . مزيد من التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية، ستساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية – الإسرائيلية، وسوف تدفع النظام العربي إلى مزيد من الإنقسامات والإنهيارات بصورة أكبر مما هو عليه الآن.

8 – تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولا عربية أصبحت ترى في إيران وليس إسرائيل الخطر الأكبر على أمنها الوطني ومن ثم باتت مستعدة للتحالف العسكري مع إسرائيل ما يشكل انقلابا كاملا للمعادلات العسكرية والأمنية والإستراتيجية في المنطقة، خاصة أن إيران ستجد في هذه الخطوة إستفزازا كبيرا لها، ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.

9 – التحولات الجارية تداعيات بالغة الخطورة على النظام الإقتصادي العربي ككل، وعلى الإقتصاد الخليجي بصفة خاصة، لأن قدرة الإقتصاد الإسرائيلي على إختراق بنى وهياكل إقتصاد الدول المتحالفة معها أكبر بكثير من قدرة إقتصاد هذه الدول على إختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإسرائيلي، ولأن تنامي العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل وهذه الدول يمكن أن يشكل عقبة أو يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التكامل الإقتصادي في العالم العربي.

10– يمكن للتحولات الجارية أن تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على النسق العقدي للنظام العربي، بل وقد تضرب فكرة العروبة في الصميم وتؤدي إلى تهميشها تماما خاصة مع ما هيأته من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض كل أو معظم الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاما[2].

11– تمنح هذه المعاهدة دولة الإمارات والبحرين فرصة لتعزيز مصالحها داخل الولايات المتحدة، من خلال تسريع عمليات حصول الإمارات على أسلحة أمريكية متقدمة، كطائرات إف35

[1]– منى حسين عبيد، **الاتفاق الصهيوني– الاماراتي وأثره في تطبيع العلاقات العربية– الصهيونية، مركزالدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، العراق، 2020، ص3.

[2]– وحدة الدراسات السياسات، **اتفاق أبراهام: تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات و إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، قطر، 2020، ص4.

المتطورة، وزيادة دعم الأوساط الحزبية في الولايات المتحدة لتوطيد العلاقات الأمريكية – الإماراتية – البحرينية.

12-كما ستسمح هذه المعاهدة للإمارات والبحرين بزيادة نفوذهما داخل الولايات المتحدة على نحو يتيح لهما إمكانية الإنخراط المباشرة في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية بدلا من الإكتفاء بدور هامشي فيها، علاوة على إمكانية مراعاة المصالح الوطنية واعتبارات الأمن القومي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن الرئيس الأمريكي[1].

المطلب الثالث: آثار التطبيع الإماراتي البحريني

أحدث التطبيع الإماراتي والبحريني مع إسرائيل تحولات استراتيجية عميقة في المنطقة، تمثلت في:

- تفكيك الجبهة العربية الموحدة تجاه القضية الفلسطينية.
- تعزيز النفوذ الإسرائيلي في الخليج العربي.
- تأجيج الصراعات الإقليمية وخاصة مع إيران.
- تفاقم الإنقسام بين الأنظمة والشعوب العربية كما أثار ردود فعل إقليمية ودولية متباينة، كان أبرزها:

* تصاعد الاحتجاجات الشعبية الرافضة.
* تعقيد المشهد السياسي الخليجي.
* تغير موازين القوى الإقليمية.
* تداعيات سلبية على الأمن القومي العربي الشامل.

1- يستغل جهاز المخابرات الصهيوني (الموساد) كل القنوات العامة، ومن ضمنها (باب السياحة) لزج ضباط استخباراته سواء هم في الخدمة حاليا، أو المتقاعدين منهم والذين يعملون تحت واجهات وهمية مختلفة (محلل سياسي، صحفي في قناة صهيونية، رئيس شركة، مرشد سياحي، رئيس مجموعات سياحية الخ، لجمع المعلومات عن الدول المستهدفة ودراسة إمكانية التفتيش عن عملاء ووكلاء لهم لتشخيصهم وإدامة العلاقة معهم بصورة أولية، لدراسة إمكانية لتجنيدهم

[1]- إبتسام الكتبي، **معاهدة السلام الإماراتية – الإسرائيلية : هل تكون مغير اللغة**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15276، 2020، https://bit.ly/38VJa04

مستقبلا والقيام بواجبات ومهام إستخبارية لاحقا في حالة توتر العلاقات مع الدول المستهدفة، وحتى يتم ذلك في وقت السلم[1].

2 – تسخير دول الخليج لمنع الهجمات على الكيان الصهيوني يرغب الكيان بتوظيف دول الخليج العربية في عملية منع أي هجمات سواء من داخلها أو منع تمويل أي حركات فلسطينية داخل الأرض المحتلة لمجابهتها[2].

3 – يسخر الكيان الصهيوني كل مفاهيم التعايش، وثقافة السلام لإيجاد مبرر لإختراق المنطقة الخليجية عبر دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دفع تسلسلهم إلى هذه المنطقة وغض النظر عن الجرائم الصهيونية من قتل وتهجير للشعب الفلسطيني، وإخلاء فلسطين لصالح المجاميع اليهودية.

4 – إستغلال الممرات البحرية لتفعيل الإستيراد والتصدير بين الإمارات والكيان الصهيوني من خلال محاولة الكيان الصهيوني توسيع صادراته إلى دول الخليج من خلال الممرات البحرية من خلال نافذة الإمارات ولا يمكن للكيان الصهيوني أن لا يستغل هذه الوسيلة من دون استثمارها لنشر المخدرات، وإدخال الصهاينة بصورة غير شرعية للقيام بعمليات إستخبارية، فضلا عن تأمين وصول البترول إليهم، وتصدير البضائع الصهيونية بشكل رسمي إلى دول الخليج بعد أن كانت تصدر من خلال دول شرق أوسطية أخرى وهذا ما تؤكده إحدى فقرات الإتفاق الإماراتي الصهيوني.

5 – نظرا لضآلة المياه الصالحة للشرب في الكيان الصهيوني فإنها تسعى إلى توظيف الإمارات لتزويدها بمستلزمات تحلية المياه، وإمداداتها في هذا المجال بعد أن تصاعدت التحليلات، والتنبؤات العلمية بكون الحرب القادمة هي حرب المياه مما يدفعها إلى تقوية، وتمتين علاقاتها مع دول المنطقة في هذا المجال.

[1] – جاسم يونس الحريري، **التطبيع الاماراتي –الصهيوني (الاهداف–المخاطر–المستقبل)**، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، د.ت.ن، ص12.

[2] – محمود جرابعة، **اتفاق التطبيع الاماراتي – البحريني مع الكيان الصهيوني وتداعياته على الفلسطينيين**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020.

6 – يحاول الكيان الصهيوني الإستعانة بالإمارات لتوسيع المساحات لزراعتها وصولا إلى الإكتفاء الزراعي في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، والإستفادة من الخبرات الإماراتية في إستغلال المساحات القاحلة، وتحويلها إلى أراضي زراعية مثمرة[1].

7 – سعى الكيان الصهيوني إلى تحقيق مكسب أمني من خلال التعاون المخابراتي ونصب أجهزة تجسس صهيونية في الخليج، وإتخاذ الإمارات وغيرها مناطق للقيام بعمليات تخريب في إيران[2].

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتطبيع العربي الصهيوني

بعد إتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية حدثت تغييرات في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وتغير الصراع من مسلح إلى صراع في مرحلة السلام، وعقدت إتفاقيات ومعاهدات سلام بين طرفي الصراع.

ومنذ ذلك الوقت إلى الوقت الحالي والكتابات تتحدث وتبحث عن مدى جدية الكيان الصهيوني في علاقته السلمية مع العرب في زمن السلام ربما جاءت تلك التساؤلات نتيجة لممارسات العنف الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل عبر مراحل السلام وعند الحديث عن مستقبل الصراع العربي الصهيوني ومحاولة البحث في الأمور الإستشرافية له في مرحلته المعاصرة يمكن أن تقسم العملية الإستشرافية لطبيعة هذا الصراع إلى مراحل متعددة وتطرح سيناريوهات ورؤى مستقبلية لها وفق الاحتمالات الآتية:

المطلب الأول: السيناريو الأول (استمرار الوضع الحالي)

يفترض هذا السيناريو استمرار مسار التطبيع العربي الإسرائيلي وفق وتيرته الحالية، مع توسع تدريجي في مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

وقد يرتبط ذلك بتحقيق مكاسب إقتصادية محدودة للجانب العربي، مقابل تعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، ويستدعي تحليل هذا المسار تقييم آثاره على الأمن القومي العربي، خاصة في ظل غياب حل عادل للقضية الفلسطينية.

[1] – منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص3.

[2] – حسن أحمديان، **التطبيع الاماراتي – الصهيوني في سياق واسع :الرؤية والردود الايرانية المحتملة**، سلسلة تقاريرالدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر2020 .

ونظرًا لتغير النظام العربي وسيولة التحالفات الإقليمية وتغير قاعدة العداء والصداقة، هناك إعتقاد عند الكثير من الأنظمة العربية بأن الطريق إلى واشنطن تمر من خلال تل أبيب ما يمنح إسرائيل أوراق قوة في العلاقة مع الدول التي تسعى للتطبيع مع إسرائيل[1]، حيث يفترض هذا السيناريو أنه في ظل التوترات المحلية المتزايدة والتهديدات من إيران سوف يقوم بعض الزعماء العرب بتطبيع العلاقات تحت ضغط من إسرائيل والولايات المتحدة.

وقد يسعى هؤلاء القادة إلى مراجعة مبادرة السلام العربية ومواءمتها مع المبادرة الأميركية التي لا تلبي المطالب الفلسطينية.

ورغم أن هذا السيناريو هو الأكثر إحتمالا، إلا أن قيام بعض القادة العرب بهذه الخطوة يعني تسليم قيادة المنطقة لإسرائيل حيث أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لن يقتصر على القضية الفلسطينية فحسب، بل يشمل أيضا السيطرة السياسية الإسرائيلية على المنطقة على حساب الدول العربية[2].

وفي ظل هذا السيناريو فإن التطبيع الحالي سوف يستمر ولكن بدرجة مختلفة.

وفي بعض البلدان مثل الإمارات العربية المتحدة، قد يزداد النشاط بينما قد يكون هناك بعض التباطؤ في بلدان أخرى ولكنه لا يزال مستمرا وسيزداد في المراحل اللاحقة، وهذا هو السيناريو الأكثر ترجيحا في ضوء المعطيات الحالية ودوافع الدول العربية والقيادات السياسية العربية وإطار التطورات الدولية والإقليمية.

وحتى مع الأخذ بعين الإعتبار إطار السياسة الخارجية والتغييرات في القيادة السياسية الإسرائيلية ووجود قيادة سياسية معتدلة، فإن هذا الوضع يعزز سيناريو إستمرار حالة التطبيع الحالية وإستمرار الأزمة في نطاق إلتزام الجانب الإسرائيلي بالمفاوضات والحل السلمي والإعتراف بالحقوق الفلسطينية، خاصة وأن تاريخ إسرائيل مليء بالمواقف التي أجريت فيها مفاوضات وتم تقديم بعض التنازلات، ولكن تم إنتهاك هذه الإتفاقات فيما بعد.

وفي ظل هذه الظروف فإن تطبيع العلاقات بين البلدين لن يتم بسلاسة على المدى القريب، لأن سياسة التطبيع التي تنتهجها المملكة العربية السعودية تشترط على الحكومة الإسرائيلية الحالية

[1] – محمد المختار الخليل، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات السنة الرابعة، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، قطر، العدد 16، 2022، ص83.

[2] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين (تقدير موقف)** ، اسطنبول ، تركيا ، د.ت.ن.

قبول وجود الدولة الفلسطينية، وهو ما لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية الحالية قبوله. إذا تغير نتنياهو وشكل حكومة أكثر عقلانية، فقد يكون تطبيع العلاقات مع السعودية ممكنا، ومن ثم تطبيع العلاقات مع دول أخرى، لكن هذا التطبيع لن يكون شاملا، بما في ذلك الجزائر وتونس وموريتانيا ولبنان، لأن هذه الدول لا تستطيع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكن هذا له شرط واحد، وهو ضرورة إستبدال الحكومة الإسرائيلية وظهور حكومة أكثر عقلانية، وتقديم تنازلات في إطار القضية الفلسطينية، وضمان تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، والإلتزام بهذه التنازلات[1].

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (زيادة وتيرة التطبيع)

السيناريو المتوقع يتنبأ بتسارع ملحوظ في وتيرة التطبيع العربي الإسرائيلي، مع إنضمام دول عربية إضافية إلى مسلك التطبيع تحت ضغوط دولية وحوافز إقتصادية، وقد يشمل ذلك تعاونا أمنيا وإستخباراتيا موسعا وشراكات إقتصادية وإستثمارية متعددة القطاعات.

ويستلزم هذا التحليل تقييم آثاره المحتملة على التماسك العربي، وموقف قضية فلسطين، ومستقبل الأمن القومي العربي في ظل تغير موازين القوى الإقليمية.

يتوقع تحولا مرنا في الشأن العربي– الإسرائيلي، بحيث تنضم دول عربية أخرى لمسار التطبيع، وذلك تحت ضغوط دولية وحوافز إقتصادية، وقد يتم هذا التعاون في إطار إستخباراتي وأمني موسع وعبر شراكات إقتصادية وإستثمارية على نطاق متعدد.

ويستلزم هذا التحليل تقييم آثاره المضرة بإلتفاف الدول العربية ومواقفهم من المسألة الفلسطينة، وكذلك قضايا الأمن القومي العربي في موازين القوى المتغيرة حاليا للمنطقة.

في المرحلة الماضية كانت هناك رغبة لدى بعض القيادات العربية في التطبيع، ولم يعد من هذه الرغبة إلا رفض الشعوب العربية لها والرفض الإسرائيلي للبنود العربية المقترحة، أما الآن فقد تهرول القيادات العربية نحو التطبيع، مستغلة إنشغال الشعوب بقضاياها الداخلية، ومتذرعة بطول الصراع والإنقسامات الفلسطينية، حيث يتوقع أن تدفع هذه القيادات إلى إقرار التطبيع عبر الجامعة العربية، أو توفير مظلة تلزم الدول بالتطبيع.

[1]- **إسماعيل أنور علي عباس وآخرون**، أثر التطبيع على الأمن القومي للدول العربية المطبعة والمنطقة العربية 2020 – 2024، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر، 2024**.

وفي المقابل، وبعد أن كان في 6 ديسمبر 2017، قد إعترفت إدارة الرئيس دونالد ترامب رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعرقلة إسرائيل لكل المبادرات العربية، فيبدو أن الإدارة الأمريكية ترغب في فرض الصيغة الأمريكية للسلام إرضاءا لإسرائيل، وهي الخطوة التي كان من المفترض الإعلان عنها منذ وقت مبكر، لكن نتيجة إنشغال دول عربية تعول عليها أمريكا كثيرا في التعاطي الإيجابي مع المبادرة بقضايا داخلية، أُخِّر إعلانها، ومع هذا فإن خيار التطبيع من كل الدول العربية يبدو مستحيلا.

يُضعِف هذا السيناريو طبيعة الصراع وسيرورته التاريخية، ووجود فاعلين آخرين متمثلين بحركات المقاومة، والتي أصبحت أكثر قدرة وخبرة على إدارة الصراع، بالإضافة إلى غياب المصالح الإستراتيجية للدول المطبعة مع الإحتلال الإسرائيلي، وتعاظم مخاطر الهيمنة الإسرائيلية على دول المنطقة العربية[1].

وفقاً لهذا السيناريو قد تزداد وتيرة التطبيع وتمتد لدول أخرى، وجعله تطبيعاً نشطا، وهذا السيناريو هو السيناريو الأفضل لإسرائيل، وقد يكون الدافع هو الخوف من زيادة التصعيد الإسرائيلي والأمريكي، بالتالي ينشط التطبيع كنوع من التهدئة للجانب الإسرائيلي والأمريكي، أو محاولة لتهدئة الوضع الحالي وخاصة القضية الفلسطينية ومحاولة الوصول لحلول سلمية خاصة في حالة تغير القيادات الإسرائيلية وسياستها الخارجية وإن كان من الصعب تغيير السياسة الخارجية لدولة معينة[2].

المطلب الثالث: السيناريو الثالث (تجميد أو سحب اتفاقيات التطبيع)

يطرح هذا السيناريو إمكانية فشل مسار التطبيع العربي الإسرائيلي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، حيث قد تواجه الإتفاقيات الحالية جمودا بسبب:

- تصاعد الرفض الشعبي العربي.
- عدم تنازل إسرائيل عن سياساتها التوسعية.

[1] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، مرجع سابق.

[2] – إسماعيل أنور علي عباس وآخرون، **أثر التطبيع على الأمن القومي للدول العربية المُطبعة والمنطقة العربية 2020 – 2024**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2024.

- تراجع الدعم الدولي مع تغير الأولويات الجيوسياسية مما قد يعيد تشكيل التحالفات الإقليمية ويعزز المطالبة بمراجعة هذه الإتفاقيات، مع تأثيرات إيجابية محتملة على موقف القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي.

يتمحور حول فشل التطبيع بفعل الشعوب العربية التي ما زالت أغلبيتها الساحقة ترى في إسرائيل العدو الأول.

بمعنى أنه لن تكون هناك شرعية شعبية للتطبيع، لكن هذا أيضا يعتمد على العامل الفلسطيني، وفي حال تجاوز الفلسطينيون خلافاتهم الداخلية واتفقوا على إستراتيجية وطنية موحدة، فإن من شأن ذلك أن يُحرِج الأنظمة العربية التي تتذرع بالإنقسامات الفلسطينية لمواصلة مسلسل التطبيع ويتوقع هذا السيناريو أن يعم نموذج السلام البارد بدلا من التطبيع الكامل، وبخاصة إذا ما نجحت إيران في ردم الهوة بينها وبين بعض الدول الخليجية التي تخشى إيران وتصور الأخيرة بتطييف سياستها الخارجية لتحقيق مكتسبات في الإقليم، وعلاوة على ذلك يمكن لعودة الربيع العربي ووصول حكومات منتخبة للحكم أن ترفع من كلفة التطبيع على النخب السياسية، وعندها سيتجمد التطبيع وتستعيد القضية الفلسطينية مركزيتها المفقودة[1].

وينذر هذا الوضع بفشل الشعوب العربية في عملية تطبيع العلاقات، لأنها تعتبر إسرائيل العدو الرئيسي والقضية الفلسطينية القضية الرئيسية، كما أن حركة حماس ترفض هي الأخرى كل أشكال التطبيع.

ومما يضعف هذا الموقف إنشغال الشعوب العربية بمشاكلها الداخلية وإصرار بعض القادة العرب على تطبيع العلاقات باختصار، مهما كان شكل خيار التطبيع فإنه سيكون بعيدا عن شرعية الشعب ولن يعترف الشعب بتجلياته، ورغم كل هذه الأحداث في المنطقة لا تزال الشعوب العربية ترفض تطبيع العلاقات، وحتى أن بعض القادة العرب لا يزالون يفتقرون إلى الثقة في إتخاذ مثل هذه الخطوة وسوف يحظى هذا الخيار بدعم قوي من جانب العديد من القادة والشعوب الإسلامية[2].

وإحتمالات هذا السيناريو محدودة وتصب في صالح الجانب العربي. ويأتي هذا الوضع بالتزامن مع تزايد حدة التصعيد الإسرائيلي وتزايد الخسائر في الجانب الفلسطيني. وما قد يزيد من إحتمالات حدوث ذلك هو التغييرات في قيادات الدول العربية، والتغييرات في السياسات

[1]- محمد المختار الخليل، مرجع سابق ، ص83.

[2]- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق.

الخارجية لهذه الدول، الرسمية والفعلية، سواء في الإطار الطبيعي أو في ظروف خاصة. وقد يؤدي هذا إلى إعادة النظر في تطبيع العلاقات مع إسرائيل[1].

خلاصة:

شهدت المؤسستان العربية السياسية والأمنية في سنة 2020 تغيرا غريبا في مسار السياسة العربية، فبدلا من رفض تام لإسرائيل، إلا أنهم هرعوا لتوقيع إتفاقيات التطبيع بسرعة.

شملت إتفاقيات عام 2020 ثلاثة أشياء أساسية: مشكلة الشرق الأوسط (إسرائيل هنا) وفلوس مقابل أسلحة، بالإضافة إلى رغبة الجميع في الفوز بأي ثمن.

لقد أوضحت الأحداث بشكل غريب الأذى الجمّ الذي حل بقضايا العرب جراء تلك المعاهدات.

لقد سببت صفقات السلام تباعدا عربيا غريبا، حيث إختار الزعماء العرب المصالح بدلا من دعم الحق، سواء كانت الأموال النفطية لإسعاد الجيران أو تحسين أوضاع العرب الإقتصادية والثقافية والإجتماعية بشكل غير معهود.

لقد جعلت معاهدات الصلح مع الكيان الإسرائيلي دماء الفلسطينيين تسيل بغزارة ومعهم مؤيدو عروبة الأمة حسب أقوال جمهورها، وبيَّنت خطوات التعارف التي فعلتها الدول العربية في سنة ألفين وعشرين ميلادية إنقلابا مُهِمًّا في موقف الحكومات من عدم القبول بوجود إسرائيل إلى التنافس لتوقيع الصلح معها، حيث كان لهذه التسويات ثلاثة أبعاد: إغراء (تواجد إسرائيل بالشرق الأوسط)، وإغواء (أموال إستثمار وسلاح)، وخداع (طمع الحزب وإصراره على الفوز)، التي بالتأكيد تسببت في إزعاج كبير لقضايا أهل العروبة، هذا ما تقوله القصص الغريبة.

[1]- إسماعيل أنور علي عباس وآخرون، مرجع سابق.

خـــاتمـــة

يبقى ملف التطبيع العربي الصهيوني عموما، ملفا غامضا خاصة أن معظم المعلومات المتاحة هي في غالبها معلومات إعلامية في بيئة إقليمية ودولية متصارعة لذا فإن معظم المعلومات تبقى محل نظر ومن هنا يمكن القول إن مقومات التطبيع ومحددات الرفض لا تزال تتصارع في البيئة العربية، ففي حين تمارس المؤمترات الخارجية دورها في تفعيل التطبيع ولأن القرارات تبقى في صانعيها.

وفي ظل حالة الإرتباك التي تشهده المنطقة العربية فإن الأنظمة العربية الرسمية والتي تسري علاقتها مع الكيان الصهيوني وفق قاعدة "التطبيع السري" قد تتجه مع الأيام القادمة إلى "التطبيع العلني" وربما لما هو أسوء قد تذهب إلى إقامة "تحالف إستراتيجي" مع الكيان الصهيوني تحت ذريعة محاربة المشروع الإيراني، والإرهاب في الشرق الأسط، أما الشعب العربي فلا يمكن التعويل عليه كثيرا فمنهم "التابع" لنظام حكمه ومنهم "المقموع" ومنهم "المغيب" عن قضايا أمته وهناك من يريد أن يعيش برفاهية دون سؤاله عن كيف؟ وهل تبقى على فئة قليلة صوتها في الغالب غير مؤثر؟.

وفي الواقع إن القراءة الدقيقة لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تبني أن العرب في نصهم وفي واقعهم لم يمتلكوا نظرية واحدة لخوض الصراع مع عدوهم، وإنما كانت لديهم نصوص وكان لديهم ممارسات ومواقف تنتظم على وقع الأحداث وليس على وقع استراتيجية مواجهة سياسية كانت أم عسكرية.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة، وباستخدام المنهج الوصفي في التحليل النهائي يمكن القول إن الموقف خلال السنوات الماضية حيال تطبيع العلاقات مع اسرائيل مع الزمن تدرجييا أصبح العرب في حالة تطبيع شبه جماعي مع إسرائيل والمقاطعة لم تعد واردة، لا بل إن الدول التي لا زالت تقاطع إسرائيل اليوم هي المعزولة عربيا بعد أن تعرضت مصر لعزلة عربية في أواخر السبعينيات بسبب أنها أقامت علاقات مباشرة مع إسرائيل.

ويمكن في هذا الإطار تسليط الضوء على النتائج التالية:

أولا: تميزت السنوات العشرة الأخيرة 2010-2020 بموجة تطبيع عربي غير مسبوق مع إسرائيل، وهو ما شكل مرحلة جديدة وإضافية في عملية الإختراق الإسرائيلي لمنظومة الأمن القومي العربي، إذ بوصول إسرائيل إلى معظم الدول العربية، سياسيا وإقتصاديا لم يعد في العالم العربي أي هدف لم يصل إليه الإسرائيليون، كما أنه بهذا المستوى من التطبيع العربي فإن إسرائيل

تكون قد أخذت ما تريده من {مبادرة السلام العربية }دون أن تقدم شيئا للجانب العربي مما يريده.

ثانيا: ثمة تطبيع عربي متصاعد في مختلف أنحاء العالم العربي، إذ بات واضحا بأن الحكومات العربية تتهاون في عملية المقاطعة ولا تعاقب من يزور اسرائيل أو يقيم علاقات على أي مستوى من المستويات، ولذلك فإن كثيرا من المطبعين العرب زاروا إسرائيل بشكل علني ولم يتعرضوا لأية مساءلة أو ملاحقة عند عودهتم إلى بلادهم، وذلك على الرغم من وجود قانون عربي واضح وملزم صادر عن جامعة الدول العربية في هذا الصدد ولكنه أصبح في حكم المنعدم حاليا.

ثالثا: مقاومو التطبيع على إمتداد الوطن العربي الكبير يعانون من أزمة تعريف له، إذ متى تكون زيارة المسجد الأقصى تطبيعا ومتى تكون دعما لصمود الشعب الفلسطيين؟ ومتى يكون إستضافة متحدث إسرائيلي على شاشة تلفزيون عربي تطبيعا ومتى لا يكون؟ هذه أسئلة لا زالت بحاجة لإجابات واضحة ومحددة

رابعا: على المستوى الإقتصادي حققت إسرائيل الكثير من المكاسب من جراء التطبيع مع الدول العربية وفي الوقت ذاته تسببت بأزمة الإقتصادات العربية مثل الأردن الذي لا تزال مرتبطتا مع إسرائيل بمعاهدة سلام لكنها لم تعد تستفيد منها على المستوى الإقتصادي بسبب أن الأسواق العربية أصبحت مفتوحة أمام البضائع الإسرائيلية.

خامسا: الفشل في تطوير أدوات العمل العربي المشرتك، وهو فشل جعل من هذه المؤسسات مجرد هياكل واهمة عديمة الفعالية والتأثير، ودفع بكل دولة نحو خيارات ذاتية خاصة، كما أدى غياب الرؤية الإستراتيجية للدول العربية إلى رد فعل وتخبط في المواقف والقرارات والدخول في رهانات خاسرة.

النتائج والتوصيات

I.النتائج

من خلال مراجعة الأدبيات في مجال الدراسة تستنتج بأن إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي شهدت ما يلي :

- تحولات في بناها الهيكلية نتيجة لتغير طبيعة التهديدات المحيطة بالكيان الإسرائيلي حيث بدأت تستوعب التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.
- إن مفهوم إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي يعد مفهوما مرنا يواكب المتغيرات الداخلية وأيضا للمتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي.
- يعد مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوما مطلقا يتحقق من خلال فرض السيطرة الفعلية على أرض الواقع.
- تقوم إستراتيجية الأمن الإسرائيلي على ركائز ثابتة ومتغيرة أهمها نظرية الردع ومفهوم الحدود الآمنة الذي يعد مفهوما متغيرا قابل للتعديل حسب متطلبات الأمن.
- إن الإستراتيجية الأمنية لدولة الإحتلال الإسرائيلي هي الإطار الفكري التطبيقي للعقيدة الدينية وذلك بتحقيق الوصول إلى الأرض الآمنة التي وعدها الرب لهم وإعتقاداتهم.
- خلق التطبيع مع دولة الإحتلال الإسرائيلي مجموعة من الأزمات والمشكلات الأمنية للدول العربية ولعلاقاتها وموقفها اتجاه القضية الفلسطينية على كل من الصعيد السياسي والأمني والإقتصادي والدبلوماسي والقانوني والثقافي والفكري وذلك على النحو التالي:

الصعيد السياسي:

وظف الإحتلال الإسرائيلي التطبيع لخدمة الإستراتيجية الأمنية من خلال التعنت الإسرائيلي اتجاه شروط التسوية مع الفلسطينيين وتحييد القضية الفلسطينية.

الصعيد الأمني والعسكري:

أصبحت الدول العربية ترى بأن إيران تشكل مصدرا للخطر على أمن الدول العربية وخصوصا دول الخليج، وليس إسرائيل كما كان سابقا، حيث باتت مستعدة لإقامة تحالفات

عسكرية مع إسرائيل وهذا شكل إنقلابا وتحولا جذريا للمعادلات العسكرية وأيضا الأمنية الإستراتيجية بالمنطقة، خصوصا بأن إيرن ستجد بهذه الخطوة استفزازا كبيرا لها. الأمر الذي يفتح المجال أمامها لزيادة التوتر مع الدول العربية وخصوصا دول الخليج العربي.

الصعيد الاقتصادي:

يحتمل أن يكون للتحولات الجارية بعد توقيع إتفاقيات التطبيع تأثرا على النظام الإقتصادي للدول العربية بشكل عام، وعلى إقتصاد دول الخليج بشكل خاص وذلك لمقدرة إقتصاد دولة الإحتلال الإسرائيلي على إختراق الهياكل والبنى الإقتصادية للدول العربية المطبعة بحجم يفوق مقدرة إقتصاد هذه الدول على إختراق البنى والهياكل الإقتصادية للكيان الإسرائيلي كما أن تطور العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل الدول العربية المطبعة يشكل عقبة كبيرة ويضع عراقيل جديدة لعملية التكامل الإقتصادي بين دول العالم العربي.

الصعيد الايديولوجي الثقافي والفكري:

من المحتمل أن يكون لإتفاقيات وعمليات التطبيع تأثيرا سلبيا على النسق العقائدي للدول العربية المطبعة، ويمكن أن تضرب بفكرة العروبة وتعمل على تهميشها، خصوصا فيما يتعلق باعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى والمركزية بالسياسة العربية، إضافة لمخاطر التحول الثقافي والفكري اتجاه الكيان الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فتحول مفهوم العدو والحليف لدى الدول العربية، ليصبح الكيان الإسرائيلي محصل دولة حليفة وصديقة وتصبح إيران العكس من دولة جارة لدولة عدو أساسي.

II.التوصيات

بات من الضروري وضع إستراتيجيات من أجل مقاومة التطبيع وفضح المطبعين، ورغم عفوية الهبة المصاحبة للإتفاق الأخير فإنها تدل على إمكانية النجاح إن وضعت إستراتيجيات دائمة لذلك. ومن هنا يمكن القول بأن الإستراتيجيات التالية تصلح نواة لنقاش موضع حول الموضوع.

أولا: سرعة تشكيل جبهة عربية وإسلامية موحدة تجمع كل التوجهات السياسية الرافضة للتطبيع والإستفادة مما تشكل سابقا لوضع استراتيجيات وتصورات قابلة للتنفيذ، وتدعم المقاومة بكافة أشكالها بعيدا عن التجاذبات الفكرية، ودون أن تكتفي بالبيانات.

ثانيا: محاولة إيجاد تمويل كبير لتنفيذ مشروعات ومسابقات وأعمال ثقافية وفنية وأدبية تستهدف الشباب والأجيال الناشئة بشكل خاص.

ثالثا: التذكير بأصل المشكلة وأن فلسطين أرض عربية مغتصبة، وإحياء الإنتاج الفني والأدبي والثقافي والتاريخي المقاوم للإحتلال والتذكير بجرائمه.

رابعا: إبراز الأصوات الشعبية الرافضة للتطبيع والتعريف المواطن العربي بها، خاصة وأن القيادة الإسرائيلية تدرك أن المشكلة في التطبيع تكمن في رفض الشعوب وليس في قادة الدول العربية، وفقا لتصريح بنيامين نتنياهو.

خامسا: التأكيد على أن كل تحرر تحرزه الشعوب العربية هو ضربة موجهة لإسرائيل وللتطبيع.

سادسا: العمل الممنهج والمدروس لإلغاء الإنقسام السياسي بين شطري الوطن للتمكن من مواجهة خطر توظيف الإستراتيجية الأمنية لدولة الكيان الإسرائيلي لإستقطاب الدول العربية للتطبيع معها.

سابعا: تنشيط عمل وزارة الخارجية الفلسطينية لتوطيد العلاقات مع نظيرتها في الدول العربية للتوعية بمخاطر التطبيع على مصير القضية الفلسطينية.

ثامنا: تفعيل عمل السفارات والقنصليات الفلسطينية في الدول العربية المطبعة والتي لديها نية للتطبيع وتسليط الضوء على مخاطر التطبيع على الشعوب العربية من خلال الغزو الثقافي والايدلوجي الذي سيهاجم الثقافة العربية، إضافة إلى تسليط الضوء والتنويه إلى تداعيات التطبيع على مصير القضية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

I/– المصادر:

القرآن الكريم

سوة الممتحنة، الآية 1

II/– المراجع:

أولا: الكتب

أ/– الكتب العربية

1. إبراهيم الدبو، **الاسلام وقضايا العصر**، دار المأمون، عمان، الأردن، 2012.
2. ابراهيم خليل احمد، **إسرائيل فتنة الاجيال العصور الحديثة**، مكتبة الوعد العربي، القاهرة، 1970.
3. ابراهيم سلطان شيبوط، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الجزائر3، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2020.
4. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، مادة طبع 8، 232، ط1.
5. ابن فارس أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون،ج3، دار الفكر، 1979.
6. أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978.
7. أحمد علي حسن، **اتفاقيات – كامب ديفيد والاتفاق التكميلي – الخاص– باقامه الحكم الذاتي الكامل– في الضفة الغربية وقطاع غزة**، الناشر مكتبة الآداب، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ط2، 2012.
8. أحمد قريع أبو علاء، **السلام المعلق في الطريق الى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
9. اسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، دار المريخ، الرياض، 1983.

10. إمحمد إبراهيم إمحمد، **الصهيونية السياسية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور** 1897 – 1917، جامعة عمر المختار، كلية الآداب – البيضاء، قسم التاريخ، 2011.

11. أمين عبد الله محمود، **مشاريع الإستيطان اليهودي**، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر.

12. أمين هويدي، **كيسنجر وإدارة الصراع الدولي**،دار الطليعة، بيروت، 1979.

13. آية الهنداوي، **المجلة السياسية الدولية – تقارير بين اليهودية والصهيونية في فهم جذور الصراع و تعقيداته**، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2024.

14. البحيري محمد، **حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية**، تقديم: السفير حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

15. بلال الرشايدة القلالة، **فرنسا والقضية الفلسطينية (من نابوليو الى ماكرون)**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2021.

16. تريفور ن.دوبوي، **الحروب العربية – الإسرائيلية، 1947 – 1974**، ترجمة: جبرائيل بيطار، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1981.

17. جاسم يونس الحريري، **التطبيع الاماراتي –الصهيوني (الاهداف–المخاطر–المستقبل)**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، د.ت.ن، ص3.

18. جاسم يونس الحريري، **التطبيع الاماراتي–الصهيوني (الاهداف–المخاطر–المستقبل)**، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

19. جاك ثني، **الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لإبتلاع فلسطين**، تر:هشام عوض،دار الفضيلة للنشر والتوزيع، مصر.

20. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **جائزة الشباب العربي الأمن القومي العربي (اختراق الخارج واحتراق الداخل)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2017.

21. حسن البراري، **الصهيونية، إسرائيل والعرب: مئة عام من الصراع**، دارة الأهلية للنشر، عمان، 2021.

22. خديجة صبار، **سياسات التطبيع وأهدافها في بلدان المغرب العربي: حالة المملكة المغربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023.

23. خلود الزغير، **سورية الدولة و الهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، بيروت، 2020.

24. رامز صلاح الشيشي، **موقف جامعة الدول العربية من اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل**، المركز الديمقراطي العربي، 20 اكتوبر 2023.

25. سمير أحمد، **غزو بلا سلاح التطبيع المستحيل**، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، ط1، 2001.

26. السيد محمد علي اسماعيل، **الضمانات الدولية لتنفيذ معاهدات السلام العربية الاسرائيلية**، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.

27. سيدني بيلي، **الحروب العربية الاسرائيلية و عملية السلام**، ترجمة: المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992.

28. صلاح عابدين، **حرب السلام**، دار الحرية، القاهرة، 1997.

29. عادل الراجحي، **التطبيع..أيصبح العدو اللدود صديقًا حميمًا!**، دار الجليل للنشر، القدس، فلسطسن، 2014.

30. عباس محمود العقاد، **الصهيونية العالمية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013.

31. عبد الرحمان الصالحي، **حرب عام 1948 (رؤية عربية و عالمية)**، مركز الأبحاث شؤون فلسطينية، بيروت، 1989.

32. عبد اللطيف حجازي، **مجلة الشارع السياسي التطبيع المغربي الإسرائيلي الدوافع والتداعيات**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، **القاهرة، 2021**.

33. عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ج6، 1999.

34. عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية – رؤية نقدية**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1975.

35. عبد الرحمن النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1994.

36. علي سيد إسماعيل، **الأمن القومي العربي– واقعه و آفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.

37. العماد حسن توركماني، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرون**، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2004.

38. عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1992.

39. فهمي الكتوت، **الأزمة المالية والاقتصادية في الاردن اسباب ونتائج**، شركة الآن ناشرون وموزعون، 2021.

40. فيليب خوري، **سورية و النتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 – 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت لبنان، 1997.

41. كافوري.م، **نشأة الصهيونية وأثارها الاجتماعية**، تقديم: عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2022.

42. لطيفة محمد سالم، **أزمة السويس 1954–1957 جذور أزمات نتائج**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1996.

43. مجدي قرقر، **بين التطبيع الرسمي والرفض الشعبي لاسرائيل**، مكتبة جريدة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة.

44. محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2011.

45. محسن عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية سلسلة الثقافة القومية**، 16 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1988.

46. محسن محمد صالح و آخرون، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، بيروت، لبنان، 2022.

47. محسن محمد صالح و آخرون، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني (الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع")**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان، 2022.

48. محمد المختار الخليل، **التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ**، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات السنة الرابعة، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، قطر، العدد16، 2022.

49. محمد الهاشم البطاط، **الصهيونية السياسية والحداثة الغربية – محاولة لترشيح العلاقة**، مركز براثا للبحوث والدراسات، بيروت – بغداد، 2024 .

50. محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل" الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية"**، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996.

51. محمد حسنين هيكل، **قصة حرب السويس**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1983.

52. محمد سعد أبو عامود، **المفهوم العام للأمن مركز الإعلام الأمني**، القاهرة.

53. محمد عبد الرحمان حسين، **نضال شعب مصر**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.

54. محمد محسن صالح، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2016.

55. محمد محسن صلاح، **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والاداء 1994–2013**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة1، 2015.

56. محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والنكبة الموقف والدور**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2022.

57. مركز الحرب الناعمة، **ثقافة التطبيع والحرب الناعمة**، دار المعارف الإسلامية والثقافية، المعمورة، بيروت، لبنان، ط1، 2021.

58. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين (تقدير موقف)**، اسطنبول، تركيا.

59. مصطفى احمد البكور، **إيران والقضية الفلسطينية: بين العقيدة والمنفعة**، رواق ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، 2022.

60. مصطفى أمين، **ايران وفلسطين بين عهدين**، المركز العربي للنشر، بيروت، 1996.

61. معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

62. النفاتي زراص، **اتفاقات اوسلو واحكام القانون الدولي**، منشأ المعارف جلال حزي وشركاته، الاسكندرية، 2001.

63. هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الاسرائيلية (1948 – 1988)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

64. هيثم الكيلاني، **الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية 1948 – 1988**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991.

65. أليكس ويندر، **خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين نوفمبر 1947 تمهيد الطريق للنكبة الوشيكة القرار 181**، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية مركز المعلومات البديلة AISA lternative Information centre، القدس.

66. يوسف حداد، **مخاطر التطبيع الثقافي وسبل المواجهة**، جامعة بيرزيت، فلسطين، افريل 2002.

ب/– الكتب الأجنبية

67. Abdullah bin Zayed Al nahyan, " Peace . Shalom . Salaam", The wall Street Journal, 14/9/2020, at https://on.wsj.com/37SWBxi

68. Cordesman, A. H. US forces in the gulf, US power projection Capabilities and (1) the critical Role of US Arms Transfers. Center for strategic & international Studies, 2015, p5.

69. David Pollock, "Bahrain Polls Shows Sharper Sectarian Split on Iran. Less Hope on Israeli Peace," Fikra Forum, The Washington Institute for Near East Policy, January 14, 2022.

70. Korany, p., Brynen, R & Noble, The Analysis of National Security in the Arab Context : Restating the State of the Art. International Political Economy Series book series. 1993, pp 1-23

71. Warfel, M. J. The Kingdom Of Saudi Arabia's opposition to Normalization withe Israel . Monterey, california : Naval Postgraduate Scool . 2021.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

72. أمال ستيتي، **القضية الفلسطينية من وعد بلفور إلى قيام دولة إسرائيل (1917–1948)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

73. إيمان بودراهم، صفاء بوحصان، **المعالجة الإعلامية للتطبيع العربي –الصهيوني عبر المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية – موقع الجزيرة نت نموذجا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، شعبة الإعلام والاتصال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.

74. حسن أحمديان، **التطبيع الاماراتي – الصهيوني في سياق واسع :الرؤية والردود الايرانية المحتملة**، سلسلة تقاريرالدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 10 سبتمبر2020.

75. خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي (حرب 1948 م أنموذجا)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 .

76. دكاني مصطفى، **سياسات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وأثرها على الأمن العربي المشترك**، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

77. رجائي سلامة الجرابعة، **الاستراتيجية الايرانية تجاه الأمن القومل العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

78. سعدي عائشة، **مظاهر الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي (1945 – 1989)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

79. سعيد يقين داود، **التطبيع بين المفهوم و الممارسة – دراسة حالة التطبيع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2002.

80. علاء نسيم مسعد عرابي، **الموقف السوفياتي من قيام دولة إسرائيل 1945–1953**، بحث مستقل من رسالة دكتوراة في التاريخ الحديث، جامعة طنطا، مصر، 2023.

81. محسن علي جاد، **معاهدات السلام في القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 1987.

ثالثا: المجلات والمقالات والمنشورات

82. ابتسام الكتبي، **معاهدة السلام الإماراتية – الإسرائيلية : هل تكون مغير اللغة**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15276، 2020، https://bit.ly/38VJa04

83. إسماعيل أنور علي عباس و آخرون، **أثر التطبيع على الأمن القومي للدول العربية المُطبعة والمنطقة العربية 2020 – 2024**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2024.

84. أنور الزيادات، **اتفاقية وادي عربة 28 عاما من السلام البارد**، مجلة العربي، عمان، 2022 .

85. بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، **مقاومة التّطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد1، العدد2، الجزائر، 2022.

86. بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادوق أسماء، **مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد1، العدد2، الجزائر، 2022.

87. جريدة الأناضول 2024/02/02.

88. الجزيرة نت، 15.04.2024، https://2u.pw/iuRRU.

89. خالد شاهين، **الإستراتيجيات الصهيونية تجاه المسجد الأقصى المبارك**، مجلة دراسات بيت المقدس، جامعة ماردين أرتقلو، ماردين- تركيا، 2021.

90. خطاب التطمينات الأمريكية لإسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، العدد 92 (صيف 1992).

91. زواوي سعاد، **انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978 على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للدراسات والابحاث في العلوم الانسانية والإجتماعية، مجلد 13، عدد 1، 2021.

92. سعودي أحمد، **التطبيع مع الكيان الصهيوني آلياته وطرق مواجهته**، مجلة المحترف لعلوم الرياضة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2022.

93. سعودي أحمد، **الصهيونية العالمية بين المظلومية الزائفة والجرم الأكيد**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مارس 2021.

94. سماح إدريس، **التطبيع الثقافّي –التعريف –المخاطر –القانون –المعايير –الذرائع، المسؤولية**، مجلة الاداب، بيروت، لبنان، 2017.

95. صالح حسن الشمري، **الاتفاقيات والمعاهدات وعهود الصلح في العصر الأموي وأثرها في استقرار الدولة**. noor-book.com/c0zijk

96. عبد الله احمد حسن عبد الله، **معاهدة وادي عربة جذور و آفاق**، مجلد الثاني، جامعة فيلادبلفيا، العدد الخامس، 2021.

97. عشور قشي، **العلاقات المغربية–الإسرائيلية: من السرية إلى الإتفاقيات الإبراهيمية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد8، العدد1، 2023.

98. عماد الدين العشماوي، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مغ الدول العربية: كيف نفهما و نقاومها؟**، مجلة الآداب، الجامعة العراقية.

99. عيشون أم الخير، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي**، مجلة السياسة العالمية، بومرداس، الجزائر، العدد 3، المجلد 7، 2023.

100. فراس عباس هاشم، **اتجاهات الإستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي (مقاربة جيوبوليتيكية)**، مجلة حمورابي، العدد 36، السنة التاسعة – 2020.

101. قادة دين، **التطور التاريخي للصهيونية من معتقد ديني إلى مشروع سياسي عصور الجديدة**، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة أيو القاسم سعد الله، الجزائر 2، 2018.

102. ماجد صدام سالم، **جيوبوليتيك التطبيع الاسرائيلي مع الدول العربية**، قسم الجغرافية، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العراق، العدد39، نوفمبر 2022.

103. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس، **تهويد فلسطين، من الأسطورة إلى التجسيد عوامل التحوّل وآلياته (1860 – 1948)**، عن بلعزوز العربي، **تاريخ حديث ومعاصر**، المجلد 13، العدد 02، جامعة الشلف- الجزائر، ديسمبر2021 .

104. محمد بلعيشة، **البناء الهرياتي الأيديولوجي والديني للفكر الإستراتيجي الصهيوني**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد7، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2023.

105. محمد بلعيشة، **البناء الهوياتي الايديولوجي والديني للفكر الإستراتيجي الصهيوني**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السابع العدد الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023.

106. محمد بوبوش، **الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد53، الأردن، 2010.

107. مخلص الصياد، **إطلالة على الصراع التنافسي بين إيران والكيان الصهيوني**، مجلة السوري اليوم، 2025.

108. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع اسرائيل مظاهره ودوافعه**، الضعاين، قطر، جويلية 2020.

109. المركز الفلسطيني للإعلام، **بروتوكول الخليل الكارثة التي أنهكت العاصمة الإقتصادية**، 12- مارس-2022.

110. مصطفى اللباد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 94، ربيع2013.

111. معين الطاهر، **جذور التطبيع تاريخه ومراميه**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 130، 2022.

112. مقابلة مع دكتور أحمد يوسف، أستاذ العلوم السياسية في تخصص الصراع العربي الإسرائيلي، في مكتبه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بتاريخ 24 أفريل 2024، ماجد صدام، "**جيوبولتيك التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية**"، **المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 39، 2022.

113. ناصر بوعلام، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2022.

114. نوار أبو عيشة، **نكبة فلسطين ..كيف تحول النصر العربي الى هزيمة مرة**، مجلة الأناضول، 16ماي2021.

115. هرزشي بن جلول، **السلام والتطبيع الثقافي**، جامعة الجزائر 2، المجلد 3، العدد1، ماي2019.

الندوات والملتقيات:

116. محمد الأمين البشري، **مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي**، الندوة العلمية بعنوان **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية**، مركز الدراسات والبحوث 2009/5/14.12.

البحوث العلمية:

117. صالح أحمد العلي وآخرون، **تطور الفكر القومي العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

118. عادل الاسطة، **السياحة بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي.. الواقع والمستقبل**، قسم البحوث الاستقلال صحيفة الاستقلال، فلسطين، مارس 2025.

119. عبد الجبار سعيد، **حركة مقاومة التطبيع (ندوة / التطبيع .... استراتيجية احتلال – حكم التطبيع مع العدو الصهيوني)**، كلية الشريعة، جامعة قطر، اسطنبول، 2017.

120. محمود جرابعة، **اتفاق التطبيع الاماراتي – البحريني مع الكيان الصهيوني وتداعياته على الفلسطينيين**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020.

121. وحدة الدراسات السياسية، **التحالف الاماراتي والبحريني مع إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، 2020.

122. وحدة الدراسات السياسية، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، قطر، 2020.

123. وحدة الدراسات السياسات، **اتفاق أبراهام: تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات و إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، قطر، 2020.

124. نورة الحفيان، **النظام المغربي بين العدوان 2021 ومأزق التطبيع**، المعهد المصري للدراسات، 2021.

125. محمود المنير، **الأمن القومي العربي، الواقع وآفاق المستقبل**، مركز أفق المستقبل للاستشارات، 2016.

126. منى حسين عبيد، **الإتفاق الصهيوني– الإماراتي وأثره في تطبيع العلاقات العربية – الصهيونية، مركزالدراسات الإستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، العراق، 2020.

رابعا: المواقع الإلكترونية

127. محمد عبد العاطي، **الكنائس المعارضة للصهيونية المسيحية**، متاحة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 26-12-2006.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة 1

الفصل الأول: إطار مفاهيمي للصهيونية والتطبيع والأمن القومي العربي

تمهيد 20

المبحث الأول: ماهية الصهيونية.....21

المطلب الأول: الايديولوجية الصهيونية 21

المطلب الثاني: أنواع الصهيونية وأهدافها 23

الفرع الأول: الصهيونية المسيحية 24

الفرع الثاني: الصهيونية السياسية 26

الفرع الثالث: الصهيونية العملية أو الاشتراكية الصهيونية 27

الفرع الرابع: الصهيونية الاصطناعية 28

الفرع الخامس: الصهيونية التعديلية.....28

الفرع السادس: الصهيونية الثقافية 28

الفرع السابع: الصهيونية الثورية.....28

الفرع الثامن: الصهيونية الدينية.....29

الفرع التاسع: الصهيونية الإصلاحية 30

المطلب الثالث : الفرق بين الصهيونية واليهودية.....30

المبحث الثاني: خلفيات التطبيع وأنواعه 32

المطلب الأول: جذور المفهوم 32

المطلب الثاني: أنواع و أنماط التطبيع 37

الفرع الأول: نمط مقاومة التطبيع ومقاطعة الكيان الصهيوني (مستوى التطبيع يساوي صفر) .38
الفرع الثاني: التطبيع الكامل 38
الفرع الثالث: التطبيع الرسمي 38
الفرع الرابع: التطبيع الشعبي 38
الفرع الخامس: التطبيع النخبوي 38
الفرع السادس: التطبيع التكتيكي السياسي (التطبيع المكبوت) 39
الفرع السابع: التطبيع كثمن لبقاء الأنظمة (صفقة القرن) 39
الفرع الثامن: التطبيع الليبرالي غير الايديولوجي 39
الفرع التاسع: التطبيع الشعوري النفسي (تطبيع العقل الباطني) 40
الفرع العاشر: التطبيع الأكاديمي.....40
الفرع الحادي عشر: التطبيع الإعلامي.....40
المطلب الثالث: الفرق بين اتفاقيات التطبيع و معاهدات السلام 41
المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي وأهدافه وعناصره.....44
المطلب الأول: القومية العربية وجذور الأمن القومي العربي.....44
المطلب الثاني: أهداف الأمن القومي العربي 49
المطلب الثالث: عناصر الأمن القومي العربي و تصنيفاته 50
الفرع الأول: عناصر الأمن القومي العربي 51
الفرع الثاني: تصنيفات الأمن القومي.....52
خلاصة: 55

الفصل الثاني: قيام الكيان الصهيوني وظهور فكرة التطبيع

تمهيد 56
المبحث الأول: نشأة الكيان الصهيوني وردود الأفعال الإقليمية والدولية.....57
المطلب الأول: مراحل قيام الكيان الصهيوني
(الكيان الصهيوني من الأسطورة إلى التجسيد 1860- 1948) 57
المطلب الثاني: ردود الأفعال من قيام الكيان الصهيوني 61
الفرع الأول: رد فعل الولايات المتحدة الامريكية من قيام الكيان الصهيوني 62
الفرع الثاني: موقف الأمم المتحدة من قيام الكيان الصهيوني 65
الفرع الثالث: موقف الدول الأوروبية من قيام الكيان الصهيوني.....66
الفرع الرابع: موقف إيران على قيام الكيان الصهيوني.....68
الفرع الخامس: موقف الدول العربية من قيام الكيان الصهيوني.....70
المطلب الثالث : الحروب العربية الاسرائيلية وظهور فكرة التطبيع.....71
الفرع الأول: حرب 1948 71
الفرع الثاني: حرب 1956 72
الفرع الثالث: حرب 1967 74
الفرع الرابع: حرب 1973 76
المبحث الثاني: مسار التطبيع العربي الاسرائيلي ومجالاته 77
المطلب الأول: محطات التطبيع (اتفاقية كامب ديفد – اتفاقية وادي عربة – أوسلو) 77
الفرع الأول: اتفاقية كامب ديفد 78
الفرع الثاني: اتقافية وادي عربة 81
الفرع الثالث: اتفاقية أوسلو 82

الفرع الرابع: إتفاق أبراهام لعام 2020 "فيراهام" (صفقة القرن) 83
المطلب الثاني : مجالات التطبيع العربي الاسرائيلي 84
الفرع الأول: المجال السياسي 84
الفرع الثاني: المجال الاقتصادي 84
الفرع الثالث: مجال الطاقة 84
الفرع الرابع: المجال الاستخباراتي والأمني 85
الفرع الخامس: مجال السياحة 85
الفرع السادس: المجال الثقافي والاجتماعي.....85
الفرع السابع: المجال التكنولوجي والعلمي 86
الفرع الثامن: المجال الديني 86
المطلب الثالث : الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية 86
الفرع الأول: الاعتماد على الحلفاء الدوليين 87
الفرع الثاني: التفوق العسكري 87
الفرع الثالث: تطبيع العلاقات مع الدول العربية.....87
الفرع الرابع: تقسيم الأنظمة العربية 87
الفرع الخامس: التمسك بالوجود اليهودي 88
المبحث الثالث: آليات التطبيع 88
المطلب الأول: مراحل التطبيع 88
الفرع الأول: المرحلة الأولى قبل عام 1967 (اللقاءات السرية) 88
الفرع الثاني: المرحلة الثانية مرحلة توقيع معاهدة كامب ديفيد وتداعياتها عام 1979
(كسر الحاجز النفسي) 89

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة مرحلة أوسلو عام 1993 (الهرولة السريعة) 89
الفرع الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995(التهدئة التكتيكية) 90
الفرع الخامس: المرحلة الخامسة مرحلة تصاعد انتفاضة الأقصى واشتداد المقاومة المسلحة (تكافؤ القوى) 90
الفرع السادس: المرحلة السادسة مرحلة ما بعد قتل عرفات واحتلال أمريكا للعراق (الهرولة الجماعية) 91
المطلب الثاني: مبررات التطبيع ونتائجه 91
الفرع الأول: التطبيع ضرورة وطنية تحتمها معرفة العدو 91
الفرع الثاني: التطبيع ضرورة فنيّة 93
الفرع الثالث: التطبيع ضرورة إنسانية 93
الفرع الرابع: التطبيع ضرورة ثقافية وأكاديمية 93
المطلب الثالث: نتائج التطبيع 95
الفرع الأول: دعاة التطبيع 95
الفرع الثاني: رافضو التطبيع 96
خلاصة 98

الفصل الثالث: اتفاقية أبراهام وأثرها على الأمن القومي العربي

تمهيد 99
المبحث الأول: التطبيع المغربي الإسرائيلي (الدوافع والآثار) 100
المطلب الأول: السياق التاريخي للعلاقات المغربية الإسرائيلية 100
المطلب الثاني: انعكاسات التطبيع بين المغرب وإسرائيل 103
الفرع الأول: غضب فلسطيني واسع 104

الفرع الثاني: احتجاجات داخلية في المغرب 104
الفرع الثالث: تشجيع الانتهاكات الإسرائيلية.....104
الفرع الرابع: تعزيز الدور الإسرائيلي إقليميا 104
الفرع الخامس: زيادة التوتر بين المغرب والجزائر.....105
الفرع السادس: تصاعد التنافس الإيراني – الإسرائيلي في شمال إفريقيا 105
الفرع السابع: على قضية الصحراء الغربية 105
الفرع الثامن: على الجزائر.....106
المطلب الثالث: آثار التطبيع المغربي الاسرائيلي 107
المبحث الثاني: التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي (الدوافع والآثار) 110
المطلب الأول: السياق التاريخي للتطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي 111
المطلب الثاني: انعكاسات التطبيع الإماراتي البحريني الإسرائيلي 114
المطلب الثالث: آثار التطبيع الإماراتي البحريني 117
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتطبيع العربي الصهيوني 119
المطلب الأول: السيناريو الأول (استمرار الوضع الحالي) 119
المطلب الثاني: السيناريو الثاني (زيادة وتيرة التطبيع) 121
المطلب الثالث: السيناريو الثالث (تجميد أو سحب اتفاقيات التطبيع) 122
خلاصة 124
خاتمة 125
قائمة المصادر والمراجع.....130
الفهرس
الملاحق

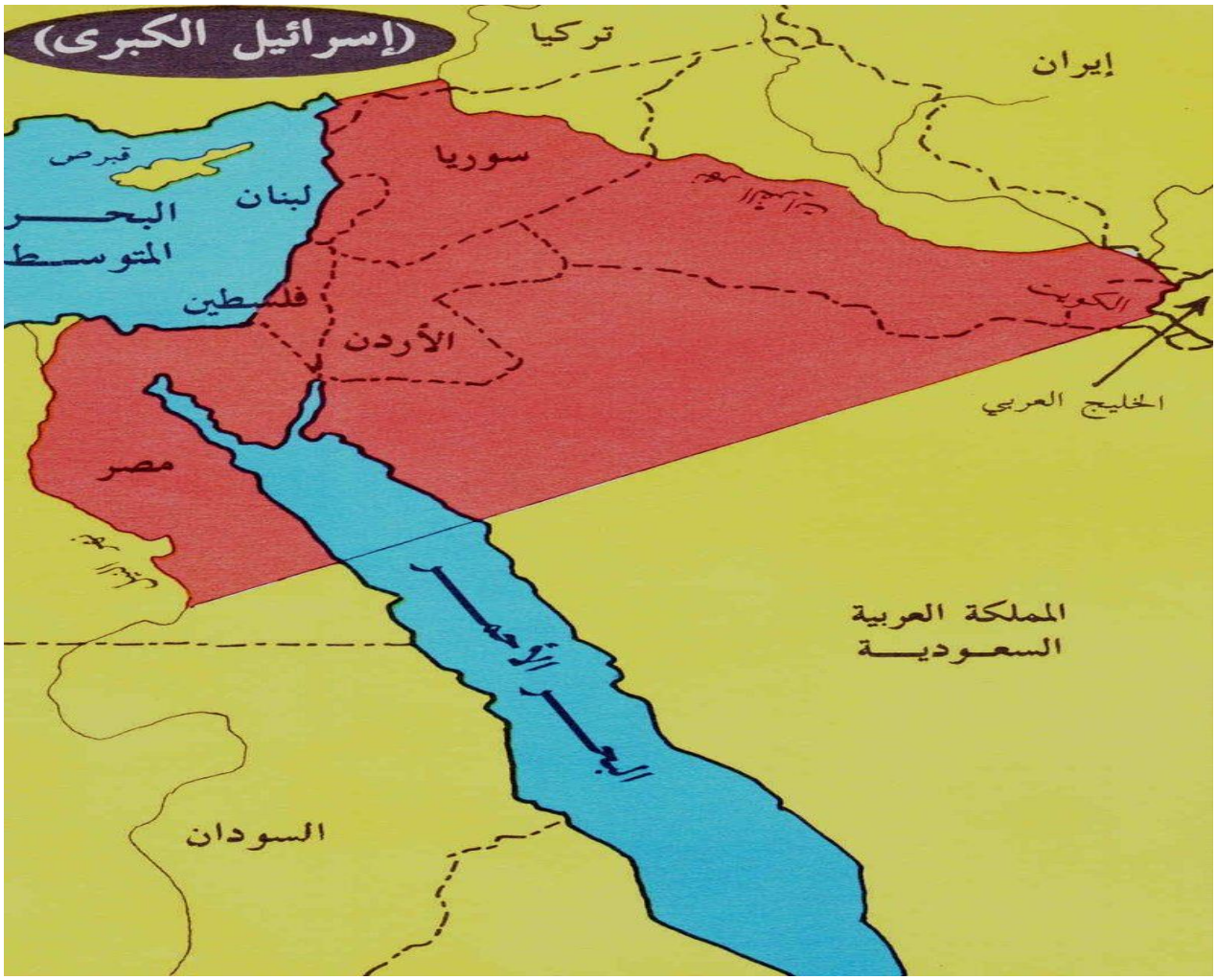

ملحق رقم (01)

حين أعلن ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، مشروعه التوسعي عام 1904، زعم أن "حدود دولة إسرائيل تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات".

حيث تمثل هذه الخريطة أرض إسرائيل الكبرى والتي تشمل الجزء الشمالي من شبه الجزيرة العربية، مكة والمدينة المنورة. وتضم أيضا بلاد الشام وغرب الفرات وشبه جزيرة سيناء والجزء الشرقي من نهر النيل المصرية.

وهو المشروع الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه في الوقت الحالي من خلال ما تشهده الفترة الأخيرة من متغيرات على المستوى الإقليمي والدولي في شتى المجالات وخصوصا المجال الأمني والعسكري.

ملخص

إن جوهر التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني ومساره وشروطه هو تصفية القضية الفلسطينية وليس حلها، وتوفير لحظة تاريخية للفلسطينيين للتحول من المقاومة إلى الخضوع والقبول بما يُعرض عليهم كما تحاول "صفقة القرن" أن تفعل. وبالإضافة إلى تعزيز الرؤية الصهيونية للحل الفلسطيني، فقد أنتجت المبادرة أيضاً مكاسب إضافية للكيان الصهيوني من حيث: تمكين الكيان من جني فوائد اقتصادية من محيطه العربي، وتحسين مكانته الدولية خاصة مع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية، وكل ذلك دون أن يضطر الصهاينة إلى تقديم أي تنازلات.

كما تستند إستراتيجية التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى فهم عميق للمشهد العربي المعاصر واستغلاله لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. فالتطبيع الصهيوني، يهدف إلى التعامل مع قضية غير استراتيجية (السلام مع الدول العربية)، للوصول إلى الهدف الستراتيجي الصهيوني في الهيمنة على العرب.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العربي، صفقة القرن، التطبيع مع الكيان الصهيوني، القضية الفلسطينية، الإستراتيجية الصهيونية المهيمنة على العرب.

Abstract

The essence of Arab normalisation with the Zionist entity, its course and conditions, is to liquidate the Palestinian issue, not to solve it, and to provide a historical moment for the Palestinians to shift from resistance to submission and acceptance of what is offered to them, as the 'Deal of the Century' is trying to do. In addition to strengthening the Zionist vision of the Palestinian solution, the initiative has also produced additional gains for the Zionist entity in terms of: Enabling the entity to reap economic benefits from its Arab surroundings, and improving its international standing, especially with countries that support the Palestinian cause, all without the Zionists having to make any concessions.

The normalisation strategy with the Zionist entity is based on a deep understanding of the contemporary Arab scene and its exploitation to achieve the aforementioned goals. Zionist normalisation aims to deal with a non-strategic issue (peace with the Arab countries), in order to reach the Zionist strategic goal of hegemony over the Arabs.

Keywords: Arab national security ; The Deal of the Century ; Normalisation with the Zionist entity ; The Palestinian issue ; The Zionist strategy dominating the Arabs.